



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الوادي



كلية العلوم الاجتماعية والانسانية  
مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع

## أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)

الشعبة: علم الاجتماع

التخصص: علم اجتماع التربية

### المسؤولية الاجتماعية للجمعيات الخيرية في ترقية الأسرة الجزائرية

إعداد الطالب: عفرون لخضر

إشراف: أ.د. لوجيدي فوزي

نوقشت أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
الأزهر ضيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	رئيساً
فوزي لوجيدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفاً
بلال بوترة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مناقشاً
ابراهيم الذهبي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشاً
جمال تالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشاً
عمر حمداوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مناقشاً

السنة الجامعية: 1446-1447 هـ / 2025-2026 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إِهْدَاء

الى روح والدي رحمهما الله تعالى وأسكنهما فسيح جنانه

الذين سعيا في غرس حب الخير والعلم رغم أنهما لا يعرفان القراءة ولا الكتابة

الى من كانت نعم العون والدافع زوجتي الكريمة

الى أبنائي الأعزاء محمد مفدي، معتز بالله وعبد القادر

الى اخوتي واخواتي اعتزازا وتقديرا

إلى روح الأخ الدكتور محمد بن عمارة رحمه الله تعالى الذي لا زال يعيش معنا بالذكريات المشتركة

إلى روح الأخ طالب الدكتوراه لخويمس عبد الباسط الذي تقاسمنا نفس الطموح والاهتمام

الى كل من أسهم ويسهم في دعم الخير في هذا الوطن

الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل

الى هؤلاء جمعيا اهدي هذا الجهد المتواضع

# شكر ونفاس

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد خاتم  
الانبياء وعلى الله وصحبه اجمعين. لا يسعني وقد انهيت هذا الانجاز العلمي  
المتواضع، إلا أن أحمد الله الذي أعانني على إتمامه، وأن أتقدم بجزيل شكري وتقديري  
الى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور فوزي لوحيدي الذي لم يبخل بإرشاداته وتوجيهاته  
ودعمه المعنوي لإتمام العمل، كما اتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الاكارم اعضاء لجنة  
المناقشة الموقرة قبولهم مناقشة هذا العمل، ولا يفوتني في هذه السانحة أن أرف  
عبارات الشكر الى الاهل والاصدقاء الذين كان لهم فضل التشجيع والمساعدة في انجاز  
هذه الدراسة وعلى رأسهم السادة والسيدات رؤساء الجمعيات الذين قبلوا التعاون معنا  
دون تردد ومن ورائهم فريقهم العاملة كل باسمه وصفته، وشكري موصول الى أساتذتي  
في كلية العلوم الاجتماعية والانسانية بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، وأسأل الله  
العلي التقدير أن يجزيهم جميعاً عني خير الجزاء وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور قنوعة  
عبد اللطيف على دعمه المعنوي الدائم لإتمام العمل والأستاذ الدكتور بوترة بلال  
وأتمنى من الله عز وجل التوفيق والريادة للجامعة.

عفرون لخضر

## ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الجمعيات الخيرية في تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي من خلال التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه الأسر عن طريق سعيها الدؤوب لتحسين أوضاعها الاجتماعية والعمل على الرفع من المستوى المعيشي لها، وقصد الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف كان من الضروري الحرص على العمل المنظم والمخطط وفق ما تقتضي المعطيات المختلفة، ولذلك عمدت الجمعيات الخيرية إلى تسطير مبادرات وبرامج مختلفة تهدف من خلالها إلى تحقيق الأهداف المسطرة في قوانينها الأساسية، وحتى تتمكن من ملامسة احتياجات هذه الأسر كان لزاما عليها التنوع في مجالات تدخلها، ويظهر ذلك من خلال تقديم الدعم والمساعدة التي تمس جوانب الحياة اليومية لها، كتوفير الاحتياجات الأساسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسر.

لدراسة هذا الموضوع قمت بتصميم استمارة معلومات لقياس التزام الجمعيات الخيرية بالبعد الخيري ضمن مسؤوليتها الاجتماعية انطلاقا من الخدمات التي قدمتها للأسر المحتاجة، وهذا بعد اخضاعه للتحكيم من طرف خبراء وأساتذة وكذا بمشاركة بعض العاملين في المجال الخيري، وهي تحتوي على مجموعة أسئلة تحتاج الاجابة عنها إلى عمل تباعي لخدمات الجمعيات الخيرية التي استفادت منها الأسر، ولدراسة البعد الأخلاقي استخدمت في هذه الدراسة استمارة مقابلة مع رؤساء الجمعيات محل الدراسة، وهي عبارة عن أسئلة مفتوحة. وبعد معالجة البيانات المحصل عليها إحصائيا عن طريق التكرارات والنسب المئوية توصلت الدراسة الى أن الجمعيات الخيرية تتقاسم محاور كبرى تمس حياة الأسر الجزائرية وتسعى قدر الامكان أن تمارس فيها مسؤوليتها الاجتماعية بقدر يساهم في الرفع من نوعية الحياة الاجتماعية للأسر مع تسجيل اختلافات بينها تعتبر من قبيل الاجتهادات الاضافية التي تزيد من قوة من تؤديها ولا تقلل في الوقت نفسه الجهود التي تقدمها غيرها سيما ما تعلق بالبعد الخيري .

**الكلمات المفتاحية:** المسؤولية الاجتماعية، الجمعيات الخيرية، ترقية الأسرة.

## **Abstract**

This study aimed to shed light on the role of charitable societies in achieving family and social stability through their commitment to their social responsibility towards families through their tireless efforts to improve their social conditions and work to raise their standard of living. In order to achieve these goals, it was necessary to ensure organized and planned work according to the requirements of various data. Therefore, charitable societies have set out various initiatives and programs through which they aim to achieve the goals set out in their basic laws. In order to be able to address the needs of these families, they were obliged to diversify their areas of intervention. This is evident through providing support and assistance that touches on aspects of their daily lives, such as providing basic needs and enhancing the social, economic and cultural development of families.

To study this topic, I designed an information form to measure the commitment of charitable associations to the charitable dimension within their social responsibility based on the services they provided to needy families, after subjecting it to arbitration by experts and professors, as well as with the participation of some workers in the charitable field. It contains a set of questions that require a follow-up work on the charitable associations' services that families benefited from. To study the ethical and legal dimensions, an interview form was used in this study with the heads of the associations under study, which are open questions. After processing the data obtained statistically through repetitions and percentages, the study concluded that charitable associations share major axes that affect the lives of Algerian families and seek as much as possible to exercise their social responsibility in a way that contributes to raising the quality of social life for families, while recording differences between them that are considered additional efforts that increase the strength of those who perform them and do not reduce the efforts provided by others, especially those related to the charitable dimension.

**Keywords:** Social responsibility, charitable associations, family promotion.

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
ا	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	ملخص الدراسة
د	ملخص الدراسة بالإنجليزية
05	مقدمة
<b>الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع</b>	
13	المبحث الأول: تحديد المفاهيم
13	المسؤولية الاجتماعية اصطلاحا
16	المسؤولية الاجتماعية اجرائيا
16	الجمعيات الخيرية اصلاحا
16	الجمعيات الخيرية اجرائيا
17	التعريف الاجرائي لترقية الأسرة
18	أبعاد المسؤولية الاجتماعية
20	أهمية المسؤولية الخيرية
21	الجمعيات الخيرية
21	أهمية الجمعيات الخيرية
22	المدخل النظرية المفسرة للعمل التطوعي (الخيري)
22	المدخل الوظيفي

25	نظرية الدور
27	مجالات نشاط الجمعيات الخيرية
29	تصنيف الجمعيات الخيرية والأهلية
30	المعوقات التي تعترض فعالية الجمعيات الخيرية
31	عوامل نجاح الجمعيات الخيرية
34	المبحث الثاني: مسؤولية الجمعيات الخيرية في ترقية الأسرة
37	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
43	التعقيب على الدراسات السابقة
	<b>الفصل الثاني: الدراسة الميدانية</b>
46	المبحث الأول: الطريقة والأدوات
46	مجتمع وعينة الدراسة
50	ادوات الدراسة
52	عرض النتائج
92	مناقشة وتحليل نتائج الفرضية الأولى
99	خلاصة مناقشة الفرضية الأولى
100	عرض ومناقشة وتحليل نتائج الفرضية الثانية
130	خلاصة مناقشة الفرضية الثانية
133	خلاصة عامة للدراسة

135	اقتراحات
137	المراجع
	الملاحق

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
47	جدول يوضح الجمعيات المعنية بالدراسة	01
48	جدول يوضح متغير دخل الأسر	02
49	جدول يوضح طبيعة السكن للأسر	03
52	جدول يوضح الاستفاده من المساعدة المالية	04
54	جدول يوضح فترة الاستفاده	05
56	جدول يوضح الاستفاده من التجهيزات المنزلية	06
58	جدول يوضح الاستفاده من أضحية العيد	07
60	جدول يوضح تسديد الجمعية لديون الأسرة	08
62	جدول يوضح الاستفاده من دورة تكوينية	09
64	جدول يوضح الاستفاده من مشروع الأسرة المنتجة	10
66	جدول يوضح الاستفاده من قفة رمضان	11
68	جدول يوضح الكسوة حسب الفصول والمناسبات	12
70	جدول يوضح الاستفاده من مصاريف الفحوصات الطبية	13
72	جدول يوضح الاستفاده من الأدوية	14
74	جدول يوضح الاستفاده من نفقات عملية جراحية	15
76	جدول يوضح الاستفاده من التحاليل الطبية	16
78	جدول يوضح الاستفاده من المتابعة الصحية للجمعية بعد تدخل طبي	17
80	جدول يوضح الاستفاده من لوازم طبية	18
82	جدول يوضح المشاركة في محاضرات من تنظيم الجمعية	19
85	جدول يوضح المشاركة في تظاهرات منظمة من الجمعية	20
87	جدول يوضح الاستفاده من مرافقة الجمعية لتجاوز صعوبة	21
89	جدول يوضح استفادة الأبناء من رحلات مجانية ومخيمات	22

## مقدمة:

تسعى الدول والحكومات والمجتمعات إلى خلق بيئة اجتماعية مستقرة وهادئة نظرا لما لهذه الخاصية من تأثير بالغ على تقدمها وتطورها على جميع الأصعدة تتميز بنوعية حياة جيدة ، وكذلك إيماننا منها بأنه لا يوجد مكان للضعفاء في النظام العالمي الذي تسيطر عليه أفكار إثبات الوجود حتى على حساب القوانين الدولية الوضعية والأخلاقية.

ولأن الوصول إلى تحقيق هذا الهدف (بيئة اجتماعية متطورة وحياة تتميز بالرفاهية والجودة) يتطلب توفر مجموعة شروط تكون انطلاقتها من أفراد المجتمع، ممثلة بشكل أساسي في الاستقرار الاجتماعي بكل أبعاده سواء تعلق الأمر بالمادي، الصحي، القيمي أو النفسي والاجتماعي مشكلة تكافلا وتأزرا اجتماعيا بين مكوناته التي تعمل في تناسق على تحقيق الاستقرار، عملا بمبدأ الشعور بالانتماء العضوي والالتزام بقيام كل عنصر ضمن هذا البناء بدوره على أتم وصف وأكمل صورة.

ونظرا لصعوبة تحقيق هذه الفلسفة بجهود الأنظمة لوحدها في أغلب حالاتها، نظرا لما تتطلبه من جهود مضيئة وتكاليف مالية ومادية كبيرة يصعب تأمينها من طرف الدولة، كان لابد من اشراك أنساق اجتماعية أخرى تمثلت في الجمعيات الخيرية التي تستطيع من خلال تحملها لمسئوليتها اتجاه المجتمع أن تغطي جوانب مهمة وينسب معتبرة عملا بإنسانية المجتمع، بعيدا عن اختلاف اللون والعرق والانتماء السياسي والثقافي والديني، بل يكون القاسم المشترك بينها هو الحفاظ على إنسانية وآدمية الفئات التي تحتاج إلى مساعدة، وتقع بعيدا عن أنظار الهيئات النظامية التي يفترض أنه اختصاصها من التشخيص إلى التكفل.

والجمعيات الخيرية التي تم الحديث عنها تعتبر شريكاً حيوياً للدولة في تعزيز التنمية الاجتماعية، وتحتل مسؤوليتها الاجتماعية أهمية قصوى عندما تقوم بتوجيه جهودها نحو الأسرة بصفة خاصة باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع الجزائري.

انطلاقاً من أهمية موضوع الدراسة الموسوم بـ "المسؤولية الاجتماعية للجمعيات الخيرية في ترقية الأسرة الجزائرية"، هذه الأخيرة التي تعتبر النواة الأساسية في تشكيل المجتمعات الإنسانية عموماً والمجتمع الجزائري واحد منها، وهي بطورها وشكلها تفرض صورة المجتمع الذي تنتمي إليه، حيث تتراوح هذه الصورة بين الاستقرار

الذي يضم مجموعة العمليات الاجتماعية كالتضامن والتكافل والتعاون وغيرها وإما حالة من عدم الاستقرار التي تميزها الصراعات والتجاذبات والتفكك، ولا شك أن وجود اختلافات بينها في نواح عدة منها المادي والمعنوي يلقي بضلاله على المجتمع وأحداثه. فمتى كانت الظروف التي تعيش فيها الأسرة أو تحيط بها تساعد على الحياة المستقرة استقرت وانعكس ذلك على المجتمع وإن حصل العكس فالعكس.

ولتحقيق الأولى يجب توفر عدة عوامل كالموارد المادية والبشرية والمعنوية بما فيها الفكرية والتوعوية وكل هذا وذاك يقع على عاتق الدولة التي تقف في أغلب الأحيان عاجزة على تحقيق هذه الموازنة في صورتها المطلوبة رغم سعيها وحرصا على ذلك، لذا كان لزاما عليها الاستعانة بالبناءات الاجتماعية الأخرى المشكلة للمجتمع الذي تدير شؤونه، ممثلة في التنظيمات غير الرسمية وعلى رأسها القطاع الخيري أو كما يطلق عليه أيضا القطاع الثالث والذي نقصد به الجمعيات الخيرية، وتأتي هذه الاستعانة انطلاقا من فكرة تقاسمهما أعباء هذه المهمة كما هو حاصل عبر مختلف الفترات التاريخية وفي كل دول العالم.

والمجتمع الجزائري واحد من المجتمعات التي تعتبر العمل الخيري قيمة إنسانية والأكثر من ذلك إسلامية قبل أن يكون عمل مؤسسي، فتراثنا الإسلامي يحث على بذل الخير والعطاء اتجاه الجميع، ويكون من باب أولى مع الفئات الأكثر احتياجا وذلك تحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي. وقد مر العمل الخيري في الجزائر بعدة مراحل حتى وصل الى التنظيم المؤسسي الرسمي الذي يتتبع احتياجات أفراد المجتمع ومتطلباتهم المتجددة نظراً للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة.

والجدير بالذكر أن القطاع الخيري هو أحد الأذرع الرئيسية في الجزائر الى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص والذي يتم من خلال الجمعيات الخيرية التي تنشأ كاستجابة لحاجات المجتمع عموما وبعض فئاته خصوصا، وتسعى من وراء ذلك الى تلبية هذه الحاجات ودراسة المشكلات التي تواجهه وتقديم الدعم المناسب، حيث تعد هذه الجمعيات من الأنساق الاجتماعية التي تدخل في تركيب المجتمع، وأحد مكوناته الأساسية التي تساهم في لعب أدوار مهمة في الحفاظ على تماسك المجتمع واستمرار وجوده من خلال العمل جنبا إلى جنب مع الأنساق الاجتماعية الأخرى، خاصة البناءات الرسمية منها في ترقية

الحياة الاجتماعية على مختلف الأصعدة سواء تعلق الأمر بجوانبها الاجتماعية، الاقتصادية، الفكرية والقيمية وغيرها.

ونظرا للموقع المهم لهذه الجمعيات ضمن البناء الاجتماعي كان من الضروري أن تضطلع بدورها الذي يظهر في شكل مسؤوليتها الاجتماعية من خلال أداء أدوارها التي أنشئت لأجلها والتي لها علاقة بحياة منتسبيها من خلال العمل على ترقية الحياة في المجتمع بصفة عامة والأسرة على وجه الخصوص، هذا الاهتمام بهذا النسق الاجتماعي ليس من قبيل العفوية، بل لكونها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأولية التي تحافظ على بقاء واستقرار المجتمع.

وحتى يكون دور الأسرة فعالا وإيجابيا، من الضروري أن تلقى مساندة من قبل الأنساق والمؤسسات المشكلة للمجتمع سواء تعلق الأمر بالنظامية منها أو غير النظامية كالجمعيات الخيرية التي تحاول أن تلعب دورا هاما في ترقية الأسرة انطلاقا من قرب موقعها من الحياة الاجتماعية، وكذا الأهداف المتنوعة والمتضمنة في قوانينها الأساسية حسب طبيعة ومجال نشاط كل جمعية، وتنفيذ هذه الأهداف يمكن التعبير عنه بالمسؤولية الاجتماعية بكل أبعادها اتجاه ترقية المجتمع الذي لا يمكن أن يحدث إلا عن طريق ترقية النواة الأساسية المشكلة له المتمثلة في الأسرة على وجه التحديد، وكما هو معلوم أن هذه العملية تتطلب الوصول إلى جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة لهذه الأسرة والعمل على تنميتها وترقيتها، الأمر الذي فرض التنوع في مجالات النشاط للجمعيات الخيرية، غير أن القاسم المشترك بينها هو العمل الخيري بقصد مساعدة من يحتاج إلى ذلك، الأمر الذي تعتبره من مسؤولياتها.

وحتى تتمكن هذه الجمعيات من القيام بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه الأسر، ونظرا للامتداد الجغرافي الواسع للجزائر كان لازما أن تتواجد في كل الولايات حتى تتمكن من تحسس الواقع الحقيقي لحياة أفراد المجتمع والقيام بحصر دقيق للجوانب التي تحتاج فعلا إلى تكفل وتغطية بهدف تحقيق الرقي للأسرة، وولاية الوادي كغيرها من ولايات الوطن تضم ضمن نسيجها التنظيمي والاجتماعي هذا النوع من الجمعيات التي تسعى للمساهمة في ترقية أوضاع هذه الأسر في مختلف نواحيها.

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح التساؤل: هل تمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية في ترقية

الأسرة الجزائرية؟

ولالإحاطة أكثر بالموضوع يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل تمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري؟

ويتفرع عنه تساؤلات جزئية كما يلي :

1-1- هل تمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري من خلال خدماتها المادية؟

1-2- هل تمارس الجمعيات الخيرية بمسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري من خلال خدماتها الصحية؟

1-3- هل تمارس الجمعيات الخيرية بمسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري من خلال خدماتها التربوية

التوعوية؟

2- كيف تمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الأخلاقي؟

للإجابة على الأسئلة المطروحة والتي تشكل موضوع الدراسة، سنقوم بتتبع مسار أنشطة الجمعيات

الخيرية التي وقع عليها الاختيار من خلال خدماتها التي قدمتها للأسر المحتاجة إليها على مستوى ولاية الوادي

بغرض تحسين أوضاعها المعيشية في مختلف جوانب حياتها، وعليه يتم طرح فرضية عامة فحواها ما يلي:

تتمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية في ترقية الأسرة الجزائرية.

وللتحكم أكثر في مراحل الإجابة عن تساؤلات الدراسة بشكل أكثر دقة طُرحت فرضيتين أساسيتين

كانت صياغة الأولى منها كما يلي:

تتمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري، والتي تفرعت بدورها إلى فرضيات جزئية

كما يلي:

تتمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري من خلال خدماتها المادية

تتمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري من خلال خدماتها الصحية

تتمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري من خلال خدماتها التربوية التوعوية.

أما الفرضية الثانية فكان نصها على النحو التالي: تمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الأخلاقي.

تهدف هذه الدراسة بعد اختبار الفرضيات إلى تسليط الضوء على الدور الذي تضطلع به هذه الجمعيات في ولاية الوادي تحديداً، من خلال برامجها المتنوعة التي ترمي من خلالها إلى ترقية الأسرة محلياً، وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً، مع العلم أنّ دراسة أثر هذه الممارسات ميدانياً سيكشف مدى التزام هذه الأخيرة (الجمعيات الخيرية) بمسؤوليتها الاجتماعية في تحقيق الاستقرار والرفاه للأسرة الجزائرية في سياقها المحلي وكيفية ممارستها، بالإضافة إلى بلوغ أهداف أخرى بعد الانتهاء منه والتي يمكن تصنيفها إلى: أهداف العلمية من خلال زيادة الاطلاع على أدوار الجمعيات الخيرية في الحياة الاجتماعية، إضافة إلى توجيه الاهتمام بموضوع العمل الخيري بغرض المساهمة في تطوير أداء القائمين عليه وجعله أكثر فاعلية من خلال ابتعادهم عن الفكر الكلاسيكي للعمل الجماعي الخيري، وانتهاج النهج العلمي في التسيير من خلال دراسة الواقع بطريقة علمية قائمة على خصائص المناهج العلمية في البحوث الاجتماعية، ولا يمكن تحقيق هذه النقلة النوعية في تناول هذا النشاط إلا بإشراك مختلف القطاعات ومنها التعليم العالي عن طريق مخابر البحث عبر مختلف الجامعات ولما لا ادراجه ضمن مقاييس وتخصصات دراسية تحت عنوان الخدمة الاجتماعية على غرار بعض الدول.

بالإضافة إلى الصنف الأول من الأهداف نطمح إلى تحقيق أهداف عملية ميدانية يمكن أن نذكر منها ما يلي:

1- التعرف على واقع ممارسة الجمعيات الخيرية لمسؤوليتها الاجتماعية في ترقية الأسرة الجزائرية عموماً وفي ولاية الوادي على وجه التحديد.

2- التعرف على واقع ممارسة الجمعيات الخيرية لمسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري في ولاية الوادي

3- التعرف على واقع ممارسة الجمعيات الخيرية لمسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الأخلاقي في ولاية الوادي.

يمكن التأكيد على أهمية الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات عموماً ومجتمعنا على وجه الخصوص، هذا الاستقرار الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية الحياة لدى الأسر، ويتمثل رأساً في مدى تأمين المتطلبات

الأساسية للحياة الكريمة التي يفترض أن تكون من مهام الأنظمة، فأهمية هذا الموضوع تكمن في تقصي التراث النظري المتعلق بالعمل الخيري من خلال التجارب التي يمكننا التوصل إليها عن طريق البحث الميداني بهدف إبراز أهمية هذه الجمعيات الخيرية التي تسعى داخل مجتمعاتها إلى تحقيق استقراره، والذي يتحقق باستقرار أفرادها من خلال الوصول إلى حياة تحافظ على كرامتهم وحقوقهم، ولتحقيق ذلك من المهم أن تلتفت الدولة إلى هذه الكيانات الفاعلة المتمثلة في الجمعيات الخيرية التي تعد من الأنساق المهمة التي تعاضم دورها خاصة في وقتنا الراهن الذي كثرت فيه المشكلات الاجتماعية وتنوعت، فاتحة بذلك الباب أمام تنوع الظواهر السلبية التي غالبا ما تكون كانعكاس لنقائص مادية ومعنوية، الأمر الذي يستدعي تدخل الدولة للتكفل باحتياجات أفرادها بتقاسم المسؤولية مع هذه الجمعيات.

كما تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع محليا في التعرف على واقع النشاط الخيري من خلال الاحتكاك بصفة مباشرة مع الجمعيات الخيرية وكذا الهيئات الإدارية المشرفة على الميدان، إضافة إلى محاولة لفت انتباه المجتمع المحلي بمكوناته الرسمية وغير الرسمية إلى مجهودات هذه الجمعيات في العمل على تحسين حياة الأسر من خلال البيانات الميدانية المتحصل عليها بتتبع مختلف مصادرها، بهدف إبراز دورها المحلي في الترقية الاجتماعية عموما وللأسر خصوصا، كما أن إثارة هذا الموضوع يجعلها تسعى لأن تكون أكثر تنظيما لهياكلها وأنشطتها. شملت هذه الدراسة إقليم ولاية الوادي ببلدياته ودوائره المصنفة بين حضرية وشبه حضرية، وقد تمت على مجال زمني معتبر كانت بدايته بالبحث عن الأدبيات المتعلقة بالموضوع والتنقيب عن الارث النظري الذي يخدمه بصفة مباشرة أو غير مباشرة الذي كان الانطلاق فيه شهر أبريل 2022، وتركزت الجهود على جمع المعلومات التي كانت في أغلبها عبارة عن مقالات وبحوث خاصة فيما تعلق بالمسؤولية الاجتماعية التي تم تناولها في العلوم الاقتصادية والدراسات التي تبحث في ميدان المؤسسات، حيث سمحت هذه الخطوة بتشكيل صور حول الطرق التي يمكن أن يتم تناول الموضوع من خلالها، وقد استمرت هذه المرحلة طيلة السنة الجامعية 2022 ومنتصف 2023 .

في المرحلة الموالية لمرحلة الاطلاع النظري حول الموضوع والتي كانت من خلال القراءة والتصفح حول متغيرات البحث، بدأت عملية استكشاف ميدان الدراسة من خلال زيارة مختلف المديرية التي يمكنها في

تصوري كباحث أن تكون لها علاقة بالجمعيات، بداية من مديرية النشاط الاجتماعي لولاية الوادي التي قامت بتزويدي بقائمة الجمعيات المسجلة على مستوى ولاية الوادي، انتقلت بعدها إلى مديرية الشباب والرياضة باعتبارها تضم جمعيات رياضية تقوم بتأطير الشباب مجاناً بهدف تحصينه من الوقوع في مختلف الآفات الاجتماعية وهو ما يحمل ضمناً معنى العمل الخيري.

ومن المديرية التي كانت ضمن مجال الدراسة الاستطلاعية مديرية الصحة، حيث قمت بزيارة هذه الأخيرة للتعرف على الجمعيات المتخصصة والناشطة في هذا المجال حيث تم توجيهي إلى بعض هذه الجمعيات بناء على فعاليتها ميدانياً سيما من تخصصت في الأمراض المزمنة، وهي الأخرى كانت ضمن الجمعيات المبرمج دراستها في هذه الأطروحة باعتبارها تقوم بتقديم خدمات صحية للمحتاجين إليها مجاناً وتسعى من وراء ذلك إلى تحسين الحياة الصحية لأفراد المجتمع.

وشملت مرحلة استطلاع الميدان زيارة مديرية السياحة بغرض الاطلاع على علاقة الجمعيات الناشطة في ميدان السياحة والصناعة التقليدية بالعمل الخيري الذي يهدف إلى تحسين وترقية الحياة الاجتماعية للأسر أو الأفراد سيما النساء على اختلاف وضعياتها (مطلقات، أرامل، معيلات لأسر معوزة...) التي تنشط ضمن اختصاصها من خلال المساهمة في تشجيع مختلف المنتجات التقليدية عن طريق الترويج لها في المعارض على اعتبار أنها ستساهم في استحداث مناصب عمل للأفراد الذين اختاروا الانضمام إلى النشاط تحت غطاءها على اعتباره أحد منافذ تحسين ظروفها المعاشية وترقيتها.

بعد معاينة نسيج الجمعيات الخيرية الناشطة على مستوى إقليم ولاية الوادي، بدأت مرحلة التفكير في الأداة المناسبة لجمع البيانات، حيث أدركت بمعية الأستاذ المشرف صعوبة دراسة جمعيات خيرية مختلفة من حيث أنماط نشاطها، حيث تكمن صعوبتها في تصميم أداة موحدة لجمع البيانات تصلح لجميع الجمعيات المختلفة في مجال نشاطها، ولهذا توجهت بعد موافقة المشرف إلى دراسة الجمعيات الخيرية التي تشترك في تقديم الخدمات ذات الطابع الاجتماعي آخذين بعين الاعتبار إمكانية تصميم أداة موحدة لجمع البيانات.

بعد تحديد المحاور الكبرى التي سيتم على أساسها اختيار الجمعيات الخيرية المعنية بالدراسة باشرت عملية البحث والتنقيب في الميدان من خلال الاحتكاك بمن له علاقة بالعمل الجماعي حيث تبين أن هناك جمعيات خيرية ناشطة فعليا بصفة دائمة وأخرى مناسبتيه فقط وقد خلصت عملية التفصي إلى تحديد الجمعيات المذكورة لاحقا في الدراسة ليتم على الفور الشروع في مناقشة مباشرة مع المشرفين عليها والعاملين فيها حول كل ما تقدمه من خدمات وأنشطة وطرق تنفيذه بهدف الاستطلاع الضروري لتصميم أداة وظيفية لجمع البيانات حيث كانت عبارة عن استمارة موجهة للجمعيات بغرض تتبع مسار نشاطاتها المنفذة ميدانيا وذلك من خلال سجلاتها إضافة إلى استمارة مقابلة موجهة للمسؤولين على الجمعيات الخيرية، والتي كانت صيغتها النهائية في شهر سبتمبر 2023 بعد اخضاعها لعملية التحكيم شكلا ومضمونا من طرف الخبراء الذين تنوعوا بين أكاديميين وناشطين جمعويين.

خلال شهر سبتمبر كانت عملية توزيع الاستمارة على الجمعيات وتم استرجاعها خلال شهر ديسمبر 2024 وتمت في نفس الفترة اجراء المقابلة مع رؤساء الجمعيات اين اتفقنا على صيغة استمارة المقابلة دون المقابلة المباشرة.

فور استلام النتائج بدأت عملية تفرغ البيانات في ورقة اكسال ثم تنظيمها في جداول لتسهيل عملية المعالجة التي كانت عن طريق المتوسط الحسابي وكذا النسب المئوية، لتبدأ مرحلة التحليل والتفسير خلال الأشهر الأولى من سنة 2025.

\*الحدود البشرية: قمنا بالدراسة الميدانية على الجمعيات الخيرية التالية حيث شملت الأعوان المكلفين بتسيير ملف الاعانات والخدمات بالجمعيات إضافة إلى رؤساء المكاتب فيها:

- الجمعية الخيرية ايثار لرعاية الأيتام (المكتب الولائي)
- جمعية الارشاد والاصلاح ( فرع حساني عبد الكريم )
- جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة واليتيم بلدية الوادي
- جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي الوادي
- جمعية دنيا الخير ( بلدية حاسي خليفة )

وقد تم ذلك من خلال مفرداتها المتمثلة في الأسر المستفيدة من مختلف خدمات وبرامج الجمعيات الخيرية المعنية بالدراسة على مستوى ولاية الوادي والتي فاق عددها اجمالا الألف أسرة (الجدول رقم 01)، وتمت الدراسة على 250 أسرة من مجموع الأسر التي تكفلها الجمعيات المذكورة ، بالإضافة إلى رؤساء هذه الجمعيات بحيث تم التعامل بالاستمارة التي تمثل كل منها أسرة واحدة لقياس الفرضية الاولى والتعامل مع رؤساء الجمعيات بالمقابلة لقياس الفرضية الثانية .

من المعروف أنه من الضروري اتباع منهج علمي يتناسب مع نوعية الدراسة، حيث يعتبر اختيار المنهج من الخطوات الأساسية في أي دراسة أو بحث، وتتعلق مصداقية النتائج المتوصل إليها بدقة اختيار المنهج، ونظرا لطابع هذه الدراسة الاجتماعية قمنا بتوظيف منهجين يخدم كل منهما الدراسة من جانب يتناسب مع البيانات المتحصل عليها، ويطلق عليه بالمنهج المختلط (كمي كيفي)، وقد ضم المنهج الوصفي الذي يعني استقصاء الظاهرة كما هي بقصد تحديدها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها إضافة إلى تحليل المضمون للمقابلات التي أجريت مع السادة رؤساء الجمعيات الخيرية وتحليل محتوياتها.

تشكلت هذه الدراسة من قسمين سنأتي على ذكر كل جانب على حدى، فالجانب النظري يحتوي على مقدمة ضمت الإطار العام لإشكالية الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها إضافة إلى الأهداف المنتظرة منها وكذا أهمية دراسة هذا الموضوع عمليا وعلميا، وأخيرا المفاهيم الإجرائية لمتغيرات الدراسة. وقد اندرج تحته الفصل الأول الذي تكون من ثلاثة مباحث تطرقنا فيها إلى دراسة نظرية بسيطة لمتغيرات الدراسة "المسؤولية الاجتماعية"، "الجمعيات الخيرية" و"ترقية الأسرة ومجالاتها" وأخيرا دراسة العلاقة بين المتغيرات وربطها بالدراسات السابقة.

أما الجانب الميداني فقد قسمناه إلى مبحثين، تناولنا في الأول منه الإجراءات المنهجية للدراسة بداية بتصوير تصميم للدراسة، مجتمع وعينة الدراسة والدراسة الاستطلاعية وأدوات جمع البيانات، أما المبحث الثاني للدراسة فاحتوى على عرض ومناقشة النتائج التي أسفرت عنها الدراسة لتختتم بخلاصة عامة للبحث وبعدها قائمة المراجع والملاحق.

## الفصل الأول

المبحث الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع

\*المسؤولية الاجتماعية

\*الجمعيات الخيرية

\*الأسرة الجزائرية ومجالات ترقيتها

المبحث الثاني: العلاقة بين متغيرات الدراسة (المسؤولية الاجتماعية للجمعيات الخيرية

وعلاقتها بترقية الأسرة)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

**تمهيد :** يتضمن هذا الفصل الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تناولت المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى الارث النظري سيما ما تعلق بالنظريات التي درست العمل التطوعي باعتباره لازمة من لوازم العمل الخيري، كما أن التراث التطبيقي حول الجمعيات الخيرية باعتبارها أحد الأنساق المهمة في المجتمعات سيكون ضمن محتويات هذا الفصل من خلال المرور على الدراسات التي تناولت العمل الخيري التطوعي. وسنتطرق أيضا إلى المجالات التي تمسها عملية الترقية داخل الأسرة، بالإضافة إلى توضيح العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات.

### تحديد مفاهيم الدراسة

#### - المسؤولية الاجتماعية:

\* اصطلاحا\* المسؤولية الاجتماعية: هي عبارة عن مجموعة من المبادرات التطوعية التي تمارسها المنظمات والتي تهدف إلى تحقيق أهداف المنظمة وأهداف المجتمع (عطيان، كامل، و الحارث، 2016). يصلح هذا التعريف لوصف المرحلة المبكرة والمحدودة من المسؤولية الاجتماعية التي كانت تقتصر على العمل الخيري، لكنه غير كافٍ لوصف المفهوم المعاصر الذي يرى المسؤولية الاجتماعية كالتزام مؤسسي يشمل المساءلة على التأثير السلبي والإيجابي، ويتطلب إعادة دمج الأهداف الاجتماعية والبيئية في الاستراتيجية الأساسية للمنظمة، وليس مجرد مبادرات تكميلية تطوعية.

\*عرفها Watts et all على أنها " التزام مستمر من قبل منظمات الاعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والسكان المحليين " والمجتمع (عمر، 2006) ، الواضح أن هذا التعريف ركز على البعد الأخلاقي دون إشارة إلى البعد الخيري بصفة مباشرة إلا في عموم حقل تحسين نوعية الظروف المعيشية، مع الإشارة إلى أن التعريف المذكور يركز بصفة مباشرة على البعد الاقتصادي وبصفة أساسية باعتبارها أصل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، غير أن التصرف أخلاقيا لا يستبعد ممارسة العمل الخيري مع أفراد المجتمع ممن هم في حاجة إلى خدمات المنظمة (الجمعية) وهذا انطلاقا من فكرة العمل الانساني .

\* تعرف المواصفة الايزو ISO 26000 المسؤولية الاجتماعية على انها:

- "ترجمة لقرارتها ونشاطاتها اتجاه المجتمع والبيئة من خلال تبني سلوك شفاف وأخلاقي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك الصحة والرفاه في المجتمع وبأخذ في عين الاعتبار توقعات أصحاب المصالح واحترام القوانين السارية، ويتوافق مع المعايير الدولية.

- يدمج في المنظمة ككل ويتم ممارسته وتطبيقه في مستوياتها الإدارية المختلفة " (الصيرفي، 2007).  
يعكس هذا التعريف التحول في فهم دور المنظمات في المجتمع، بحيث انما لم تعد مجرد كيان اقتصادي يسعى للربح فقط، بل أصبحت فاعلاً اجتماعياً له تأثيراته وواجباته ويظهر ذلك من خلال النقاط التالية:  
- الانتقال من الربح فقط إلى الأثر الاجتماعي : كان التركيز الرئيسي للتنظيمات هو كيفية تحقيق الكفاءة والإنتاجية والربح المادي، غير أن هذا التعريف يوسع هذا المفهوم ليشمل أبعاداً جديدة.

- المجتمع والبيئة: يعتبر التعريف أن قرارات المنظمة ونشاطاتها ليست داخلية فحسب، بل لها نتائج مباشرة على المجتمع والبيئة، فهو يربط بين المنظمة والمحيط الأوسع، ويجعلها جزءاً من النسيج الاجتماعي.

- الشفافية والأخلاق: تبني التعريف السلوك الشفاف والأخلاقي وهو ما ينعكس على ثقة رأس المال الاجتماعي في المنظمات والشركات والمؤسسات، مما يعزز استقرارها واستدامتها.

تبنت جامعة " جون هوبكنز " Johns Hopkins University تعريفاً للقطاع الخيري بأنه "مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة، والتي لا توزع أرباحاً، وتقوم على التطوع" (الطريف، 2018). هذا التعريف للقطاع الخيري يعكس فهماً عميقاً لدوره في البنية الاجتماعية، وقد ركز على:

1. **الطابع المؤسسي:** معنى هذا أن العمل الخيري ليس مجرد عمل فردي عابر، بل هو ممارسة اجتماعية منظمة باعتبار المنظمات والجمعيات والمؤسسات هي هياكل اجتماعية لها قواعد وأدوار وتوقعات محددة تضمن استمراريتها في تقديم خدماتها وهي بذلك لا ترتبط بالأفراد، كما أن فعاليتها مرتبطة بقوة تنظيمها إدارياً وهيكلية مما ينعكس على كفاءة العمل الخيري في تحقيق أهدافها التي تمنحها الشرعية رسمياً واجتماعياً مما يسهل عليها جمع التبرعات وتأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أنشطتها.

2. الانفصال عن الحكومة: يشكل هذا القطاع المهم حيزا مستقلا عن سلطة الدولة من حيث التمويل، بينما يشترط لمواصلة نشاطه تسيير أهدافه ضمن التوجه العام للدولة وأهدافها الاجتماعية التي لم تتمكن من تغطيتها بصفة كاملة، هذه الخاصية هي جوهر مفهوم "القطاع الثالث" أو "المجتمع المدني". وتلعب استقلالية قطاع العمل الخيري (القطاع الثالث) أدوار حيوية منها:

\* سد الثغرات: الناتجة عن الممارسة البيروقراطية والقيود المالية لمختلف الملفات وتعود سلبا على الحياة الاجتماعية عن طريق الاستجابة السريعة لهذه الاحتياجات.

\* الرقابة الاجتماعية: من خلال دورها كصوت للمهمشين والفئات الضعيفة، وطرحها لقضايا قد تتجاهلها الحكومة، مما يعزز من المساءلة الاجتماعية.

3. عدم توزيع الأرباح: هذه السمة هي الفارق الأساسي بين القطاع الخيري والقطاع الخاص، ما يعني أن الدافع الأساسي للعمل هو اجتماعي، إنساني وليس اقتصادي .

4. الاعتماد على التطوع: التطوع هو ممارسة أخلاقية اجتماعية تعكس وجود قيم إنسانية واجتماعية سامية كالأثر والمسؤولية الجماعية في المجتمع، فهو ليس مجرد عمل مجاني، بل هو مؤشر على: \*المشاركة المدنية: يعكس التطوع رغبة الأفراد في المساهمة الفاعلة في مجتمعاتهم، مما يعزز الحس بالانتماء لكيان المجتمع و من ثم تطبيق قيمة المواطنة.

\*بناء وتقوية الروابط الاجتماعية: يجمع العمل التطوعي أفرادًا من خلفيات مختلفة حول قضية مشتركة، مما يساهم في بناء شبكات اجتماعية قوية.

\*تجديد القيم: يساهم التطوع في إعادة إنتاج القيم الاجتماعية الإيجابية مثل التعاون والتكافل والتآزر، والمساعدة المتبادلة، والإحساس بالانتماء للجماعة مما يولد تضامنا عضويا قويا، كما يؤسس إلى الحرص على القيام بالواجب اتجاه الآخرين.

باختصار، هذا التعريف لا يصف فقط ما هو القطاع الخيري، بل يوضح وظيفته الاجتماعية المعقدة كفاعل مستقل وغير ربحي، يعتمد على المشاركة الطوعية لتحقيق الصالح العام وسد ثغرات الدولة والسوق.

\* **تعريف المسؤولية الاجتماعية إجرائيا:** هي التزام الجمعيات الخيرية الناشطة بولاية الوادي بمساهمتها في تنمية وتطوير الحياة الاجتماعية للأسر من جوانبها المختلفة الاقتصادية، الصحية والتوعوية ذات المنحى التربوي في ظل احترام كامل للنصوص والقوانين المنظمة لهذه الأنشطة، بطريقة تراعى فيها الشفافية والعدالة والمساواة والمبادئ الأخلاقية للعمل الخيري التطوعي دون التطلع إلى تحقيق مكاسب مادية أو امتيازات اجتماعية شخصية.

وتعرف أيضا على أنها مجموع الأنشطة والبرامج التي تسطرها الجمعيات الخيرية العاملة في إقليم ولاية الوادي بمناطقه المختلفة ( حضرية أو غير حضرية) ضمن برامجها وقوانينها الخاصة على أن تلتزم بتنفيذها، بهدف ترقية الحياة الأسر المنضوية تحت مسؤولية خدماتها في جوانبها الاقتصادية والصحية والتربوية التوعوية، على أن لا يهدف مسيرتها على حصد مكاسب مادية أو تحقيق منافع وامتيازات معنوية اجتماعيا.

-**تعريف العمل الخيري:** يعرف الشيخ يوسف القرضاوي العمل الخيري بأنه النفع المادي او المعنوي الذي يقدمه الانسان لغيره من دون أن يأخذ عليه مقابلا ماديا (القرضاوي، 2008).

**التعريف الاجرائي للعمل الخيري:** يقصد به كل عمل يهدف القائمون عليه بولاية الوادي إلى تقديم النفع المادي يمس جميع نواحي الحياة الانسانية لأفراد المجتمع بالولاية عموما والأسر المحتاجة على وجه التحديد، بالإضافة إلى الخدمات المعنوية لكل محتاج إليها حسب مجال نشاط كل جمعية، دون انتظار مقابل مادي أو طلبه.

#### -**الجمعيات الخيرية:**

\* **اصطلاحا الجمعيات الخيرية:** هي منظمات اجتماعية ذات طابع مؤسسي، تهدف إلى تقديم خدمات متنوعة حسب اختصاصها للفئات المحتاجة إلى نوعية الخدمة دون السعي إلى تحقيق الربح المادي الخاص لمؤسسيها.

\***إجرائيا:** هي تنظيمات ذات طابع تنظيمي تهتم بتقديم الخدمات والاعانات للفئات المحتاجة حسب اختصاصها الخدماتي (فئات الأيتام والأرامل والفئات المعوزة ) والتي تنشط في إقليم ولاية الوادي ، دون السعي لتحقيق الربح المادي أو الواجهة الاجتماعية.

ويمكن تعريفها إجرائياً أيضاً على أنها منظمات أو مؤسسات غير رسمية منخرطة في المجتمع المدني بولاية الوادي، ذات طابع خيري اجتماعي قائمة على تقديم نشاطات وخدمات دون مقابل للفئات المحتاجة، يؤسسها أعضاء وفقاً للقانون التأسيسي المنظم لهذا المجال وتمارس نشاطاتها على المستوى المحلي، تهدف للتكفل بالفئات الهشة والضعيفة من جوانب عدة صحية واقتصادية واجتماعية وتربوية وترويجية، كما تهدف لتحقيق التنمية الاجتماعية.

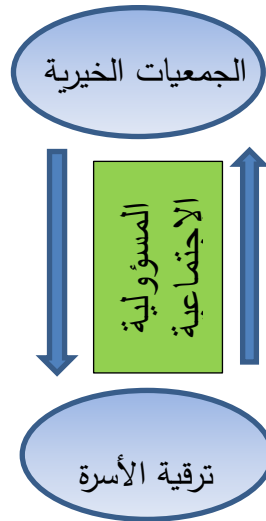
#### \* مفهوم الترقية:

\* اصطلاحاً هي مجموع الأنشطة والخدمات التي تقوم بها الجمعيات الخيرية لصالح الأسر التي تعاني من نقائص حياتية إما بصفة دائمة أو مؤقتة، بهدف رفع وتحسين نمط حياتهم وتسهيلها من جوانبها الاجتماعية، الاقتصادية، التربوية والنفسية.

التنمية: مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من اجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة، ولتساهم في تقدم البلاد" (غري، 2003).

مع التطور الذي شهدته مختلف العلوم الاجتماعية، تطور أيضاً مفهوم علم التنمية بشكل ملحوظ. ويعد تعريف الدكتور إبراهيم عبده الدسوقي أحد أكثر التعريفات شمولاً لمفهوم التنمية، حيث يشير إلى أنها "عملية تغيير مقصودة تهدف إلى استغلال كافة الموارد المتاحة للمجتمع بشكل فعال. تسعى هذه العملية إلى تحقيق تعديلات وتغييرات واعية في جميع الجوانب الأساسية والفرعية للمجتمع، من خلال بناء أيديولوجيا متوافقة مع الواقع الاجتماعي. يرتبط هذا البناء بالاتجاهات والمواقف الاجتماعية والوعي الجماعي، مع التركيز على مشاركة الأهالي إلى جانب الحكومة، وتشجيع روح المبادرة والتنشئة الاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز الاعتماد على الذات والسعي للقضاء على أشكال التبعية سواء الداخلية أو الخارجية" (دراغمة، 2010).

\*التعريف الاجرائي لترقية الأسرة: هي مجموع الأنشطة والخدمات والأفكار التي تقوم بها الجمعيات الخيرية لصالح الأسر الساكنة في إقليم ولاية الوادي، والتي تعاني من نقائص حياتية إما بصفة دائمة أو مؤقتة، بهدف رفع وتحسين نمط ونوع حياتها وتسهيلها من جوانبها الاقتصادية المعاشية، الصحية والتربوية والتوعوية... إلخ



شكل يمثل مخطط النسق المفاهيمي

أولاً: المسؤولية الاجتماعية:

1/ أبعاد المسؤولية الاجتماعية

سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة، فوضعوا لها مسميات متباينة، فمنهم على سبيل المثال من أشار إلى أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية تمثلت فيما يلي:

أ- **المسؤولية الاقتصادية (البعد الاقتصادي):** هي أحد أهم الأبعاد الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات والمؤسسات، وتُعنى بتحقيق التوازن بين الأرباح وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، كما تهدف إلى ضمان أن تسهم الأنشطة في رفاهية المجتمع وتحقيق العدالة الاقتصادية، دون الإضرار بالبيئة أو الموارد الطبيعية أو المجتمعات المحلية. وهذا ما يفرض بأن تكون المؤسسة نافعة وجدية اقتصادياً.

ب- **المسؤولية القانونية (البعد القانوني):** واحدة من أبعاد المسؤولية الاجتماعية التي تتعلق بالتزام الأفراد أو المؤسسات بالأنظمة والقوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة والمجتمع، وتشير أيضاً إلى التصرفات التي يجب على الأفراد أو المنظمات القيام بها أو الامتناع عنها، بناء على ما ينص عليه القانون، وعليه يمكن القول بأنها التزام المؤسسة أو المنظمة بتطبيق القوانين واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخالفة للقانون.

ج-المسؤولية الأخلاقية (البعد الأخلاقي): هي مفهوم يعبر عن التزام المنظمة أو المؤسسة بالتصرف بطريقة تتفق مع القيم الأخلاقية والمعايير الإنسانية، بغض النظر عن القوانين أو الأنظمة الملزمة، وهي تتعلق باتخاذ قرارات وأفعال تعكس النزاهة والعدالة واحترام الحقوق والكرامة الإنسانية، هذا يتطلب أن تكون تعاملات المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين، وحتى يمكن للمنظمة تحقيق المسؤولية الأخلاقية يجب أن تراعى العناصر الآتية:

الوعي الأخلاقي: أن يكون الفرد أو المنظمة أو المؤسسة على إدراك تام للقيم والمبادئ الأخلاقية المتعلقة بتصرفاته.

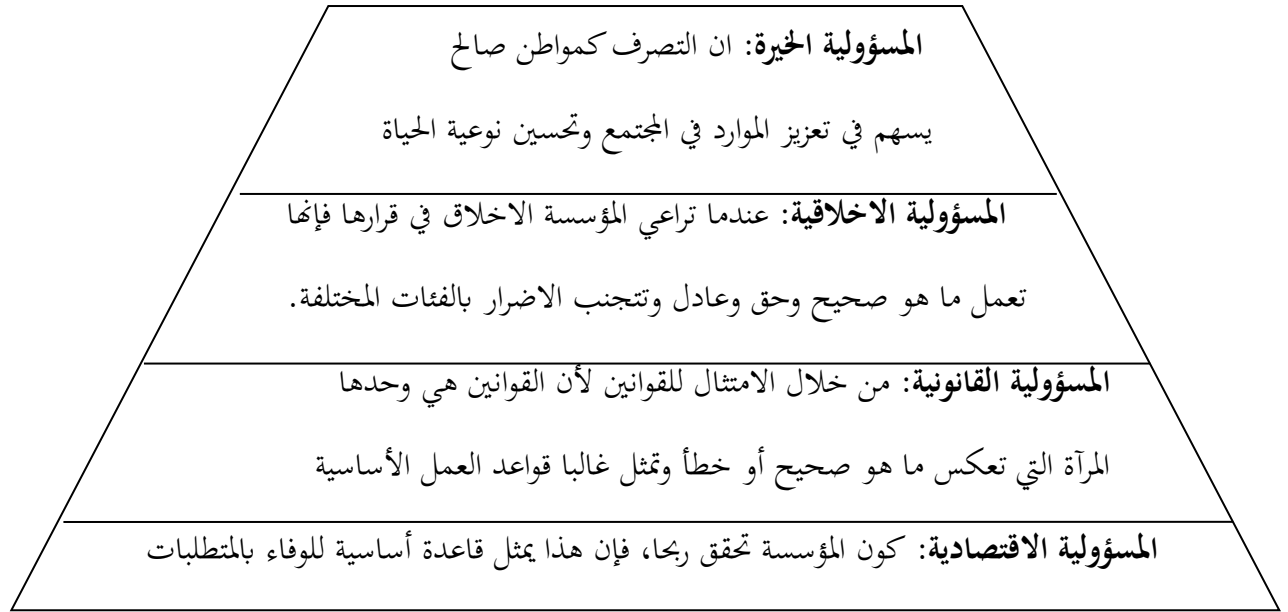
حرية الاختيار: أن تكون لدى متخذ القرار شخصا كان أو منظمة أو مؤسسة الحرية في اتخاذ القرار الأخلاقي دون إكراه خارجي أو إلزام قانوني نظامي.

تحمل النتائج: قبول المسؤولية عن النتائج المترتبة على القرارات أو الأفعال، سواء كانت إيجابية أو سلبية. احترام الآخرين: يُشير إلى الاعتراف والاهتمام بمصالحهم وحقوقهم عند اتخاذ القرارات، بحيث يتم مراعاة تأثير هذه القرارات عليهم وضمان عدم المساس بحقوقهم أو انتهاك مصالحهم الشخصية.

د-المسؤولية الإنسانية (البعد الخيري): ويشمل كل النفقات والهبات التي تمنحها المؤسسة طواعية، وبدون رغبة في الربح، لخدمة المجتمع، أو لخدمة قضية خيرية بهدف مساعدة الآخرين وتحسين ظروفهم المعيشية. وهي تتجاوز مجرد التبرع المادي لتشمل مجموعة واسعة من الأنشطة التي تعبر عن الاهتمام بالآخرين والرغبة في إحداث تغيير إيجابي في حياتهم والمجتمع على وجه العموم.

وقد تناول الباحث corroll إلى شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الأربعة من خلال التركيز على البعد الاقتصادي والأخلاقي والقانوني والخيري كما هي موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم 01: يمثل هرم كارول carroll لأبعاد المسؤولية الاجتماعية (الغالي و صالح مهدي، 2005)



المصدر: طاهر محسن منصور الغالي وصالح مهدي محسن العامري، (2005)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع،

ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 83

2/ أهمية المسؤولية الخيرية: تعد إحدى الركائز الأساسية التي تسهم في بناء مجتمعات متماسكة ومزدهرة وهي بذلك تعكس القيم الإنسانية النبيلة من تضامن وتعاطف، من خلال قيام الأفراد والمؤسسات بتخصيص جزء من مواردهم لخدمة الآخرين ومساعدتهم في مواجهة التحديات كما تم ذكره سابقاً، التي توجه لدعم التعليم، الصحة، والاحتياجات الأساسية. وبهذا فهي (المسؤولية الخيرية) تُعزز التكافل الاجتماعي وتسهم في تقليل الفجوات الاقتصادية، مما يسهم في خلق بيئة تعزز الاستقرار والتنمية المستدامة. في هذا السياق، يصبح دور المسؤولية الخيرية أكثر أهمية في تعزيز العدالة الاجتماعية وتكريس مبدأ العطاء كمبدأ أخلاقي وإنساني من خلال:

- المساهمة في تحسين حياة الآخرين من خلال تعزيز ظروف المعيشة للأفراد المحتاجين ودعم الاستقرار.
- تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء مجتمع مترابط يقوم على قيم التضامن والتآزر.
- تعزيز الشعور بالسعادة والرضا الشخصي من خلال الإسهام في مساعدة الآخرين وتطوير الذات .
- العمل على إحداث تغييرات إيجابية واسعة تساهم في بناء عالم أكثر إنسانية وعدل.

3/ أمثلة على المسؤولية الخيرية: تتعدد مجالات مسؤولية الجمعيات الخيرية ومن أمثلتها ما يلي:

\*التبرع المالي: تقديم الدعم المالي للمشاريع الخيرية.

\*التطوع بالوقت والجهد: المشاركة في الأعمال التطوعية.

\*التبرع بالمواد: التبرع بالملابس والأغذية والدواء.

\*بناء المدارس والمستشفيات: تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحرومة.

\*دعم المشاريع الصغيرة: تمكين الأفراد من بدء مشاريعهم الخاصة

### ثانيا: الجمعيات الخيرية:

تلعب الجمعيات الخيرية دورًا محوريًا في معالجة مختلف المشكلات التي تواجهها بعض الفئات من المجتمع التي يكون أفرادها في حاجة ماسة إلى المساعدة. ومع تزايد عدد الأفراد والأسر التي تواجه هذه المشكلات التي تتعدد وتنوع باختلاف المكان والزمان، تكثف الجمعيات الخيرية جهودها لتقديم الدعم والمساعدة. سنتناول في هذا العنصر بعض الجوانب المتصلة بها، كما سنبرز المساهمات المهمة التي تقدمها هذه الجمعيات.

### 1: أهمية الجمعيات الخيرية:

تعد الجمعيات الخيرية أو كما يسميها البعض بالجمعيات الأهلية أحد اللبنة الأساسية التي يقوم ويؤسس عليها المجتمع، والتي أضحت تستحوذ على أهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة، وذلك لما تبديه من مساهمات وأدوار تمس عديد الجوانب الحياتية لأفراده، ويمكن أن تبرز أهمية الجمعيات الأهلية في كونها أحد القنوات المجتمعية التي تعمل على إتاحة الفرصة للمشاركة الواعية للمواطنين في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم والقضايا التي تواجههم، كما تسمح لهم بالمشاركة في تحمل مسؤولية تسيير وتنفيذ وتمويل مشاريعها وبرامجها (النصر، 2015)، وذلك على اعتبار أنها مجالاً هاماً للمشاركة الفاعلة للمواطنين في الحياة المدنية والاجتماعية وحتى الاقتصادية (الباقي، 2012) .. وهذا ما يجعل منها ميداناً خصباً لتكريس القيم الاجتماعية والدينية المختلفة كالتعاون والتكافل وخدمة الغير...

كما أن من مميزاتا أنها ذات انتشار واسع في كل المجتمعات، وهذا ما يكسبها أهمية كبيرة كونها أكثر ملامسة لحقيقة الحياة اليومية للأفراد لقربها منهم. وما يجعلها على دراية أكثر من غيرها من المنظمات الرسمية

بجائياتهم ومشكلاتهم الحقيقية التي يواجهونها، الأمر الذي يسهل عليها التعامل مع هذه المشكلات بواقعية والعمل على التخفيف من حدتها، خاصة إذا كانت في المناطق النائية.

إلى جانب ذلك تعمل الجمعيات الخيرية على تحويل الطاقات البشرية الكامنة والحاملة وغير المستغلة في المجتمع إلى طاقات متحركة ونشطة تساهم في خدمة أفرادهم عموماً عن طريق تطوعهم وانخراطهم في صفوفها مع تركيزها على عنصر الشباب، فهي تتيح له فرصة تفجير مواهبه وطاقاته، والاستفادة منها لخدمة الصالح العام، كما تجنبه مخاطر الانخراط في الآفات الاجتماعية والانحراف السلوكي والأخلاقي يضاف إلى ذلك اعتبار النشاط ضمن الجمعيات في إطار العمل الخيري واحداً من المجالات التي يمكن من خلالها إبراز الذات وبالتالي الاحساس بالكينونة الانسانية ذات الأهمية الاجتماعية بالنظر إلى الدور الخدماتي الذي يقدم في إطار العمل التطوعي.

## 2 : المداخل النظرية المفسرة للعمل التطوعي :

تجدر الإشارة إلى ملاحظة مهمة مفادها أن العمل الخيري ضمن الجمعيات يقتضي سلوكاً التطوع للعاملين فيه لهذا يتم ذكرهما كمترادفين، لهذا يمكن القول أن دراسة أحدهما تنسحب إلى دراسة الآخر بالضرورة. وكونه ( العمل الخيري التطوعي) احد الظواهر الاجتماعية التي تسعى إلى المحافظة على التماسك الاجتماعي وتحقيق التوازن داخل البناء وتحقيق خاصية اجتماعية الأفراد فقد سعت النظرية السوسولوجية إلى دراسة مختلف جوانب الفعل الاجتماعي، ويُعد العمل الخيري التطوعي أحد أبرز أشكاله التي حظيت باهتمام خاص. وقد تناولت المداخل السوسولوجية هذا الموضوع من زوايا متعددة، مستندةً إلى خصوصيات كل مدخل ومنطلقاته الفكرية، حيث حاولت هذه المداخل تفسير العمل التطوعي عبر إسقاط تصوراتها وتحليلاتها على طبيعته وأبعاده. ومن بين أبرز المداخل النظرية التي تناولت العمل التطوعي ما يلي:

### 2-1- المداخل الوظيفية في تفسير التطوع:

يُعتبر المدخل الوظيفي من أهم الأطر النظرية المعنية بفحص نتائج السلوك الاجتماعي وتقييم آثاره في تحقيق التكامل والتوازن ضمن البنية الاجتماعية، ونظراً لأن العمل التطوعي يُعدّ مثلاً بارزاً على السلوك الاجتماعي الواعي والمنظّم، فقد اكتسب مكانة مهمة في إطار هذا المدخل. ويُفسّر هذا الاهتمام من خلال

تحليلات متعددة الأبعاد والرؤى، التي قدمها منظرو المدخل الوظيفي، فقد عكف هؤلاء على دراسة مختلف جوانب العمل التطوعي، مُبرزين دوره الإيجابي في دعم البناء الاجتماعي وتأثيراته الشاملة كما ركزوا على الوظائف المحورية التي يُمكن أن يلعبها العمل التطوعي في تعزيز التماسك الاجتماعي واستدامته، بناءً على ذلك، يمكن تصنيف هذه الوظائف على النحو الآتي:

أ- وظائف التطوع بالنسبة للفرد: لقد اهتم علماء النفس والاجتماع بتحليل الوظائف النفسية والاجتماعية التي يمكن أن يحققها التطوع للفرد، ولقد حددت هذه الوظائف في أربعة وظائف نفسية منها واجتماعية تتمثل في:

#### - مساهمة العمل التطوعي في تحقيق الإنجاز المهني:

لعب المدخل الوظيفي في هذا السياق دورًا بارزًا في تحليل تأثير العمل الاجتماعي على تطور المسار المهني للأفراد داخل المنظمات التطوعية المتنوعة. وتم تسليط الضوء على هذا الجانب من خلال أعمال دافيد سيلز، التي ركزت على أهمية العمل الاجتماعي في حياة الأفراد. أشار سيلز إلى القيمة البالغة التي يقدمها التدريب الذي يُتاح داخل هذه المنظمات، حيث يُطور الأفراد مهاراتهم التنظيمية ويكتسبون خبرات متعددة تعزز كفاءتهم في أداء مهامهم. هذا التأهيل لا ينعكس فقط على أدائهم الشخصي، بل يمتد أثره إلى تعزيز مساراتهم المهنية والتنظيمية بشكل ملموس. إضافةً إلى ذلك، يتيح العمل ضمن بيئة تطوعية الفرصة لاكتساب الخبرات الاجتماعية، مثل مهارات التواصل الفعّال والتفاعل البناء مع زملاء الفريق التطوعي، وذلك في إطار عمل جماعي يقوم على التعاون. فهذه البيئة المرنة والمحفزة تساهم في تطوير قدرات المتطوعين وصقل مواهبهم وتشجيع شغفهم. كما تعزز اندماجهم الاجتماعي بشكل إيجابي، مما يجعلهم عناصر نشطة ومؤثرة في مجتمعهم. وبفضل هذه التجارب، يكتسب الأفراد قاعدة معرفية وتنظيمية قوية تؤهلهم للتكيف بسهولة مع المنظمات الرسمية والمساهمة الفعّالة في مختلف المجالات.

ولقد أثار "جون ويلس هذا الموضوع من خلال نظريته لوظيفة العمل الاجتماعي، وتأكيده على دوره المباشر وغير المباشر على الجوانب النفسية للفرد من خلال اكتسابه مزيداً من الثقة في النفس وكذا الرفع من مستوى الطموح والتفاؤل لديه، وهو ما يحفزه على الإنجاز، وسيؤثر إيجاباً على مساره المهني (نوي، 2010).

في هذا السياق، قدّم "جون ويلس" تمييزًا واضحًا بين الدورين المباشر وغير المباشر للعمل الاجتماعي على تحقيق إنجازات الفرد. يتمثل الدور المباشر في تأثير العمل الاجتماعي على تطوير قدرات الفرد وتوسيع معارفه، مما ينعكس إيجابيًا على مساره المهني ويمنحه الثقة اللازمة لدخول سوق العمل. أما الدور غير المباشر، فيكمن في توسيع شبكات علاقاته الاجتماعية، التي قد تسهم بدورها في تسهيل عملية البحث عن فرص عمل (خالد، 2006)، إضافةً إلى ذلك، فإن الخبرات والمهارات التنظيمية التي يكتسبها الفرد من خلال مشاركته في العمل التطوعي المنظم تعزز من أدائه الوظيفي وترفع من كفاءته المهنية.

**- مساهمة العمل التطوعي في تعزيز التكامل الاجتماعي:** وفقًا للمنظور الوظيفي، يبرز دور العمل التطوعي في تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال آراء "دوركاييم" حول أهمية التطوع والتنظيمات الأهلية في المجتمع حيث يسهم التطوع في تعزيز التعاون المتبادل بين مختلف شرائح المجتمع ومكوناته، بالإضافة إلى دوره في دمج الأفراد داخل مجتمعاتهم ومواجهة التحديات الاجتماعية التي قد تهدد استقرار البنى العضوية للمجتمع، خصوصًا في ظل تأثيرات الحداثة. علاوة على ذلك، يُنمّي العمل التطوعي الشعور بالانتماء للجماعة، ويعزز قيم العطاء والبذل، مع تغليب المصلحة العامة (بوصفصاف، 2010).

**- مساهمة العمل التطوعي في دعم السلوك التفاضلي للمجتمع:** إلى جانب مساهمة التطوع على مستوى الفرد في مساعدته على بلورة شخصيته وبنائها وذلك من خلال الأفكار والقيم والسلوكيات الاجتماعية التي تعمل على حمايته من الانحراف، كما تعزز ثقته بنفسه وتدعم روح الانتماء والولاء الاجتماعي لمجتمعه المحلي وبالتالي خلق مجتمع واعي بذاته وقادر على تحمل مسؤولياته والمساهمة في التنمية والتطور والرقي الحضاري.

**ب - وظائف التطوع بالنسبة للمجتمع:** إلى جانب التركيز على الوظائف التي يخدمها العمل التطوعي على المستوى الفردي، تناول المدخل الوظيفي في تحليله للعمل التطوعي الأدوار التي يمكن أن يؤديها على مستوى المجتمع ككل، وتختلف هذه الوظائف من حيث أهميتها وتأثيرها تبعًا لطبيعة كل مجتمع، إلا أنه يمكن إجمال أبرزها في ثلاث وظائف أساسية تُشكّل الركائز التي يقوم عليها البناء الاجتماعي لأي مجتمع وهي (خالد، 2006):

- **الوظيفة الاجتماعية للتطوع:** من أبرز وظائف العمل التطوعي على المستوى الاجتماعي دعم التماسك وتحقيق التكامل بين مختلف أطراف المجتمع، خاصة في المجتمعات ذات التركيبة غير المنسجمة التي تعاني من التهميش والإقصاء، مما يعوق اندماج الأقليات ويؤثر سلبيًا على استقرار المجتمع. (نوي، 2010) فنجد القطاع التطوعي يأخذ على عاتقه هذه المهمة من خلال مؤسساته التي تعمل على الأنشطة والبرامج التطوعية المتعددة المجالات والتي من شأنها دعم آليات الاندماج الاجتماعي لهذه الفئات، وهذا من شأنه تعزيز التماسك الاجتماعي.

يسهم العمل التطوعي ومؤسساته في تعزيز التكيف الاجتماعي للأفراد، خاصة في المجتمعات الكبيرة التي تشهد نزوحًا وهجرات متكررة. ففي ظل ما يواجهه الأفراد من عزلة وصعوبات في التعايش مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة، تعمل المؤسسات التطوعية على تذليل هذه التحديات من خلال توفير بيئة تساهم في إذابة الحواجز الاجتماعية وتقليل الفوارق بين مختلف الفئات، مما يعزز التعايش والاندماج، هذا إلى جانب مساهمتها في مد جسور التواصل والتفاعل بين هؤلاء الأفراد ومحيطهم الاجتماعي الجديد مما يساهم في اندماجهم فيه.

**2-2- نظرية الدور (THEORY OF THE ROLE):** تعتبر من النظريات الحديثة في علم الاجتماع ومن أهم روادها ماكس فيبر وتالكوت بارسونز ورايت مليز وهانز كيرث وقد أكدوا في تطويرهم لهذه النظرية على وجود ثلاثة أنماط من الأدوار تمثلت في أدوار قيادية وأدوار وسطية وأدوار قاعدية، وهي تعتمد على مجموعة من المبادئ هي :

- يتكون البناء الاجتماعي من مجموعة من المؤسسات الاجتماعية وتحلل المؤسسة الواحدة إلى مجموعة من الأدوار الاجتماعية.

- ينطوي الدور الواحد على مجموعة من الواجبات يقوم بها صاحب الدور ويحصل مقابلها على مجموعة من الحقوق.

- يشغل الفرد الواحد في المجتمع عدة أدوار اجتماعية وظيفية، هذه الأدوار هي التي تحدد منزلته ومكانته الاجتماعية

-الدور الذي يشغله الفرد هو الذي يحدد سلوكه اليومي التفصيلي، كما يحدد أيضا بيعة علاقاته مع الآخرين سواء كانت رسمية او غير رسمية.

-لا يمكن اشغال الفرد للدور الاجتماعي وأدائه بصورة جيدة وفاعلة دون اخضاعه لعملية التدريب التي تكون عن طريق التنشئة الاجتماعية.

-تكون الأدوار الاجتماعية متكاملة في المؤسسة عندما تؤدي المؤسسة دورها بصورة جيدة بحيث لا يكون هناك تناقض.

-تفاعل الأدوار وسيلة من وسائل تقييمها وعن طريقه يتم تقييم دور الأفراد وبالتالي ينتقل التقييم لكل فرد لذاته.

-الدور هو وسيلة اتصال بين الفرد والمجتمع. (الحسن، 2015)

وتنطلق هذه النظرية من فكرة أن الدور هو أحد عناصر التفاعل الاجتماعي وهو نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها الشخص في موقف معين ومركز اجتماعي معين (ناجي، 2017)، ويُعتبر الدور عنصرًا أساسيًا في التفاعل الاجتماعي، فهي ليست مجرد أفعال عشوائية، بل هي سلوكيات مُنظمة تحدها معايير وقيم المجتمع، وتعززها توقعات الأفراد والجماعات.

وبالحديث عن العمل الخيري، تبرز أهمية دور الناشطين في الجمعيات الخيرية، حيث يؤدي كل فرد دورًا يتناسب مع المركز الذي يشغله داخل الجمعية، سواء كان قائدًا أو متطوعًا أو موظفًا إداريًا لِيُنتج تفاعلًا اجتماعيًا بين أعضاء الجمعية، تتعزز من خلاله العمل على تحقيق أهدافها ويدعم انسجام العمل الجماعي. علاوة على ذلك فإن الأدوار داخل الجمعيات الخيرية لا تقتصر على المهام الوظيفية، بل تشمل أيضًا العلاقات الاجتماعية بين الأعضاء، مما يسهم في بناء شبكة من التفاعل الإيجابي، ولا يقتصر تأثيره على أعضاء الجمعية فقط، بل يمتد ليؤثر على المجتمع ككل من خلال تعزيز القيم الإنسانية مثل التعاون والعطاء والمساواة.

يمكن القول إن العمل الخيري يُعد بيئة نموذجية لدراسة العلاقة بين الدور الاجتماعي والتفاعل، حيث يمثل كل دور حلقة في سلسلة تفاعلات تكاملية تهدف إلى تحقيق الصالح العام، مما يعكس الطبيعة الديناميكية للعلاقات الاجتماعية داخل هذه الجمعيات.

### 3-: مجالات نشاط الجمعيات الخيرية:

تتنوع مجالات عمل الجمعيات الخيرية، حيث تسعى كل جمعية لتلبية احتياجات محددة في المجتمع وهي بذلك تلعب دورًا حيويًا في المجتمعات، وتعمل على تحسين حياة الكثيرين من خلال مجموعة واسعة من المبادرات والمشاريع التي تلمس مختلف المجالات والتي منها:

- المساعدات الإنسانية: وتشمل مجموع الخدمات العينية المقدمة والمتمثلة في:
  - الإغاثة في حالات الكوارث: تقديم المساعدات الغذائية والطبية والإيوائية في حالات الزلازل والفيضانات والحروب وغيرها والمساهمة في إعادة إعمار المناطق المتضررة.
  - الدعم الغذائي: توزيع المواد الغذائية على الأسر الفقيرة والمحتاجة.
  - الدعم الصحي: تقديم الرعاية الصحية الأولية، وتوفير الأدوية، وتنظيم حملات التطعيم.
  - الإيواء: توفير مأوى للأشخاص المشردين واللاجئين.
  - بناء المجتمعات: المساهمة في بناء المجتمعات وتنميتها، من خلال تنفيذ مشاريع تنمية في مجالات مختلفة كالشغل والتربية والثقافة....
  - دعم التعليم بتقديم المنح الدراسية، وبناء المدارس، وتوفير الكتب والأدوات الدراسية ومكافحة الأمية.
  - التعليم المهني: المساهمة في إبراز أهمية اكتساب الحرف المختلفة والعمل على تدريب الشباب عليها والتشجيع على مزاولة المهن.
- . التنمية المجتمعية: ويشمل هذا المجال مساهمة الجمعيات الخيرية في توجيه اهتمام أفراد المجتمع إلى المجالات الآتي ذكرها ومساعدتهم على التمكن فيه ومنها:
  - مجال التعليم: يشمل كل ما له علاقة بالتعليم خاصة الجانب المادي لدعم التعليم للأطفال والشباب، وتوفير الكتب والمستلزمات الدراسية، وبناء المدارس.

- مجال التدريب المهني: تعمل الجمعيات على تقديم برامج تدريبية لتعليم الحرف والمهارات اللازمة لسوق العمل ويتم ذلك بصيغ مختلفة كالتنسيق مع الهيئات الوصية المختصة في ميدان التكوين او المؤسسات الخاصة.
- مجال تمكين المرأة: تعمل الجمعيات الخيرية المهتمة بهذه الفئة على دعم المرأة اقتصادياً واجتماعياً قصد التمكين من التغلب على الصعوبات التي تواجهها من جراء ظروفها الحياتية الصعبة والاتجاه نحو الاستقلال المادي، فقد أظهرت نتائج الدراسة التي قام بها كل من غادة محمود الشتيوي وخالد عبد الله طميم أن أعلى نسبة من العاملين في المشاريع الإنتاجية في الجمعيات الخيرية من الإناث (الشتيوي و خالد ، اسهامات الجمعيات الخيرية في التنمية المستدامة في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها: محافظة عمان أمودجا، 2023).
- مجال حماية البيئة: تعمل الجمعيات الخيرية على ضمان بيئة مشجعة على الإيجابية من خلال تنظيم حملات نظافة، والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- . الرعاية الاجتماعية: وتضم مجموعة من الأعمال والأنشطة التي تمس الفئات الهشة بصفة مباشرة نذكر منها ما يلي:
  - رعاية الأيتام: تخصصت بعض الجمعيات الخيرية في ميدان الرعاية الاجتماعية من خلال الاهتمام بفئات هشة اجتماعياً عن طريق توفير الرعاية والاحتضان للأطفال الأيتام.
  - رعاية كبار السن: اتجهت بعضها إلى الاهتمام بالمسنين وذلك بتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية لهذه الفئة.
  - رعاية ذوي الإعاقات: نظراً لتعدد الاعاقات وما تتطلبه من موارد مالية هامة وخدمات إدارية معقدة تقوم بعض الجمعيات بالتكفل بهذا الجانب عن طريق توفير الدعم والخدمات اللازمة لذوي الإعاقات.
  - مكافحة الفقر: تقوم العديد من الجمعيات بالعمل على الاهتمام بمحاربة الفقر بأنواعه سواء كان دائماً أو مؤقتاً ارتبط بظروف خاصة، وذلك من خلال تنفيذ برامج لتقليل الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

. **التوعية والتثقيف:** من الجوانب التي من الضروري على الجمعيات الخيرية الاهتمام بها رفع الوعي بتعدد مجالاته لدى الفئات الاجتماعية المختلفة ليمس جميع نواحي حياة الأفراد سواء تعلق بحياتهم الفردية أو بحياتهم الاجتماعية كأدوار في المجتمع وتكون عن طريق:

- نشر الوعي: حول القضايا الاجتماعية والإنسانية.
- تنظيم الحملات التوعوية: حول الصحة، والتعليم، وحقوق الإنسان.

#### 4-: تصنيف الجمعيات الأهلية والخيرية:

لقد عرفت الجمعيات الخيرية انتشاراً واسعاً مس مختلف مجالات الفعل الاجتماعي، مما جعل المهتمين

بموضوع الجمعيات يحاولون وضع تصنيف يميزها وفقاً للجهة التي توجه لها خدماتها وتمثل في مايلي:

أ- **الجمعيات الخيرية الخاصة:** وتشير الى الجمعيات التي ينشئها الأفراد بهدف توجيه خدمات معينة لفترة زمنية غير محددة ، وقد تكون هذه الخدمات ذات صفة إنسانية أو علمية أو ثقافية أو أي عمل آخر من أعمال البر والإحسان ، على أن تقتصر هذه الخدمات على أفراد أو جهات معينة

ب- **الجمعيات الخيرية ذات التوجه العام:** وهي جمعيات خيرية يتم إنشائها بهدف تحقيق أهداف ذات المنفعة العامة كالمساهمة في بناء المساجد أو المدارس أو تقديم مساعدات لمن هم في حاجة لها من أفراد المجتمع عامة .

2- بينما هناك تصنيف آخر للجمعيات الخيرية وفقاً لمصادر تمويلها وهي:

أ - **جمعيات خيرية أهلية:** وهي جمعيات تقوم على الجهود الأهلية لأفراد المجتمع معين، التي ينشئها بهدف تقديم مساعداتها وخدماتها لأفراد المجتمع التي تنشط فيه ، والمساهمة في تلبية احتياجاتهم المحلية أو الجهوية ويكون مصدر تمويلها الأول هم أفراد المجتمع من تبرعات واشتراكات

ب- **جمعيات خيرية حكومية:** وتتمثل في التنظيمات الخيرية التي تنشئها الدولة بشكل رسمي بهدف تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين على غرار الهلال الأحمر الجزائري وكذا التنظيمات الاجتماعية الخيرية التي تشرف عليها وزارة مكلفة بهذا الشأن، ويكون نطاق خدماتها وطني ومصدر تمويلها من طرف الدولة

ج - جمعيات خيرية دولية : وهي تنظيمات خيرية يتم إنشاؤها من قبل المنظمات الدولية ، بهدف تقديم خدمات اجتماعية وإنسانية مختلفة للأفراد حول العالم ويكون ذلك عن طريق إنشاء فروع لها في مختلف دول العالم ، ويكون مصدر تمويلها خارجي (الامام، 2006)، وقد تكون ذات طابع صحي كمنظمة أطباء بلا حدود أو ثقافي على غرار منظمة اليونيسكو.

#### 5-: المعوقات التي تعترض فعالية الجمعيات الخيرية:

على الرغم من الدور الإنساني بمختلف أوجهه الذي تضطلع به الجمعيات الخيرية في مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ومساهمتها في بناء مجتمع واعي عصري تتساوى فيه الحظوظ إلا أن أداءها تعترضه عديد الصعوبات والعقبات التي باتت تقف حاجزاً أمام ازدهارها وفعاليتها الخيرية، ومن بين هذه الصعوبات والمعوقات ما يلي:

أ - معوقات تنظيمية : وتعاني المنظومة التنظيمية للجمعيات من عدة معوقات تسهم بشكل أو بآخر في الحد من تطور هذه الجمعيات وتحسين أدائها ومن ثم عدم الوصول الى تحقيق أهدافها، ولعل من أهم هذه الصعوبات التنظيمية نرصد قصور في الرؤية والتخطيط الاستراتيجي على المدى الطويل ، فمعظم الجمعيات تخطط برامجها كردود أفعال للمشكلات التي تقابلها ، وهذا ما يجعل رؤيتها المستقبلية لأوضاع المجتمع تعالج بطريقة التدخل الاستعجالي وبعيدة عن الاستشراف والتخطيط .

كما تعاني الجمعيات الخيرية من مشكل ضعف انتشار الثقافة التطوعية في المجتمع وجذب المتطوعين خاصة من الفئات الاجتماعية المستهدفة من العمليات الخيرية وبذلك تحويلهم من أفراد متلقين للمساعدات إلى متطوعين مساهمين في العمل التطوعي الخيري (الامام، 2006)، وذلك عن طريق تكوينهم واستثمار قدراتهم ومواهبهم وكذا إتاحة الفرصة لهم لجعلهم قادرين على المشاركة في صنع القرارات بالاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية دون ممارسة الجمعيات أسلوب الوصاية عليهم وإنما تترك لهم حرية اختبار توجهاتهم ودعمها (ملاوي، 2008).

ومن بين أهم العوامل التي تحد من المساهمة الفعالة للجمعيات الخيرية في الحياة الاجتماعية ما يتعلق بضعف أساليب اتصالها مع المجتمع، وهي تندرج ضمن المعوقات التنظيمية لعمل الجمعيات نظراً لغياب أو

ضعف الجانب الإعلامي الترويجي في هذه الجمعيات (ملاوي، 2008). كما أن للتدخلات الحكومية في نشاط الجمعيات الخيرية تأثيراً على حجم نشاطها واستقلاليتها وهذا ما ينعكس سلباً على أدائها الخيري. وهناك من يجمع المعوقات التنظيمية للجمعيات الخيرية في قلة الدورات التدريبية للمتطوعين في هذه الجمعيات وانعدام التنسيق بين المنظمات الخيرية فيما بينها فيما يلي (باهمام، 2024):

-عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية والدقيقة عن احتياجات ومشكلات الفئات التي تهتم بخدومتهم.  
-ضعف القيادات القائمة على هذه الجمعيات الخيرية ونقص خبرتها في هذه الميادين مما انعكس سلباً على تسيير هذه المنظمات الخيرية.

-التداخل في المهام والصلاحيات بين أعضائها وهذا راجع لعدم وجود رؤية واضحة حول مهام وصلاحيات كل فرد من أفراد هذه الجمعيات مما يجعلها تتخبط في الفوضى والعشوائية في التسيير.

ب - معوقات قانونية : وتتمثل في المعضلة القانونية المتعلقة بالتنظيمات والجمعيات عموماً، فأغلب التشريعات القانونية العربية تمنح حرية إنشاء الجمعيات بتحفظ وكثيراً من الريبة من نشاطها ، وهذا ما يتنافى وقرارات مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية للأمم المتحدة المنعقدة في أبيدجان 1965م ، والذي خلص إلى التأكيد على ضرورة خلق علاقة قانونية بين الهيئات التطوعية والحكومات، على أن تتناسب هذه العلاقة مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ، دون أن تمارس هذه الأخيرة هيمنتها على هذه التنظيمات التطوعية (باهمام، 2024). على اعتبار أن إنشاء الجمعيات والتنظيمات المدنية يعد من بين الحقوق الأساسية والثابتة للإنسان. بينما يخضع النشاط الجمعي وحرية ممارسته في الدول العربية إلى نوع من التضيق في حرية الانشاء والغموض والقلق القانونية والتي انعكست في كثير من الأحيان عن الحركة الجموعية ونشاطها، وهذا ما يحول دون تحقيق هذه الأخيرة فعاليتها بما فيها الجمعيات الخيرية. (ملاوي، 2008)

#### 6-: عوامل نجاح عمل الجمعيات الخيرية:

يعتمد نجاح عمل الجمعيات الخيرية على عدة أسباب وعوامل تساعد على تعزيز فعالية هذه الجمعيات وتحقيق تأثير إيجابي ملموس في المجتمع نذكر منها:

1. وضوح الرؤية والرسالة: يتطلب تحديد أهداف واضحة ورسم رؤية مستقبلية تسهم بفعالية في توجيه الأنشطة والبرامج لتحقيق النتائج المرجوة.
2. الشفافية والمساءلة: تعمل الجمعيات على تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال توفير معلومات موثوقة وشاملة حول الأنشطة والتمويل، بهدف بناء الثقة لدى المتبرعين وضمانطمأنة المستفيدين.
3. التخطيط الاستراتيجي: يتضمن عملية وضع خطط شاملة ومفصلة بعناية تهدف إلى تحقيق استدامة البرامج والمشاريع المختلفة على المدى الطويل، ويشمل ذلك تحديد الأهداف الرئيسية التي يجب التركيز عليها مع إعطاء الأولوية للمبادرات الأكثر تأثيراً وفعالية بالإضافة إلى ذلك، يتطلب التخطيط الاستراتيجي دراسة معمقة للمصادر والموارد المتاحة، وكذلك تحليل البيئة الداخلية والخارجية لضمان اتخاذ قرارات مدروسة تعزز من نجاح واستمرارية البرامج وتنميتها بما يتماشى مع رؤى وأهداف كل جمعية.
4. الشراكات والتعاون: تعد من الركائز الأساسية لتعزيز التكامل والعمل المشترك بين الأطراف المختلفة. وتمثل هذه العملية في إنشاء وبناء علاقات مستدامة مع مجموعة متنوعة من المؤسسات، سواء كانت تلك المؤسسات حكومية تُعنى بتطوير السياسات وتقديم الخدمات العامة، أو غير حكومية تعمل في مجالات التنمية والمجتمع المدني.
- يتمثل الهدف الأساسي من هذه الشراكات في تعظيم الأثر الإيجابي وتحقيق الأهداف المشتركة بفعالية أكبر، حيث يسهم التعاون في توفير الموارد والخبرات اللازمة والارتقاء بمستوى العمل لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة تلبي احتياجات المجتمعات وتعزز قيم التعاون والتناغم.
5. توظيف الكفاءات: عملية توظيف الكفاءات تعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح المؤسسي، حيث يُركز على استقطاب الأشخاص الذين يتمتعون بخبرات عملية واسعة ومهارات متخصصة عالية، بالإضافة إلى امتلاكهم للمؤهلات الأكاديمية اللازمة في مجالي الإدارة وتصميم البرامج حيث يُسهم هذا النهج في ضمان تعزيز الأداء العام للجمعية، وذلك بإدخال أفراد قادرين على تقديم حلول، واتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة، والمشاركة الفعالة في تحقيق الأهداف قصيرة وطويلة الأمد.

6. التواصل الفعّال: يعدّ ركيزة أساسية لنجاح أي مبادرة أو نشاط، حيث يتمثل في الاستفادة من مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال الحديثة والتقليدية على حد سواء، لضمان وصول الرسائل بوضوح وفعالية إلى المجتمع المستهدف والمستفيدين، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توظيف وسائل التواصل الاجتماعي، والبريد الإلكتروني، والفعاليات المباشرة، والنشرات الإخبارية، وغيرها من الوسائل التي تعزز من فرص بناء علاقات قوية تشجع على التفاعل الإيجابي. الهدف الأساسي هنا هو ليس فقط إيصال المعلومات، بل أيضاً تحفيز الجمهور على المشاركة الفعّالة والإسهام في تقديم الدعم اللازم لتطوير وتحقيق الأهداف المنشودة.

7. الابتكار: يتمثل في عملية تبني الأفكار المبدعة وإدخال أساليب جديدة ومبتكرة تهدف إلى تطوير طرائق تقديم الخدمات وتنفيذ البرامج، وذلك بما يتناسب مع المتغيرات المستمرة ويواكب الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة للمجتمع. هذا النهج يساهم في تحسين جودة الأداء وتحقيق أبعاد جديدة من الكفاءة والفعالية، مما يسهم بدوره في تلبية توقعات الأفراد وتقديم حلول تلائم تطلعاتهم المستقبلية.

8. التقييم والمتابعة: تُعدّ من الخطوات الأساسية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة لأي مشروع أو برنامج لذلك يتم التركيز على تنفيذ تقييم شامل ودوري للأنشطة والبرامج المختلفة بهدف تحديد مستوى النجاح الذي تم الوصول إليه، بالإضافة إلى التعرف على الجوانب التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل، حيث يساهم هذا الإجراء في قياس مدى تحقيق النتائج المطلوبة، واكتشاف نقاط القوة لتعزيزها، ونقاط الضعف لمعالجتها بفعالية، مما يضمن تحسين الأداء بشكل مستمر ورفع مستوى الكفاءة لتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

### المبحث الثاني: مسؤولية الجمعيات الخيرية في ترقية الأسرة

تضطلع الجمعيات الخيرية بدور أساسي في تعزيز استقرار الأسرة وترقيتها على المستويات الاجتماعية، الصحية، الاقتصادية والتربوية، فهي تُعد جسراً يربط بين المجتمع والأسر التي تعاني من الاحتياج، وتسعى من خلال دعمها المباشر وغير المباشر إلى تحسين جودة الحياة لتلك الأسر وتمكينها من مواجهة التحديات التي تعيق استقرارها بل وتعمل في الاتجاه الذي يساهم في تنميتها، والتي تعتبرها أهدافا التزمت بها أخلاقيا ضمن قوانينها الأساسية وواحدة من مسؤولياتها اتجاه المجتمع.

**أولاً: على المستوى المادي (الخدمات العينية):** يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه عمل الجمعيات نظرا لطبيعة نشاطها غير الربحي في حين تحتاج إلى موارد مالية دائمة وكافية لتأمين المساعدات الأساسية التي تشمل توفير الغذاء والملابس والرعاية الصحية للأسر ذات الدخل المحدود أو التي تتأثر بالظروف المعيشية المحيطة محليا او عالميا بشكل دائم أو مؤقت كما تساعد في تغطية نفقات التعليم، مما يتيح لهم فرصاً لتحقيق مستقبل أفضل.

كما تعمل أيضا على تحسين الحياة الصحية من خلال التكفل المباشر وغير المباشر بكل ما يتعلق بهذا الباب بصفة كلية أو جزئية وبصيغ متعددة كالدفع المباشر لتكاليف الخدمات الصحية لدى الأطباء والعيادات والصيدالّة، أو من خلال التعاقد معهم بغية تخفيض التكاليف لهاته الفئات، وتقوم الجمعيات الخيرية أيضا بتنظيم الحملات والقوافل الطبية التي تستهدف التشخيص والعلاج لمختلف الأمراض لفائدة هذه الشرائح بهدف التقليل من الأعباء المالية المترتبة على عاتق هذه الأسر إضافة إلى ترقية وتحسين الصحة العامة لهم.

**ثانياً: على المستوى الاقتصادي:** تعمل الجمعيات الخيرية على التفكير في التمكين الاقتصادي للأسر من خلال برامج تدريب مهني وتأهيلي يساعد أفرادها على اكتساب مهارات تمكنهم من الاندماج في سوق العمل كالتكوين في مختلف مجالات النشاط كالحلاقة والطبخ والخياطة التي تديرها الجمعيات بالتنسيق مع الهيئات الوصية بعد اعتماد هذه الصيغ. إضافة إلى ذلك، تدعم الجمعيات مشاريع صغيرة للأسر كمشروع الأسرة المنتجة المطبق من طرف بعض الجمعيات محل الدراسة إضافة إلى فكرة القروض التي تقدمها

الجمعيات لمن يحمل مشروعاً يتميز بالجدوى الاقتصادية وهذا بعد دراسته، ليتم تسديده على أقساط بعد دخوله مرحلة الانتاج، مما يعزز قدرتها على تحقيق الاستقلال المالي وهو ما يسمى بالتمكين.

**ثالثاً: على المستوى الاجتماعي:** يعتبر هذا الجانب بؤرة اهتمام الجمعيات الخيرية والتي من المفترض أن تركز كل جهودها عليه نظراً لعلاقته المباشرة بأسباب إنشائها التي تتعلق بوجود فئات اجتماعية واسعة تحتاج إلى المساعدة للتغلب على الصعوبات التي تواجهها في تسيير شؤونها اليومية وكذا مجال نشاطها الذي يمس إلى الجوانب التي ذكرت سابقاً الجانب الصحي الواسع وما يتعلق به من أمراض ووضعية تحتاج إلى تدخل ورعاية إضافة إلى المستلزمات الطبية بمعناها الواسع بداية بالتشخيص وانتهاء بالعلاج التام، ويضم هذا الجانب أيضاً مجال التربية الاجتماعية التي تتم في مجملها بمناهج غير رسمية وبطرق مختلفة بالمحاضرات والندوات والتظاهرات والمشاركة فيها تتناول مواضيع متنوعة منها ما يخص الفئات التي تخص الجمعية برعايتها بحكم التخصص أو يتعدى محتواها إلى عموميات الحياة اليومية ومستجداتها قصد الوصول بأفراد المجتمع إلى مستوى مقبول من التكيف معها أو انتهاز الطرق الصحيحة في التعامل معها.

ومن الجمعيات من وسعت أنشطتها الخيرية لتخرج عن تخصصها إلى دائرة أوسع من ذلك حيث حاولت تطبيق مناهج جديدة في تربية وتوعية الأجيال وذلك باستخدام الترفيه والتسلية كمنهج للتربية فعملت على تنظيم رحلات ترفيهية ومخيمات تحت تأطيرها اعتبرته امتداداً لفكرها المتعلق بالتربية والتوعية والتثقيف عن طريق مشاركتها الاجتماعية لهذه الفئات بحضور مؤطريها وموظفيها.

وباعتبار الأسرة نواة المجتمع فقد وقعت في مركز اهتمام الجمعيات ولعبت دوراً حيوياً في تعزيز الوعي الأسري عبر مجموعة من البرامج المتخصصة التي تُعنى بنشر التوعية والإرشاد، مع التركيز على ترسيخ القيم الأسرية الإيجابية وتشجيع مفاهيم الحوار المفتوح والتفاهم المتبادل بين أفراد الأسرة الواحدة، حيث تُقدم هذه البرامج من خلال تنظيم مجموعة متنوعة من الأنشطة والفعاليات المذكورة سابقاً كالمحاضرات التفاعلية وورش العمل متعددة الأبعاد، التي تهدف بشكل أساسي إلى تعزيز العلاقات الأسرية وترسيخ أواصر الترابط بين أفرادها، بالإضافة إلى تحسين الكفاءات التربوية للأبوين من خلال تزويدهم بالمهارات الضرورية لتربية الأبناء بطريقة متوازنة وواعية تتماشى مع التحديات المعاصرة.

يمكن القول عموماً أن دور الجمعيات الخيرية لا يقتصر على تقديم المساعدات المؤقتة والظرفية فقط، بل يمتد إلى تحقيق التنمية المستدامة للأسرة، مما ينعكس إيجابياً على المجتمع ككل، فهي بذلك تعد شريكاً أساسياً في تحقيق التنمية الاجتماعية وبناء مجتمع قوي ومتماسك.

## المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعرض الدراسة الحالية مجموعة من الدراسات السابقة والمشابهة التي تناولت احد المتغيرين غير أن أغلب الدراسات التي تناولت المسؤولية الاجتماعية كانت في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصبغة الإنتاجية إما إنتاجا ماديا كالشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية أو المؤسسات الخدمائية المختصة في تقديم خدماتها لأفراد المجتمع وسنعرض بعضها فيما يأتي:

1/ دراسة آمال توهامي، الموسومة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية للحركة الجمعوية في الجزائر خلال جائحة كورونا «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أنموذجا» (توهامي، 2021) جامعة 8 ماي 1945

## قائمة - الجزائر

تناولت هذه الدراسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية للحركة الجمعوية في الجزائر خلال جائحة كورونا، حيث أخذت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كواحدة من أهم الجمعيات في الجزائر أنموذجا لهذه الدراسة التي اعتمدت فيها على منهج المسح الوصفي منهجًا لها وأداة المقابلة لجمع البيانات، مرتكزين في ذلك على نظرية البنائية الوظيفية. وشملت الدراسة مجموعة من العناصر وضحت من خلالها المشكلة المعالجة، وأهمية الدراسة، وأهدافها، وإجراءاتها المنهجية ومفاهيمها الأساسية لتقوم بعد ذلك بتحليل البيانات المجمعة، واستخراج النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسة مفادها أنّ الجمعية بذلت جهودًا جبارة للمساهمة في مجابهة الجائحة، حيث عملت منذ ظهور أولى حالات الإصابة في الجزائر على وضع مخطط إغاثي مستعجل، ونزلت إلى الميدان للقيام بالحملات التوعوية، وزوّدت المستشفيات بكميات معتبرة من المستلزمات الطبية الخاصة، وقدمت مساعدات إنسانية إلى المحتاجين والمتضررين من الجائحة، وارتكزت في نشاطها على تعاليم الدين الإسلامي والعمل بقيمه ومبادئه. كما بينت الدراسة أنّ هذه الجهود امتدت لتشمل دولا أخرى، وهذا كله يؤكّد التزامها بممارسة مسؤوليتها الاجتماعية بأبعادها المختلفة (البعد الاقتصادي، البعد الاستراتيجي، البعد الصحي بشقيه التوعوي والتمويلي، البعد الخيري، البعد الديني والبعد القيمي).

2- دراسة بودرهم الطيب وبوترعة بلال جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي مقال بعنوان (بوترعة و بودرهم، 2021) واقع الأداء الاجتماعي للمؤسسة الصحية في ظل الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية المؤسساتية من وجهة نظر موظفيها ( دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بجامعة ولاية المغير ) ، على اعتبار أن هذه الأخيرة يمكن ادراجها ضمن التنظيمات الاجتماعية الخادمة للنسق الصحي ذو الأهمية البالغة اجتماعيا في إطار مقارنة بنائية وظيفية، وقد استخدم فيها المنهج الوصفي المناسب لطبيعة الدراسة، وجمع البيانات اعتمد الباحثان على الاستمارة التي وزعت على عينة مكونة من أربعة فئات مهنية مختلفة قوامها 75 مفردة (إداريين وأطباء وشبه طبيين وعمال مهنيين )، قسمت كطبقات وتم الاختيار من كل طبقة نسبة 25 بالمائة ، وقد تم تنفيذ هذ الدراسة خلال شهري جوان وجويليه 2020.

خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن المؤسسة العمومية الاستشفائية بجامعة تلتزم بأبعاد المسؤولية الاجتماعية المؤسساتية في أداءاتها، وقد تعزو هاته النتيجة التي تثبت اهتمام ذات المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية كونها تقدم خدمات إنسانية للمحتاجين لها.

3\_دراسة شركة hopings (مُجد، كروش ، و بن وريدة ، 2020)، والموسومة بـ "قيم منظمك"، وهي عبارة عن استبيان على الانترنت، حيث وضعت هذه الشركة استبيانا على موقعها في الانترنت ليقوم الافراد في مختلف دول العالم بتقييم أداء شركاتهم من حيث مساهمتها اتجاه المجتمع وكذا الحلول أو الاشكال المثلى التي يطمح هؤلاء الافراد إلى أن تكون عليها تلك المنظمات ، بعد تجميع البيانات وتحليلها تم استنتاج ما يلي : - حوالي 27% من المنظمات تمتلك نظام عمل أخلاقي وهي ليست بأفضل حال من غيرها في مجال المسؤولية الاجتماعية (الجانب الأخلاقي).

4/ دراسة كوندرة سلمى وبن سباع صليحة (سلمى و بن سباع، 2019) بعنوان إسهامات الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية الاجتماعية بالمجتمع الجزائري - جمعية جزائر الخير أنموذجا في الفترة الممتدة بين 30 مارس 2018 إلى 30 جوان 2018، والتي هدفت إلى التعرف على دور وإسهامات الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية الاجتماعية بالمجتمع الجزائري والتي تمس جوانب عديدة في الحياة الاجتماعية، وكذا التعرف

على دوافع الانخراط في الجمعيات الخيرية وسبل تنمية العمل الخيري والاستثمار فيه لتحقيق التنمية المجتمعية بالجزائر.

طبقت الدراسة على عينة قصدية للناشطين بالجمعيات الخيرية وبالتحديد جمعية جزائر الخير بفروعها، وقد بلغ عدد المبحوثين 84 ناشطا وزع عليهم الاستبيان بطريقة الكترونية قصدية بالاعتماد على المنهج الوصفي، ومن نتائجها ما يلي:

أن جمعية جزائر الخير بفروعها على مختلف الوطن تقدم تكفلا صحيا متميزا للفئات المحتاجة وتعمل على توفير مختلف اللوازم الطبية الضرورية لتقديم رعاية صحية متكاملة، كما أنها تقدم خدمات اجتماعية واقتصادية تسعى من خلالها إلى تحسين الأوضاع المعيشية للفئات المعوزة وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري وذلك في شكل إعانات مالية وموائد إفطار وكسوة العيد، ولحوم الأضاحي... الخ، يضاف إلى ما سبق تنظيم لبرامج تربوية وترويجية وثقافية تسهم من خلالها في تحقيق التنمية الاجتماعية.

5- دراسة الطاهر ميمون جامعة محمد بوضياف المسيلة و عبد القادر شارف جامعة عمار ثليجي الأغواط بعنوان " أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصحية في تحسين جودة الخدمة المقدمة حالة مستشفيات ولاية الأغواط (ميمون و شارف، 2018)" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية على جودة الخدمة الصحية المقدمة، في عينة من المؤسسات الصحية التي تنشط في ولاية الأغواط ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي، وجمع البيانات تم توزيع استمارة استبانة صممت لهذا الغرض، على عينة مكونة من 100 فرد من مجتمع الدراسة؛ حيث تم استرداد 90 استمارة، وبعد الفرز والمعالجة تم قبول 80 استمارة صالحة للتحليل. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي، القانوني، الإنساني، والأخلاقي) على جودة الخدمة الصحية المقدمة..

6- دراسة سعيد رشدان، بوهنة علي، (رشدان، 2017) بعنوان : واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاستشفائية -دراسة ميدانية لعينة من مستشفيات الجنوب الغربي - ولاية بشار، هدفت الدراسة إلى معرفة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاستشفائية اتجاه الأطراف أصحاب المصلحة و أخذت كعينة المؤسسة الاستشفائية العمومية 240 سرير بالجنوب الغربي للوطن باعتبارها احد

المؤسسات الهامة بالمنطقة. ارتكزت الدراسة على فرضيات تضمنت الأولى البعد الأخلاقي في ممارسة المستشفى لمسئوليتها الاجتماعية، أما الفرضية الثانية والثالثة فتضمنت أهمية أصحاب المصلحة وواقع التزام المستشفى بمسئوليتها الاجتماعية اتجاه هذه الأطراف من العمال والمرضى المستفيدين كطرف أساسي ثم المجتمع، المتعاملين والبيئة. استخدم فيها الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقصد جمع المعلومات اللازمة لاختبار الفرضيات استخدم الباحث الاستبيان الذي وزعه على عينة قدرها 100 مفردة من العاملين بالمؤسسة محل الدراسة حسب الرتب والاسلاك من مجتمع البحث المقدر 496 مفردة، تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية النسبية الطباقية، يضاف إلى ذلك عينة من المرضى قوامها 22 مريضا من مجموع 96 كانوا متواجدين بالمؤسسة وقت الدراسة.

من النتائج المتوصل إليها بعد انتهاء الدراسة أن نسبة التزام المؤسسة محل الدراسة بمسئوليتها الاجتماعية كانت جد ضعيفة بالنسبة للبيئة، متوسطة اتجاه العاملين والمتعاملين أما بالنسبة للمستفيدين (المرضى) فكانت جيدة.

**7- دراسة نجلاء حسن سليمان دراغمة** بعنوان دور الجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة نابلس، وآفاق تعزيزها سنة 2010 استخدمت فيها الباحثة المنهج الوصفي والاستبانة كأداة لجمع البيانات ، قامت بتوزيعها على عينة قوامها 75 خبيرا وقائدا في مجال العمل التطوعي حيث أظهرت نتائج الدراسة أن 61% من خبراء العمل التنموي يؤكدون بأن هنالك دور متوسط للجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اعتمدت على سلم خاص في قراءة النتائج التي أكدت أن الجمعيات تمارس نشاطات الرعاية الاجتماعية بهدف مساعدة الفئات المحتاجة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، 1999) (دراغمة، 2010)

• يتضح من خلال النتائج أن دور الجمعيات الخيرية في محافظة نابلس، في مجال التعليم قدرت نسبته 61.8%، ما يصنف في المستوى المتوسط وتعزو الباحثة سبب ذلك الى أن خبراء وقادة العمل التنموي في محافظة نابلس يشيدون بدور الجمعيات الخيرية في دعم التعليم على مستوى المحافظة حيث أن هذه الجمعيات تعتمد بالدرجة الأولى على العمل التطوعي في تنفيذ مختلف أنشطتها سواء أكان تطوع

الأفراد المنتسبين لها أو غيرهم من المجتمع، لذا فإن هذه الجمعيات عملت على إرشاد وتوعية النساء في التعليم وتطوير أنفسهن وتمكينهن ومدى إمكانية دعم دور المرأة من خلال رياض الأطفال التابعة للجمعيات، كذلك التعليم المهني وغيرها (دراغمة، 2010).

كما توصلت الدراسة إلى أن دور الجمعيات الخيرية في مجال الثقافة بلغت نسبة مئوية (62.4%) ما يدل على دور متوسط لها في هذا المجال، أما في مجال الصحة فمساهمة هذه الجمعيات بلغت (65.2%) ما يجعل دورها حسب تصنيف الباحثة متوسط، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن خبراء وقادة العمل التنموي في محافظة نابلس يرجعون هذه النتائج إلى إقامة أيام طبية مجانية بصفة دورية من خلال الشراكة والتعاون مع مراكز طبية متخصصة كجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والصليب وجمعية أرض الإنسان السويسرية، وجمعية الإغاثة الطبية على سبيل المثال.

**8-دراسة لفريق بحث المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية برئاسة د. لطيفة علي المناعي خبيرة المركز بصفتها رئيسة للفريق البحثي وأحمد عسران خبير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بداية من ماي 2009 تحت عنوان مدى استفادة المجتمع من العمل الأهلي، ويهدف الفريق من ورائه إلى كشف مجالات العمل التطوعي التي تقدمها المنظمات الأهلية للمجتمع البحريني ومدى ارتباطها باحتياجاته وأولويات التنمية فيه. والتي تناولت 102 منظمة أهلية و977 (المناعي، 2009) مفردة مستفيدة من الخدمات في كل الأبواب، وقد استخدم فريق البحث أدوات عدة في جمع البيانات تمثلت في:**

- . جمع البيانات الكمية والنوعية من واقع وثائق المنظمات الأهلية ونشاطاتها.
- . تطبيق استبانة للمنظمات الأهلية وأخرى لأفراد المجتمع.
- . مقابلات جماعية مع المسؤولين في المنظمات الأهلية وبلغ عددهم 29 مسؤولاً، إضافة إلى مقابلات جماعية مع أفراد المجتمع بلغت 72 فرداً.

توصل فريق البحث إلى أن الصناديق الخيرية والمنظمات الخيرية والإسلامية تقوم بجهد واضح في مجال التنمية الاجتماعية بكل أبعادها، كما لا تخلو برامج المنظمات الأخرى وخاصة النسائية منها من برامج للمساعدات والمعونات لبعض الأسر المحتاجة.

كما تم التوصل أيضا إلى أن المستفيدين من الخدمات ذات المردود الطويل الأجل قدرت (28.5%) وهي بذلك تفوق تلك الخدمات ذات المردود القصير المتمثل في المساعدات المالية والعينية (23.4%). ويعكس هذا محاولة التحول من الدور الخيري الرعوي إلى الدور التنموي.

ومن نتائج هذه الدراسة أيضا بروز دور الجمعيات في تحسين نوعية الحياة ويدخل ضمن هذا المجال، **التعليم والتثقيف والتوعية** حيث تبين عمق الدور الذي تمارسه المنظمات الأهلية في المجال التعليمي والثقافي، مع الإشارة إلى صعوبة قياس مردود العمل في هذا المجال إلا على المستوى الطويل الأمد، إضافة إلى ما سبق يدرج نشاط الصحة العامة في مجالات التوعية والإرشاد والتي يتم تنفيذها بأساليب مختلفة مباشرة كخدمات أو كمحاضرات تثقيفية، وبصورة أشمل تمارس هذه الجمعيات نشاطا يمكن تسميته بخدمات الرعاية الاجتماعية وتشمل خدمات كبار السن والفئات الخاصة وخدمات رعاية الطفولة والأمومة.

**9 / دراسة وجدي مُجد أحمد بركات (بركات، 2005):** والموسومة بـ: " تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر " 2005 وهي دراسة ميدانية هدفت إلى:

- التعرف على واقع الجمعيات الخيرية في المجتمع العربي المعاصر من خلال بعض الأبعاد (كأنشطة وخدمات الجمعية - طبيعة الأهداف المراد تحقيقها من قبل الجمعية - تخطيط وتنظيم الخدمات بالجمعية - مصادر تمويلها - استراتيجية وسياسة العمل بها).

- التعرف على تداعيات الأحداث والمتغيرات المجتمعية المعاصرة التي يمر بها المجتمع العربي على المستوى الداخلي والخارجي في الوقت الراهن. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الملائم لمثل هذه الدراسات باستخدام عينة قصدية قوامها ثلاث جمعيات خيرية تنشط بمملكة البحرين ، ولجمع بيانات الدراسة فقد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية في ذلك حيث تم توزيعها على 68 مفردة ولقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :

- إن جل نشاطات الجمعية الخيرية في المنطقة العربية يتمحور بالدرجة الأولى في الجوانب الخدمانية على المستوى المحلي والدولي بينما تأتي بعدها الاهتمام بالجوانب الإنمائية الطارئة

- تقتصر الجمعيات الخيرية في المنطقة العربية اهتمامها بشكل كبير بقضايا الفقر ورعاية الأسر الفقيرة.

### التعقيب على الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة الموسومة بـ (المسؤولية الاجتماعية للجمعيات الخيرية في ترقية الأسرة الجزائرية) عن الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الواردة فيها على نحو مختلف في بعض جزئياته كون الدراسات التي تم الاطلاع عليها، تناولت كل من متغير المسؤولية الاجتماعية والجمعيات الخيرية بصفة منفصلة فكانت من حيث الشكل امتداد لها (الدراسات السابقة) في شكلها العام من حيث موضوع المسؤولية المجتمعية والتنمية عموماً، ولكنها قطعية من حيث طبيعة الموضوع الذي تم تناوله لدى منظمات تختلف عن التنظيمات المألوفة (المؤسسات الاقتصادية وذات التوجه المالي المادي) على اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية أكثر تداولاً في مجال المنظمات التي تهتم بالمال والأعمال، أي أن المسؤولية الخيرية أو البعد الخيري يعتبر ثانوياً ضمن أهدافها إن وجد ويرتب بعد كل من البعد الاقتصادي والقانوني ثم الأخلاقي، فهي غير مطالبة به قانوناً وإنما تقوم به بهدف تحسين صورتها الاجتماعية وبالتالي مضاعفة أرباحها من خلال مستهلكي سلعتها وخدماتها.

في حين أن الدراسة الحالية التي تناولت المسؤولية الاجتماعية لنوع من المنظمات يختلف عن تلك المهمة بالمال والأعمال والمتمثلة في الجمعيات الخيرية، جعلت من البعد الخيري كأولوية أولى وبذلك تم إعادة ترتيب الأبعاد باعتبار أن هذا الأخير هو مجال نشاطها الأساسي، بينما البعد الاقتصادي بمفهوم المنظمات التي تنشط في مجال المال والأعمال غير مدرج تماماً ضمن أهدافها ومسؤوليتها إلا بالقدر الذي يخدم بقاءها ضمن النسيج الاجتماعي فعلياً من خلال قيامها بأدوارها في تحسين ظروف الحياة لمختلف الشرائح الاجتماعية المحتاجة إلى خدماتها الخيرية دون مقابل مادي.

كما أن الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة شمل أيضاً المجال الزمني الحالي باعتبارها حديثة سيما بعد الآثار المترتبة على الوباء العالمي (كوفيد19) الذي اجتاحت العالم والذي أثر بشكل سلبي ومباشر على النشاط الخيري للمنظمات التي تعتمد على المتبرعين والمانحين الذين عانوا ولا تزال آثاره تلقي بظلالها عليهم، كما أن الوباء أدخل فئات أخرى إلى قائمة المحتاجين إلى مساعدات من هذه الجمعيات، يضاف

إلى مواطن الاختلاف المجال المكاني الذي كان محليا وتمت فيه المزاوجة بين جمعيات ولائية وأخرى ذات طابع بلدي بإقليم ولاية الوادي.

كما أن الأهداف والنتائج والأدوات المستعملة في البحث الميداني وكذا من حيث المنهج المتبع يعد من بين بعض الاختلافات بين الدراسة الحالية والسابقة وكذا تحليل النتائج لآثار تسيير المسؤولية الاجتماعية للجمعيات الخيرية على تنمية الحياة الاجتماعية للأسر والرفع من مستواها وجودتها. ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسة أيضا وقفت على حقيقة الجهود المبذولة من طرف الجمعيات الخيرية سيما في المجال الاجتماعي بصفة خاصة ومجال التنمية المستدامة بصفة عامة للأسر.

## الفصل الثاني الدراسة الميدانية

1. المبحث الأول: الطريقة والأدوات

أولاً : الطريقة

- مجتمع وعينة الدراسة
- تحديد المتغيرات وطرق قياسها

ثانياً: الأدوات

- أدوات جمع البيانات
- الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة

2. المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

أولاً: النتائج

- عرض النتائج
- استخدام الوسائل التوضيحية (الجداول والأشكال)

ثانياً: المناقشة

خلاصة الفصل الثاني

## -مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الجمعيات الخيرية الناشطة على مستوى ولاية الوادي ذات الطابع الولائي أو المحلي والتي وصل عددها إلى 315 جمعية متعددة التخصصات ومجالات النشاط (احصائيات مديرية النشاط الاجتماعي لولاية الوادي فيفري 2025)، حيث اقتصت في مجال العمل الاجتماعي الخيري دون التطرق إلى الجمعيات المتخصصة الناشطة في تقديم الخدمات المباشرة وغير المباشرة لأفراد المجتمع وتأطير أفرادها في المجال الصحي والسياحي والرياضي والبيئي والثقافي...إلخ.

للتمكن من دراسة الموضوع باستخدام أداة واحدة لجمع البيانات قمت باختيار الجمعيات الخيرية التي تشارك في تقديم الخدمات الاجتماعية واستثنت منها من تلتزم بالخدمات المتخصصة فقط، وقد تمت العملية بطريقة قصدية بناء على استشارات العاملين في الميدان من جهات رسمية (مديرية النشاط الاجتماعي باعتبارها المشرف على نشاط هذه الجمعيات) إضافة إلى ذلك قمت بالتحري ميدانيا من مصادر متنوعة عن الجمعيات الخيرية الفاعلة في الميدان، حيث وقع الاختيار على الجمعيات المبينة أدناه بناء على نشاطها الملموس في المجتمع في مجالها الجغرافي وكذا التخصصي، يضاف إلى هذا اعتبار آخر تفتقده العديد من الجمعيات وهو التنظيم الإداري المحكم من حيث أرشفة أنشطتها مما يسهل الوصول إلى أي معلومة، كما أن السمعة الطيبة والصورة الحسنة اجتماعيا كانت من بين العوامل التي ساهمت في اختياري لهذه العينة، كما تجدر الإشارة إلى أن جمعية الإرشاد والإصلاح بالوادي التي ينطبق عليها ما ذكر سابقا كان اختيار المكتب البلدي لحساني عبد الكريم من اقتراح رئيسها الولائي السيد السعيد رزوق لدواعي تتعلق بالنشاط كما ونوعا وتنظيما.

أما فيما يخص تساوي عدد الاستثمارات الموزعة على الجمعيات والمقدرة بـ 50 استثمارة لكل منها فقد رأيت أن نسبتها فاقت 10% من منتسبي أكبر الجمعيات، كما أن تسهيل عمل المشرفين عليها لتوفير تفاعل إيجابي مع العملية وتجنب إثقال كاهلهم بأعمال قد تصنف لدى القائم به سواء كان موظفا أو متطوعا من قبيل العمل الزائد على اعتبار أن المكلف هو موظف عادي، كان أحد الأسباب التي كانت وراء تحديد العدد المتساوي والذي يشكل مجتمعا عينة مقبولة لإنجاز الدراسة، كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم 01: يوضح توزيع الجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي المعنية بالدراسة

اسم الجمعية	طابعها	مجال نشاطها	عدد الأسر المكفولة	ع أفراد العينة
جمعية ايثار لرعاية الأيتام (المكتب الولائي)	ولائي	رعاية الأيتام	380 أسرة	50 مفردة
جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي لولاية الوادي	ولائي	الأسر المحتاجة إلى خدمات اجتماعية وصحية	380 أسرة	50 مفردة
جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني عبد الكريم)	ولائي	الأسر المعوزة عموماً	100 أسرة	50 مفردة
جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة والأيتام	محلي بلدية الوادي	رعاية الأسرة والأيتام	100 أسرة	50 مفردة
جمعية دنيا الخير	محلي بلدية حاسي خليفة	رعاية الأسرة والأيتام ومن في حكمهم	100 أسرة	50 مفردة

الجدول رقم (01) يوضح طبيعة الجمعيات الخيرية المعنية بالدراسة الميدانية من حيث نطاق نشاطها الإداري، سواء كان محلياً أو ولائياً، كما يبرز أنواع الخدمات التي تقدمها كل جمعية والفئات المستهدفة من هذه الخدمات. تشمل مجالات عمل هذه الجمعيات توفير المساعدات المالية والغذائية، الرعاية الصحية، الدعم النفسي والاجتماعي، التدريب المهني للشباب، وبرامج تنمية موجهة للفئات المحتاجة مثل فقراء المجتمع، الأيتام، الأرملة، المسنين وذوي الإعاقة. يتيح تحليل البيانات في الجدول تكوين صورة عددية واضحة لمختلف الشرائح الاجتماعية المحتاجة إلى المساعدة، مع الأخذ بالاعتبار الفروقات الجغرافية بين تلك المواقع، مما يسهل توجيه الدعم والموارد بشكل مستهدف وفعال.

جدول رقم 02 : جدول يوضح متغير الدخل للفئة المدروسة

النسبة	التكرارات	مستوى الدخل
%49.20	123	معدوم
%43.20	108	أقل من 20 ألف دينار
%6.40	16	بين 20 و 30 ألف دينار
%1.20	3	أكثر من 30 ألف دينار
100	250	المجموع

تظهر البيانات خصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بالدخل، حيث ان فئة معدومي الدخل من الأسر تمثل ما يقارب نصف أفراد العينة بنسبة **49.20%** وهو ما يبين حرص الجمعيات محل الدراسة على تحري الحالات المحتاجة فعلا إلى خدماتها، لتحل في المرتبة الثانية الفئة التي يتراوح دخلها أقل من 20 ألف دينا بنسبة تساوي **43.20%** التي تصنف في خانة الضعف المادي الكبير نظرا لعدم كفايته على تسيير حياة هذه الفئة بسلاسة، معنى هذا أن أكثر من 90 % من أفراد العينة بحاجة فعلية للمساعدة من طرف المؤسسات الاجتماعية المختلفة ومنها الجمعيات الخيرية، لتحل في المرتبة الثالثة الفئة التي فاق دخلها الشهري 20 ألف دينار ولم يتعد 30 ألف دينار حيث مثلت هذه الفئة **6.40%** فقط من عينة الدراسة، أما من فاق دخله 30 ألف دينار فمثلت نسبتهم **1.20%** الأمر الذي يبين ضعف الدخل الشهري لهاته الأسر ما يجعل خدمتها ضروري إن توفرت الامكانيات.

جدول رقم 03 : يوضح التكرارات والنسب المتوية تبعا لطبيعة السكن

مؤجر		خاص		السكن
النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	الجمعية
%24.00	12	%76.00	38	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
%60.00	30	%40.00	20	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
%26.00	13	%72.00	37	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني
%24.00	12	%76.00	38	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
%22.00	11	%78.00	39	جمعية دنيا الخير
%31.20	78	%68.80	172	المجموع

يبين الجدول رقم 03 اختلاف وضعيات الأسر فيما تعلق بالسكن، حيث ترتبت فئة مالكي السكن ممن تتكفل بهم جمعية دنيا الخير في المرتبة الأولى ببلوغها **78.00%** تليها كل من جمعيتي ايثار لرعاية الأيتام (المكتب الولائي) وجمعية جنان لرعاية الأسرة بنسبة **76.00%**، تأتي بعدها العينة المتكفل بها من طرف جمعية الارشاد والاصلاح بنسبة **72.00%** ، وتأتي عينة جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي في المرتبة الأخيرة بنسبة **40.00%**.

يمكن القول عموماً أن نسبة **68.80%** من افراد العينة يمتلكون سكننا خاصاً، مع العلم أن فيهم ما قد تم تأمينه عن طريق الجمعيات الخيرية أو عن طريق الأسر الكبيرة (المتتدة) أو المحسنين خاصة إذا تعلق الأمر بالفئات الهشة في المجتمع ممثلة في الأيتام والأرامل، في حين بلغت نسبة الأسر التي تعيش في مساكن تقوم بتأجيرها بإمكاناتها الخاصة أو عن طريق تكفل الجمعية بمبلغ الايجار **31.20%**، وهي نسبة معتبرة ممن تساهم الجمعية في تسديد مستحقات الايجار جزئياً أو كلياً.

### ثانيا: أدوات الدراسة

لاختبار فرضيات البحث اعتمدت الدراسة الأدوات المناسبة لجمع البيانات المطلوبة وتتناسب مع طبيعة المنهج، وتمثلت هذه الأدوات في:

\*أولاً: استمارة المعلومات التي يتم ملؤها من سجلات الجمعيات التي قيدت من خلالها كل أنشطتها وخدماتها المقدمة لمنتسبيها لدراسة البعد الخيري أو المسؤولية الخيرية. تكونت الاستمارة من ثلاثة محاور أساسية مس كل منها جانبا مهما من حياة الأسرة كونه يؤثر سلبا أو إيجابا على حياتها، تمثل المحور الأول في الجانب المعيشي المادي حيث حملت الاستمارة تعريفا إجرائيا للمقصود منه والذي تكون من تسعة أسئلة (09) مغلقة تتطلب إجابة محددة مع إمكانية الإضافة للجمعية إذا لاحظت أن الأسئلة المطروحة لا تغطي بصفة كافية كل نشاطاتها، ومن خلال الإجابة على أسئلة هذا المحور يمكننا التعرف على حجم الخدمات المقدمة من طرف الجمعية انطلاقا من استفادة الأسرة في هذا الباب.

أما المحور الثاني فقد ترك حول الخدمات الصحية المقدمة للأسرة في أشكال متعددة، سواء تعلق الأمر بالتدخل الطبي المباشر باعتبار أن الجمعية متعاقدة مع بعض الأطباء والعيادات والمخابر والصيدليات أو من خلال تأمين التكاليف المتعلقة بالخدمات الصحية وتكون من ستة أسئلة (06) مغلقة تتطلب إجابة محددة مع إمكانية الإضافة للجمعية إذا لاحظت أن الأسئلة المطروحة لا تغطي بصفة كافية كل نشاطاتها. وتمثل المحور الثالث في الخدمات التربوية التوعوية التثقيفية والتي تمحورت أسئلتها حول الأنشطة ذات الطابع التوعوي من قبيل المحاضرات والندوات التي تشرح كيفية التعامل مع مختلف المواقف الحياتية كالتدابير المنزلية وتسيير الميزانية وكذا تربية الأبناء وكيفية التعامل معهم عبر مختلف المراحل النمائية، إضافة إلى هذا شملت الأسئلة الاستفادة المباشرة من المخيمات الصيفية ومختلف الرحلات الترفيهية وتكون من أربعة أسئلة (04) مغلقة تتطلب إجابة محددة مع إمكانية الإضافة للجمعية إذا لاحظت أن الأسئلة المطروحة لا تغطي بصفة كافية كل نشاطاتها.

\*ثانيا: المقابلة التي تعتبر واحدة من أهم طرق جمع المعطيات وتمثل في طرح أسئلة على الناس وتلقي إجاباتهم (فزة و احجيج، 2019)، وفي هذه الدراسة تم استعمالها لدراسة البعدين الأخلاقي والقانوني

وكانت موجهة لرؤساء الجمعيات تكونت من مجموعة أسئلة مفتوحة يقوم المسؤولون على تسيير الجمعيات بالاجابة عنها، هذه الصيغة تعتبر احد صيغ المقابلات حيث اتسع تعريف المقابلة ليشمل البحوث بالهاتف والتواصل بواسطة الحاسوب (فزة و احجيج، 2019)، حيث تقودنا إجابات هؤلاء المسؤولين إلى التعرف على مدى تضمين وممارسة المعايير الأخلاقية في تسيير مواردها جمعا وصرفا وعلى أي أساس يكون ذلك، إضافة إلى مدى احترام الضوابط القانونية التي تتماشى مع القوانين المنظمة للعمل الجمعي وكذا ما يتوافق مع القوانين الأساسية التي تتبناها هذه الجمعيات في تسيير عملها مع كل الأطراف، سواء تعلق الأمر بالعاملين، المتطوعين، المستفيدين أو المانحين والمتبرعين.

### صدق المحتوى:

للتأكد من صدق أداة الدراسة تم عرضها في صورتها الأولية على أساتذة من جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي في كلية العلوم الاجتماعية إضافة إلى خبراء ناشطين في مجال العمل الجمعي الخيري قصد التحقق من صدق فقراتها، وبعد تقديم الملاحظات حول محتوى الأداة سواء بالاضافة أو النقصان تم اخراجها في الصورة النهائية والنزول بها على ميدان الدراسة.

-الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة: استخدمت الدراسة الحالية الإحصاء الوصفي ممثلا في التكرارات والنسب المئوية للتعبير عن تمثيل الأنشطة والخدمات المقدمة من طرف الجمعيات الخيرية حسب كل البنود الخاصة بكل مجال.

## المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

أولاً: عرض النتائج الخاصة بالبعد الخيري (المسؤولية الخيرية أو الانسانية)

### 1/ الخدمات المادية

جدول رقم 04: يوضح عدد الأسر التي تحصل على مساعدة مالية من الجمعية

لا		نعم		الاجابة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	الجمعية
%36.00	18	%64.00	32	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
%18.00	09	82.00%	41	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
%36.00	18	%64.00	32	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني
%00.00	00	%100	50	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
%00.00	00	%100	50	جمعية دنيا الخير
%18.00	45	%82.00	205	المجموع

تظهر المعطيات تفاوتاً لافتاً في استراتيجيات التكفل بين الجمعيات الخيرية، مما يشير إلى اختلاف في أولوياتها أو قدراتها المالية. فبينما تتبنى جمعيتان نهجاً شاملاً يضمن استفادة جميع الأسر التي تحتكبهما (100%)، نجد أن الجمعيات الأخرى تعتمد على معايير أكثر انتقائية، حيث تتراوح نسب تكفلها بين 64% و82%. هذا التفاوت قد يعكس تخصيص بعض الجمعيات، مثل "إيثار لرعاية الأيتام"، مساعداتها لفئات مستهدفة محددة ذات احتياجات خاصة، بينما قد تعمل جمعيات أخرى على قاعدة أوسع مع تركيز على شدة الحاجة بدلاً من التغطية الشاملة.

على الرغم من أن النسبة الإجمالية للمستفيدين (82%) تبدو إيجابية، إلا أن قراءتها بشكل معمق تتطلب ربطها ببيان الدخل القار للأسر. الحقيقة أن قرابة نصف الأسر لديها دخل معدوم (49.20%)، مما

يضيف أهمية استثنائية على المساعدة المالية المقدمة ويجعلها مسألة تتعلق بالحد الأدنى لكرامة العيش وليس مجرد دعم تكميلي. لذلك، فإن المساعدة التي تصل إلى هذه الفئة بالذات يمكن وصفها بأنها "مساعدة حيوية"، حيث تشكل شريان حياة أساسياً لها، بينما قد تكون لـ 18% غير المستفيدين مصادر دخل أخرى، وإن كانت محدودة، تجعلهم خارج دائرة الأولوية القصوى حسب معايير الجمعيات.

يمكن تقييم الأداء الإجمالي للجمعيات بأنه "مقبول وفعال" إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار مبدأ "استهداف الأكثر احتياجاً". فنجاح هذه الجمعيات لا يُقاس فقط بنسبة التغطية، بل بمدى دقة وصول المساعدات إلى الفئات الأكثر هشاشة والتي لا تملك أي دخل قار. تحقيق نسبة 82% استفادة في ظل وجود ما يقارب نصف العينة بدون دخل يظهر تركيزاً واضحاً على معالجة حالات الفقر. مع ذلك يترك هذا النجاح النسبي هامشاً للتطوير، حيث يشير إلى وجود فجوة يمكن سدها من خلال تعزيز التنسيق بين الجمعيات لضمان عدم تخلف أي أسرة معدمة عن الاستفادة، أو من خلال برامج إضافية تركز على تمكين الأسر ذات الدخل المحدود لتجاوز حالة الاعتماد على المساعدة الدائمة.

**الخلاصة:** يكشف التحليل أن دور الجمعيات الخيرية يتعدى كونه مجرد دعم مالي ليصبح أداة حاسمة للاستقرار الاجتماعي، خاصة للأسر ذات الدخل المعدوم، بينما يعكس التفاوت في نسب التكفل تبايناً طبيعياً في الاستراتيجيات، لكن المعيار الحقيقي للفعالية هو مدى استهداف الحالات الأشد احتياجاً، وهو ما تحققه الجمعيات بشكل كبير، مما يبرز ضرورة دعمها واستدامة عملها.

جدول رقم 05: يوضح فترات الاستفادة من الاعانة المالية

حسب الحاجة		كل ثلاثة أشهر		شهريا		الاستفادة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%08.00	04	%00.00	00	%56.00	28	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
%46.00	23	%18.00	09	%18.00	09	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
%40.00	20	%00.00	00	%24.00	12	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني
%00.00	00	%00.00	00	%100	50	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
%00.00	00	%00.00	00	%100	50	جمعية دنيا الخير
%18.80	47	%3.60	09	%59.60	149	المجموع

ترتبط معطيات هذا الجدول ارتباطاً وثيقاً بالجدول السابق، الذي استعرض الدور الإيجابي للجمعيات الخيرية في توفير الدعم المالي للأسر بشكل واضح. ويتم التركيز هنا على طبيعة هذه الاستفادة من حيث الاستمرارية، حيث يلاحظ سعي الجمعيات الخيرية لضمان التكفل المالي الشهري للأسر، ويظهر ذلك جلياً من خلال النسب المرتفعة التي سجلتها جمعيتنا جنان لرعاية الأسرة ودنيا الخير، اللتين وصلت نسبة تغطيتهما إلى 100% من أفراد العينة. في المقابل، يتضح وجود تفاوت بين الجمعيات الأخرى، حيث سجلت جمعية إيثار تكفلاً شهرياً بنسبة 56.00%، في حين اعتمدت أيضاً على المساعدة حسب الحاجة بنسبة 8.00%. أما جمعية الإرشاد والإصلاح فقد قدمت تغطية شهرية بنسبة 24.00%، ووفرت مساعدة مالية حسب الحاجة بنسبة 40.00%. في حين تركز جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي بشكل أكبر على المساعدة حسب الحاجة، حيث قدمت دعماً شهرياً بنسبة 18.00%، في حين بلغت نسبة مساعدتها حسب الحاجة 46.00%، إضافة إلى اتباعها أسلوب الدفع الفوري كل ثلاثة أشهر بنسبة 3.60%.

ويمكن القول إن الصورة العامة للبيانات تُظهر أن 59.60% من الأسر تحصل على إعانة مالية بصورة دورية وشهرية، مما يعكس سعي الجمعيات الخيرية نحو ضمان استقرار مالي نسبي للأسر، وهو ما يُعتبر مؤشراً على نجاح هذه الجمعيات في بناء سمعة إيجابية وتعزيز ثقة المجتمع بها. إلا أن هذا النجاح لا يخلو من تحديات، حيث إن هذه الموارد تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والصحية، محلياً وإقليمياً ودولياً. وكان تأثير هذه العوامل واضحاً خلال جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تراجع في التبرعات والهبات، مما أثر بدوره على استمرارية الدعم المقدم.

إلى جانب النسبة الكبيرة للأسر التي تتلقى دعماً شهرياً، تظهر فئات أخرى تستفيد من نماذج دعم مختلفة. فنجد أن 3.60% من الأسر تحصل على الدعم بشكل دوري كل ثلاثة أشهر، وهي نسبة وإن كانت محدودة إلا أنها تعكس محاولة بعض الجمعيات لتوزيع مواردها على نطاق أوسع. في حين تشكل الفئة التي تستفيد من الإعانات حسب حاجتها نسبة 18.80% من إجمالي المستفيدين، مما يُظهر مرونة المنظومة الخيرية في الاستجابة للظروف الطارئة والمتغيرات الفردية. وهذا التنوع في آليات الدعم بين الثابت والمرن يُظهر تكاملاً في أدوار الجمعيات، يسعى إلى تحقيق شمولية التغطية وتلبية الاحتياجات المتباينة للأسر في ظل موارد محدودة ومتغيرة.

**الخلاصة:** تكشف هذه المعطيات في مجملها عن دور الجمعيات الخيرية كشبكة أمان اجتماعي لا غنى عنها، خاصة في سياقات الضعف الاقتصادي. فالتوازن الذي تخلقه بين منهجية "الدعم المنتظم" الذي يضمن الحد الأدنى من الاستقرار لنسبة كبيرة من الأسر (59.60%)، ومرونة "الدعم حسب الحاجة" الذي يستجيب للطوارئ والأزمات (18.80%)، يترجم فهماً عميقاً لطبيعة الاحتياج الاجتماعي. غير أن هذا الدور يبقى هشاً وقابلاً للتأثر بالصدمات الخارجية، كما في حالة الجائحة، مما يضع على عاتق السياسات العمومية مسؤولية دعم استدامة هذه المنظومة التكافلية. وهكذا، لا يقتصر التحليل على قياس حجم الدعم، بل يكشف عن ديناميكية التعاون بين المبادرات الأهلية والمرونة الاجتماعية لمواجهة الحالة الصعبة التي تميز حياة الفئات الأكثر هشاشة.

جدول رقم 06: يوضح استفادة الأسر من تجهيزات منزلية

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
34.00%	17	66.00%	33	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
52.00%	26	48.00%	24	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
54.00%	27	46.00%	23	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني
70.00%	35	30.00%	15	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
30.00%	15	70.00%	35	جمعية دنيا الخير
48.00%	120	52.00%	130	المجموع

تُبيّن البيانات الموضحة في الجدول رقم 06، والمتعلقة باستفادة الأسر من التجهيزات المنزلية المختلفة، حجم الخدمات المقدمة التي بلغت 130 عائلة مستفيدة، بنسبة وصلت إلى 52.00%. يُفسر هذا المؤشر سعي العاملين في ميدان العمل الخيري إلى توفير متطلبات الحياة الأساسية التي تساهم بشكل إيجابي وملمس في تحسين الظروف المعيشية لهذه الأسر، حيث ينتقل الدعم من مجرد مساعدة مالية عابرة إلى استثمار في رفع مستوى جودة الحياة اليومية.

وفي هذا الإطار، تتضح جهود الجمعيات من خلال النسب المحققة، والتي تكشف عن تفاوت في القدرات والاهتمام النسبي بهذا النوع من الدعم. حيث حققت جمعية دنيا الخير أعلى نسبة استفادة بلغت 70.00%، مما يشير إلى أولوية عالية لهذا المجال ضمن برامجها. وتبعتها بشكل قريب جمعية إيثار لرعاية الأيتام التي سجلت نسبة 66.00%، مما يعكس اهتمامًا مماثلاً بتأمين بيئة منزلية مستقرة لفتتها المستهدفة. كما أن النتائج المحققة من قبل جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي وجمعية الإرشاد والإصلاح والبالغة 48.00% و46.00% على التوالي، تُعتبر نسبة مهمة تُظهر إدراج هذا النشاط ضمن سلة خدماتها رغم احتمال وجود

أولويات أخرى. بينما تُظهر إحصائية جمعية جنان، التي بلغت نسبة المستفيدين منها 30.00%، أن النشاط موجود لكنه قد لا يشكل محورًا رئيسيًا مقارنة ببرامج دعم أخرى.

ولا يقتصر التحليل على كم الخدمة المقدمة، بل يمتد إلى نوعيتها وتنوعها. فالتجهيزات المقدمة تشمل مجموعة واسعة من الاحتياجات، بدءًا من الكهرومنزلية الأساسية كالمكيفات والسخانات والمراوح، مرورًا بأجهزة المطبخ التي تُسهل الحياة اليومية، ووصولاً إلى المواد الأساسية مثل البطانيات والأفرشة والأغطية. هذا التنوع يترجم فهمًا سوسولوجيًا عميقًا لطبيعة "الفقر متعدد الأبعاد"، حيث لا يقتصر الدعم على جانب المأكل والملبس فقط، بل يشمل تحسين ظروف السكن والراحة والسلامة، مما يسهم في تعزيز الكرامة الإنسانية والاستقرار النفسي للأسر.

في المقابل، فإن نسبة الأسر التي لم تستفد من هذه التجهيزات، والتي وصلت إلى 48.00%، تحمل دلالة مهمة. فهذه النسبة لا تعني بالضرورة تقصيرًا من الجمعيات، بل قد تعود إلى أسباب متجذرة في أولويات الأسر نفسها، فالكثير منها قد يفضل الحصول على دعم مالي نقدي مباشر لمواجهة التزامات عاجلة كالدين أو الإيجار أو العلاج، مما يجعل "التجهيز العيني" أولوية ثانية. كما قد تعكس هذه النسبة طبيعة الحالات المستهدفة؛ فالأسر التي تمتلك أساسًا بعض هذه التجهيزات قد لا تحتاج إليها، بينما تتركز الجهود على الأسر التي تفتقر إليها تمامًا.

**الخلاصة:** يؤكد تحليل توزيع التجهيزات المنزلية أن العمل الخيري يتجاوز مفهوم الإغاثة المؤقتة ليرتقى إلى مفهوم "التنمية الاجتماعية المعززة للكرامة". فالتفاوت في نسب الاستفادة بين الجمعيات (من 30.00% إلى 70.00%) يعكس تمايزًا في الاستراتيجيات والموارد، بينما يشير تنوع السلع المقدمة إلى فهم شامل لاحتياجات الحياة الكريمة. كما أن تفسير نسبة غير المستفيدين (48.00%) يضعنا أمام حقيقة سوسولوجية أساسية، وهي أن سلوكيات المستفيدين وخياراتهم تحدد بشكل كبير فعالية أي برنامج دعم. وبالتالي، فإن النجاح الأمثل لهذه البرامج لا يكمن فقط في توفير السلع، بل في المرونة والقدرة على التكيف مع أولويات الأسر المتغيرة، مما يحقق التوازن بين توفير متطلبات الحياة الكريمة والاستجابة للاحتياجات المالية العاجلة، وذلك ضمن رؤية متكاملة تهدف إلى تمكين الأسرة وليس فقط إعالتها.

جدول رقم 07 : يوضح استفادة الأسر من أضحية أو لحم العيد

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%48.00	24	%52.00	26	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
%28.00	14	%72.00	36	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
%02.00	01	%98.00	49	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني
%00.00	00	%100	50	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
%00.00	00	%100	50	جمعية دنيا الخير
%15.60	39	%84.40	211	المجموع

من خلال الجدول رقم 07 والذي تناول إحصائياته جزئية مهمة رغم أنها موسمية الحدث، إلا أن رمزيته الدينية والاجتماعية كبيرة لدى المجتمع عموماً. وتكون هذه الرمزية لدى الأسر المحرومة أكثر تأثيراً نظراً للصعوبة التي يواجهها الجميع في تأمين متطلبات هذه المناسبة التي عادة ما تتناسب مع ارتفاع أسعارها، مما يشكل تحدياً متعدد الأوجه لدى الجميع بما في ذلك الجمعيات الخيرية الناشطة في ميدان خدمة هذه الأسر. ورغم ما يكلفه تغطية هذا الباب من مقدرات مالية كبيرة، نلاحظ أن الجمعيات محل الدراسة استطاعت تأمين نسب معتبرة من الأضحى وفي حالات أخرى كميات من لحومها. حيث استفادت كل الأسر التي تكفلها كل من جمعيتي جنان ودنيا الخير من هذه الخدمة بنسبة 100%، كما حققت جمعية الإرشاد والإصلاح تغطية لنسبة 98.00% من الأسر المستفيدة. أما جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي فقد استطاعت بفضل جهودها تأمين هذه الخدمة لما يساوي 72.00% من مستفيديها، في حين وفرت جمعية إيثار الخيرية لـ 52.00% من المنتسبين إليها إما أضحية كاملة أو كمية من لحوم الأضحى المتبرع بها.

يمكن القول إن ما قامت به الجمعيات الخيرية محل الدراسة على اختلاف نسبه في هذا الإطار، والذي بلغ 84.00% من أفراد العينة، يمثل إنجازاً لافتاً خاصة إذا علمنا الظروف الصعبة التي تصاحب هذه المناسبة، سيما ما تعلق بغلاء أثمانها وكذا الوقت القصير الذي يتم فيه تفاعل المانحين مع العملية، والذي عادة ما يكون في الفترة القصيرة التي تسبق هذه المناسبة، مما يتطلب جهداً كبيراً من بداية العملية إلى نهايتها. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا النجاح يعكس قدرة هذه الجمعيات على حشد التبرعات في أوقات الذروة وتنظيم عمليات التوزيع بكفاءة عالية، مما يضمن وصول الخدمة إلى المستفيدين في وقتها المناسب.

في حين أن نسبة 16.00% من أفراد العينة لم تستفد من هذه الخدمة لأسباب مختلفة، قد يكون منها إمكانية تأمينها من أبواب أخرى كالعائلة الكبيرة عن طريق التكافل العائلي مثلاً. كما أن بعض الأسر قد تفضل الحصول على دعم نقدي بدل العيني لمواجهة التزامات أخرى، أو قد تكون أولوياتها مختلفة في هذه المناسبة. وهذا لا ينفى الجهد الكبير الذي تبذله الجمعيات في محاولة لتغطية أكبر عدد ممكن من المستفيدين.

**الخلاصة:** يبرز توزيع الأضاحي نموذجاً متميزاً للدور الاجتماعي للجمعيات الخيرية الذي يتجاوز مفهوم المساعدة المادية ليرتبط بالبعد الرمزي والديني في حياة المجتمع. فالقدرة على تأمين هذه الخدمة لنسبة 84.00% من الأسر رغم التحديات اللوجستية والمالية الكبيرة، يؤكد مكانة هذه الجمعيات كأداة فاعلة في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسيد قيم التكافل في المناسبات الدينية الكبرى. كما أن التفاوت في نسب التغطية بين الجمعيات (من 52.00% إلى 100%) يعكس اختلافاً في القدرات التمويلية والشبكات الاجتماعية لكل جمعية. أما نسبة غير المستفيدين (16.00%) فتشير إلى وجود آليات تكافل أخرى في المجتمع، كما تذكرونا بأن الاحتياجات تبقى متعددة والأولويات مختلفة حتى في أوساط الأسر المحتاجة. يبقى هذا الجهد دليلاً على نجاح العمل الخيري في توظيف الرمزية الدينية لتعزيز التضامن المجتمعي وتخفيف العبء عن الأسر المحتاجة في المناسبات التي تزيد فيها الحاجة إلى الدعم المعنوي والمادي.

جدول رقم 08 : يوضح تكفل الجمعيات بتسديد ديون على عاتق الأسر(فواتير)

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%80.00	40	%20.00	10	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
%98.00	49	%02.00	01	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
%04.00	02	%96.00	48	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني
%98.00	49	%02.00	01	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
%76.00	38	%24.00	12	جمعية دنيا الخير
%71.20	178	%28.80	72	المجموع

من التحديات الدائمة التي تواجه الأسر ما يتعلق بتسديد الديون المترتبة من جراء الفواتير المختلفة سواء كانت خاصة بكراء السكن، الكهرباء و الغاز أو غيرها، وهو ما يظهر في الجدول رقم 08 المتعلق بتكفل الجمعيات بتسديد الديون المترتبة على عاتق الأسر في أشكال مختلفة والتي منها الفواتير. حيث تظهر النتائج في عمومها محدودية مساهمة الجمعيات في هذا الجانب لأسباب متعددة، منها ما يتعلق بالتنظيم كونها تعتبره باباً كبيراً يصعب على هذه الأخيرة تأمينه لما يتطلبه من أموال كبيرة جداً وبصفة دائمة، مع وجود اختلافات بينها في التعامل مع هذا الملف.

سجلت جمعية الإرشاد والإصلاح نسبة كبيرة جداً من التكفل بالديون الناجمة عن الفواتير حيث بلغت %96.00، مما يشير إلى أن هذه الخدمة تمثل أولوية استراتيجية ضمن برامجها. في المقابل، تعاملت الجمعيات الأخرى مع هذه الخدمة على نحو متقارب ولكن بنسب أقل بكثير، حيث قامت جمعية دنيا الخير بتسديد ما نسبته %24.00 من الفواتير، وعلى نحو مشابه سارت جمعية إيثار بتغطية %20.00 من الفواتير، بينما كان أداء كل من جمعية العطاء وجمعية جنان رمزياً بنسبة %02.00 لكل منهما. هذا التفاوت الكبير في النسب يعكس اختلافاً جوهرياً في السياسات التمويلية والأولويات البرمجية بين الجمعيات.

بصفة عامة بلغت نسبة المستفيدين من تكفل الجمعيات بتسديد الديون بمختلف أشكالها 28.80%، وهي نسبة في ظاهرها ضعيفة ما قد يُفسر بعدم مساهمة الجمعيات في هذا الباب على الوجه المطلوب. لكن وبالنظر إلى أن نسبة 71.20% من أفراد العينة تملك مسكناً خاصاً باعتباره أكبر أبواب اللجوء إلى المديونية، نستطيع القول أنه بالرغم من ضعف مشاركة الجمعيات فيه غير أنه يعتبر مُهماً بالنظر إلى الفئة التي تعتمد على كراء السكن والتي تواجه ضغوطاً مالية متكررة.

يضاف إلى ذلك ما رصدناه كتفسير لهذه النتائج من خلال الدراسة الميدانية كون بعض هذه الجمعيات قامت في خطوة تجريبية للتكفل بهذا الباب وصل إلى حد البناء الكلي للسكن أو ترميمه، غير أن بعض الأسر استغلت هذا الجانب استغلالاً غير معقول، الأمر الذي جعل من الجمعيات الخيرية تعمل فيه بتحفظ وتدرس طلبات الأسر حالة بحالة وبضوابط واضحة. هذا الواقع يسלט الضوء على إشكالية الثقة بين مقدمي الخدمة والمستفيدين، والتي تؤثر بشكل مباشر على استدامة البرامج الداعمة.

الخلاصة: تكشف محدودية مساهمة الجمعيات في تسديد الديون (28.80%) عن طبيعة التحدي الهيكلي الذي يمثله هذا النوع من الدعم، حيث يتطلب استثمارات مالية كبيرة ومستمرة يصعب توفيرها في ظل موارد متقلبة. إلا أن النسبة المرتفعة لجمعية الإرشاد والإصلاح (96.00%) تثبت إمكانية تحقيق تغطية واسعة عندما يصبح هذا المجال أولوية استراتيجية. كما أن تفسير ضعف النسبة العامة لا يعود فقط لقصور في أداء الجمعيات، بل لاعتبارات عملية مرتبطة باستدامة الخدمة وإساءة الاستخدام المحتملة من قبل بعض المستفيدين. وهذا يضعنا أمام معادلة صعبة تصاغ في شكل سؤال: كيف يمكن الموازنة بين الاحتياج الحقيقي للأسر المستأجرة وبين الحفاظ على موارد الجمعيات من الاستنزاف؟ الإجابة تكمن في تطوير آليات تقييم دقيقة للاحتياج وتنويع مصادر التمويل، مما يمكن الجمعيات من توسيع نطاق هذه الخدمة دون المخاطرة باستقرارها المالي.

جدول رقم 09: يوضح عدد الأسر المستفيدة من دورة تكوينية عن طريق الجمعية

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%84.00	42	%16.00	08	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
%98.00	49	%02.00	01	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
%100	50	%00.00	00	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني
46.00%	23	%54.00	27	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
%100	50.00	%00.00	00	جمعية دنيا الخير
%85.60	214	%14.40	36	المجموع

يبين الجدول أعلاه أحد أنشطة الجمعيات الخيرية والمتعلقة بالدورات التكوينية الموجهة لمتسببيها، والتي تظهر وجود اختلاف في النسبة الضعيفة للمستفيدين من هذا النشاط. تعكس هذه النتائج تحديًا هيكليًا في تحول العمل الخيري من نموذج الإغاثة إلى نموذج التمكين، حيث أن ضعف الإقبال على برامج التكوين لا يعكس فقط أولويات الجمعيات، بل أيضاً ثقافة المساعدة السائدة بين المستفيدين والتي قد تركز على تلقي الدعم العاجل بدلاً من الاستثمار في بناء المهارات طويلة الأمد.

تظهر البيانات تفاوتاً كبيراً بين الجمعيات في تبني هذا النهج التنموي، حيث سجلت جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة أعلى نسبة مستفيدين من هذه الخدمة بلغت %54.00، مما يشير إلى تبنيها رؤية استراتيجية واضحة لتمكين الأسر عبر التدريب. بينما استفاد %16.00 ممن تتكفل بهم جمعية إيثار (المكتب الولائي) من دورات تكوينية مختلفة، في حين كانت نتائج الجمعيات المتبقية في هذا المجال مقارنة للعدم أو معدومة. هذا التفاوت الكبير يبرز اختلاف الفلسفات التأسيسية للجمعيات، حيث تضع بعضها التمكين في صلب أولوياتها بينما تبقى أخرى رهينة نمط الخدمات الإغاثية التقليدية.

إجمالاً، قدرت نسبة المستفيدين من خدمات الجمعيات الخيرية محل الدراسة بـ 14.40% من أفراد العينة المدروسة، في حين أن النسبة الأكبر منهم والمقدرة بـ 85.60% لم تستفد من هذه الآلية. هذه الفجوة الواسعة تثير تساؤلات حول فعالية آليات تحويل المستفيدين من متلقين للمساعدات إلى فاعلين في التنمية. ورغم أن العاملين في العمل الخيري الجماعي سعوا من خلال هذا النهج إلى تحقيق شروط التمكين الاقتصادي والاجتماعي من خلال امتلاك المكفولين المتكويين لشهادات تثبت إتقانهم لمهارات معينة أو حرف تسمح لهم بالانخراط المباشر في ميدان العمل حسب توجهاتهم، إلا أن التحديات العملية ظلت عائقاً أمام تعميم هذه التجربة.

ويرجع ضعف هذه النسبة لعدة أسباب منها ما تعلق باختلاف فلسفة الجمعيات اتجاه هذا النشاط، حيث أنه ليس كل الجمعيات تعتمد فكرة التكوين وتكتفي فقط بالخدمات الخيرية التي يمكن تأمينها عن طريق المساهمين، وهي تأخذ الطابع المادي. كما أن بعض الجمعيات تفتقر للبنية التحتية والخبرات اللازمة لتنظيم برامج تدريبية فعالة. ومن ناحية أخرى، فإن جزءاً كبيراً من التحدي يتعلق بالمكفولين وإرادتهم، حيث إن الظروف المعيشية الصعبة قد تدفعهم إلى تفضيل الدعم المادي المباشر الذي يسد حاجات آنية على الاستثمار في تدريب قد لا يضمن فرص عمل مباشرة، إضافة إلى أن بعض الأسر قد تعاني من المستوى الدراسي المحدود جداً إلى درجة الأمية أو صعوبات لوجستية تحول دون مشاركتها الفعالة في مثل هذه البرامج.

**الخلاصة:** تكشف النسبة المتدنية للمستفيدين من الدورات التكوينية (14.40%) عن إشكالية عميقة في موازنة العمل الخيري بين الإغاثة والتمكين. فيظهر التفاوت بين الجمعيات (من 0% إلى 54.00%) أن بعضها قد نجح في دمج بعد التمكين ضمن استراتيجيته، لكن الغالبية لا تزال تركز على الخدمات الإغاثية ذات المردود السريع من ناحية، ومن ناحية أخرى عزوف نسبة 85.60% من المستفيدين عن هذه البرامج يشير إلى تحديات تتعلق بثقافة المساعدة وضرورة تصميم برامج تدريبية تلائم ظروف المستفيدين وتضمن فرصاً واقعية للاندماج في سوق العمل. لذلك، فإن تعزيز هذا الجانب يتطلب نهجاً متكاملًا يبدأ بتغيير فلسفة الجمعيات تجاه الاستثمار في رأس المال البشري، ويمر عبر تصميم برامج تدريبية مرنة تربط مباشرة بفرص العمل، وينتهي بتوعية المستفيدين بأهمية امتلاك المهارات كأداة للتحرر من دائرة الفقر.

جدول رقم 10 : يوضح عدد الأسر المستفيدة من مشروع (الأسرة المنتجة)

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%80.00	40	%20.00	10	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
%90.00	45	%10.00	05	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
%98.00	49	%02.00	01	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني
%94.00	47	%06.00	03	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
%96.00	48	%04.00	02	جمعية دنيا الخير
%91.60	229	%08.40	21	المجموع

نتائج الجدول رقم 11، الذي يبين نشاط الجمعيات الخيرية فيما يتعلق باستفادة الأسر من مشروع الأسرة المنتجة، تكشف عن واقع معقد يرتبط بسعي هذه الجمعيات لتحقيق التمكين والاستقلال المادي لمنتسبيها. غير أننا سجلنا تفاوتاً بين الإحصائيات التي تشترك جميعها في صفة الضعف، مما يثير تساؤلات حول العوائق الهيكلية والتنظيمية التي تحول دون تحويل هذا الطموح النبيل إلى واقع ملموس على نطاق واسع. فقد استفاد 20.00% من منتسبي جمعية إيثار الخيرية من هذه الصيغة، وهي أعلى نسبة بين الجمعيات، بينما كانت النسبة في جمعية العطاء في حدود 10.00%. أما النسب في الجمعيات المتبقية فكانت متدنية بشكل لافت، حيث بلغت لدى جمعية جنان 06.00%، وأقل منها كانت نسبة جمعية دنيا الخير، وأخيراً جمعية الإرشاد والإصلاح بنسبة 02.00%. هذا التدرج الحاد في النسب لا يعكس فقط اختلاف القدرات بين الجمعيات، بل قد يشير أيضاً إلى تباين في درجة الافتناع بهذا النموذج التنموي كبديل عن الدعم التقليدي.

يمكن القول إن النتائج جاءت في هذا الباب ضعيفة بشكل عام، حيث بلغت النسبة الإجمالية للمستفيدين من مشروع الأسرة المنتجة 08.40% فقط من الأسر، في حين أن نسبة غير المستفيدين بلغت

91.60%. وتعود هذه النتائج بهذه الكيفية إلى الأسباب نفسها التي تم ذكرها في العنصر المتعلق بالدورات التكوينية، مثل عدم أولوية هذا النشاط ضمن خطط بعض الجمعيات، وضعف إقبال المستفيدين على مشاريع تستلزم التزاماً طويلاً الأمد. ويزيد على ذلك أسباب أخرى أكثر تعقيداً تتعلق بالشروط والإجراءات التنظيمية الصارمة التي تفرضها الجمعيات على هذا النوع من المشاريع تحديداً.

فاستفاد الأسرة من هذه الخدمة المميزة لا تتم بشكل عشوائي، بل تمر بعدة إجراءات دقيقة تبدأ بدراسة جدوى شاملة للمشروع من قبل مختصين في المجال الذين تتعاون معهم الجمعيات كمستشارين. بالإضافة إلى ذلك يتم إجراء تحليل معمق ودقيق لطالب المشروع ومدى توافر مقومات النجاح فيه، من حيث المهارات والخبرة والقدرة على الإدارة والالتزام والتاريخ الاجتماعي الإيجابي المشجع. يأتي هذا الحرص من أجل ضمان حسن استثمار مساهمات المانحين وتحقيق حوكمة فعالة في التسيير، مع الأخذ في الاعتبار أهمية توفير الضمانات اللازمة لإمكانية المساءلة أمام الجهات المانحة وتعزيز مبدأ الشفافية لضمان استدامة التمويل والعمل على زيادته مستقبلاً.

هذه المعايير المشروعة، رغم أهميتها تشكل في الواقع حاجزاً أمام العديد من الأسر التي تفتقر إلى الشروط الأساسية أو لا تملك القدرة على اجتياز هذه الإجراءات المعقدة. كما أن الخوف من فشل المشروع وتبعاته المالية والإدارية يجعل الجمعيات حذرة في منح هذه الفرص، مما يحد من انتشارها. وهذا يخلق مفارقة بين الرغبة في التمكين وضرورات إدارة المخاطر، حيث تجد الجمعيات نفسها في موقف يتعين فيه الموازنة بين المستفيدين و الممولين.

**الخلاصة:** تُظهر النسبة الضئيلة للمستفيدين من مشاريع الأسر المنتجة (08.40%) الهوة الشاسعة بين الخطاب التنموي للجمعيات الخيرية والتطبيق العملي على الأرض. فالفجوة بين الجمعيات (من 02.00% إلى 20.00%) لا تعكس فقط تفاوت الإمكانيات بينها، بل أيضاً اختلاف درجة تبنيتها فلسفة "التمكين" مقابل "الإغاثة". إن الإجراءات الصارمة المرافقة لهذه المشاريع، رغم ضرورتها لضمان الشفافية والمساءلة، تسهم بشكل غير مباشر في تضيق نطاق المستفيدين، مما يطرح سؤالاً جوهرياً: كيف يمكن تحويل مشاريع التمكين من استثناء يخضع لمعايير صارمة إلى خيار تنموي شامل يلي احتياجات نسبة أكبر من

الأسر المحتاجة؟. أعتقد أن الإجابة على هذا التساؤل قد تكمن في تطوير نماذج تمويلية وتدريبية وسيطة أقل تعقيداً وأكثر مرونة، تسمح بتحمل مخاطر محسوبة وتفتح المجال أمام فئات أوسع للانخراط في تبني فكرة التمكين الاقتصادي، دون التخلي عن مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تضمن استدامة هذه المشاريع على المدى الطويل.

جدول رقم 11: يبين استفادات الأسر من قفة رمضان

لا		نعم		الاجابة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	الجمعية
30.00%	15	70.00%	35	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
24.00%	12	76.00%	38	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
00.00%	00	100%	50	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني)
00.00%	00	100%	50	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
00.00%	00	100%	50	جمعية دنيا الخير
10.80%	27	89.20%	223	المجموع

الجدول أعلاه يلخص حجم المساعدات العينية المتعلقة بالمواسم والمناسبات، ومنها حاجيات شهر رمضان الفضيل التي تعتبرها أغلب الجمعيات من محاورها الثابتة التي تقدم فيها أداءً محترماً مع تسجيل فوارق بينها. حيث استفادت كل الأسر المدروسة في كل من جمعية الإرشاد والإصلاح (فرع حساني عبد الكريم) وجمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة وكذا جمعية دنيا الخير، أي بنسبة 100%، مما يعكس التزاماً قوياً لدى هذه الجمعيات بتوفير الحد الأدنى من متطلبات هذا الشهر الكريم لكل الأسر تحت رعايتها. بينما قدمت جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي قفف رمضان لما نسبته 76.00% من مستفيديها، في حين استفاد نسبة 70.00% من منتسبي جمعية إيثار لرعاية الأيتام من إعانات في شكل قفف خلال شهر رمضان.

يمكن القول بصفة عامة أن اهتمام الجمعيات بتقديم خدماتها المرتبطة بمواسم خاصة كشهر رمضان يشكل إجماعاً بينها، ويظهر ذلك من خلال نسبة الأسر التي استفادت من قفة رمضان والتي بلغت 89.20%، وهي نسبة معتبرة جداً، في حين كانت نسبة غير المستفيدين من هذه الخدمة 10.80%. وتعود هذه النتائج إلى سبب رئيسي وهو اشتراك كل الجمعيات ذات الطابع الخيري في هذا الباب، بل وتعتبره من أهم المؤشرات الدالة على فاعليتها في المجتمع، رغم أنه توجه كلاسيكي يمكن اعتباره كندخل استعجالي خدمي قصير المدى.

يضاف إلى ذلك خصوصية المجتمع الذي يتميز بالتضامن والتكافل الذي تزيد وتيرته في شهر رمضان بصيغ مختلفة، حيث إن الكثير من الجمعيات يمكن اعتبار أداؤها محدوداً خلال باقي الشهر، وبمجرد حلول شهر رمضان تنخرط في العمل الخيري وبشكل قوي. هذه الديناميكية الموسمية لا تعكس فقط حساسية المناسبة الدينية كمظهر من مظاهر الامتثال الديني العقدي، ولكنها استجابة لضغط اجتماعي كبير خلال هذا الشهر أيضاً، حيث يزداد وعي المحسنين وتتجه أنظار المجتمع نحو الفئات المحتاجة، مما يخلق بيئة مواتية لجمع التبرعات وتنفيذ البرامج.

غير أن بعض هذه الجمعيات التي تقوم بتنفيذ هذا النشاط تضيق إلى رؤيتها التفكير في مشاريع ذات المدى المتوسط والبعيد، والتي من شأنها أن تحول طالب الخدمة الخيرية إلى مشارك فيها أو مانح لها، كمشروع الأسرة المنتجة المطبق في بعض الجمعيات. وهذا يشير إلى محاولة للخروج من النمط الموسمي الإغاثي إلى عمل تنموي أكثر استدامة، رغم أن النسبة العامة للمستفيدين من مشاريع التمكين تبقى محدودة مقارنة بالخدمات العينية الموسمية.

**الخلاصة:** تُظهر النسبة المرتفعة للمستفيدين من قفف رمضان (89.20%) هيمنة النموذج الموسمي في العمل الخيري، والذي يستمد قوته من التقاء العامل الديني مع العرف الاجتماعي. فالجمعيات، بدعم من المجتمع، تنجح في تحقيق تغطية شبه شاملة خلال هذا الشهر، مما يبرز كفاءتها اللوجستية وقدرتها على حشد الموارد في فترات الذروة. إلا أن هذا النجاح يظل محصوراً في بعد إغاثي قصير الأمد، بينما تبقى مشاريع التمكين طويلة المدى محدودة الانتشار. وهذا يضع العمل الخيري أمام تحدٍ أساسي يتمثل في كيفية توظيف

الزخم الموسمي لرمضان لتمويل واستدامة برامج تمكينية تتجاوز حدود الشهر الكريم إلى نشاط دائم ومستمر طيلة السنة، وبالتالي تحقيق انتقال تدريجي من ثقافة الإعانة إلى ثقافة الإنتاج، وهو الأمر الذي يتطلب إرادة مؤسسية وتخطيطاً استراتيجياً طويل المدى.

جدول رقم 12 : يبين عدد الأسر المستفيدة من الكسوة حسب المناسبات والفصول

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
24.00%	12	76.00%	38	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
30.00%	15	70.00%	35	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
34.00%	17	66.00%	33	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني)
00.00%	00	100%	50	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
04.00%	02	96.00%	48	جمعية دنيا الخير
18.40%	46	81.60%	204	المجموع

يلخص هذا الجدول مساهمة الجمعيات الخيرية في واحدة من الخدمات العينية المشتركة بين العاملين في المجال الخيري، والمتمثلة في تقديم الكسوة حسب المناسبات والفصول. تُعد هذه الخدمة من الخدمات الأساسية التي تمس الحاجة اليومية للأسر، حيث تمثل الكسوة بعداً مادياً ومعنوياً في آن واحد، فهي لا تقتصر على توفير الملابس فحسب، بل تساهم في الحفاظ على الكرامة الإنسانية وتعزيز الانتماء الاجتماعي من خلال تمكين الأفراد من المشاركة في المناسبات العامة بشكل لائق.

استطاعت جمعية جنان الخيرية توفيرها لكل الأسر المدروسة، وبذلك حققت نسبة 100%، تليها جمعية دنيا الخير التي تمكنت من تغطية 96.00% من المحتاجين لهذه الخدمة. وفي نفس الاتجاه والمستوى كان عمل جمعية إيثار لرعاية الأيتام التي قدمت ما نسبته 76.00%، وكانت جهود جمعية العطاء للتكافل

الاجتماعي واضحة هي الأخرى من خلال الإحصائيات التي بينت توفير الكسوة بنسبة وصلت إلى 70.00%، وتبقى إيجابية الجهود المبذولة من طرف القائمين على جمعية الإرشاد والإصلاح التي كللت بتوفير هذه الاحتياجات بنسبة 66.00%. هذا التفاوت في النسب يعكس اختلافاً في القدرات التمويلية والشبكات الداعمة لكل جمعية، كما قد يشير إلى أولويات مختلفة في توزيع الموارد بين الخدمات العينية الأخرى.

يمكن إجمال ما قدمته الجمعيات الخيرية محل الدراسة مجتمعة في استفادة 204 أسر من مجموع أفراد العينة المقدرة بـ 250، ما يساوي نسبته 81.60%، ما يترجم سعيها في اتجاه تسهيل الحياة الاجتماعية لهذه الأسر من جانب الحاجيات اليومية والموسمية. هذه النسبة المرتفعة تؤكد أن خدمات الكسوة تحتل مكانة مهمة في سلم أولويات الجمعيات الخيرية، نظراً لطابعها الملموس والمباشر وتأثيرها السريع في تحسين الظروف المعيشية. كما أن توقيت تقديم هذه الخدمات وفقاً للمناسبات والفصول يبرز وجود وعي باحتياجات الأسر المتغيرة خلال فترات السنة المختلفة.

في حين أن نسبة 18.40% فقط لم تستفد من هذه الخدمة، وهذا يعني أن التدخلات المتعلقة بالجانب المادي تكون أكثر فعالية من تلك الخاضعة لإرادة المستفيد. حيث أن طبيعة الخدمات العينية مثل الكسوة لا تترك مجالاً كبيراً للتباين في القبول أو الرفض من قبل المستفيدين مقارنة بالخدمات التي تتطلب مشاركة فاعلة منهم مثل الدورات التدريبية أو مشاريع الأسر المنتجة. كما أن انخفاض نسبة غير المستفيدين قد يعود أيضاً إلى قدرة الجمعيات على تحديد الاحتياج بدقة وتوجيه الخدمة لمن هم في أمس الحاجة إليها.

**الخلاصة:** تظهر النسبة المرتفعة للمستفيدين من خدمة الكسوة (81.60%) أن هذا النوع من الدعم العيني يحظى بقبول واسع ويحقق تأثيراً ملموساً في الحياة اليومية للأسر المحتاجة. التفاوت في أداء الجمعيات (من 66.00% إلى 100%) يعكس تبايناً في الإمكانيات، لكنه في الجمل يؤكد وجود إجماع على أهمية هذه الخدمة كأحد الركائز الأساسية للعمل الخيري. انخفاض نسبة غير المستفيدين (18.40%) يدل على فعالية هذا النوع من التدخلات المباشرة التي لا تخضع لعوامل ذاتية كثيرة. وهذا النجاح يبرز أهمية الاستمرار في تطوير آليات تحديد الاحتياجات وتوزيع المساعدات العينية لضمان وصولها لمستحقيها في الوقت المناسب، مع العمل

على دمج هذه الخدمات ضمن حزم متكاملة من الدعم تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأسر بشكل شمولي.

## 02/الخدمات الصحية

جدول رقم 13: يوضح الاسر التي تكفلت الجمعيات بمصاريف الفحوصات الطبية لصالحها

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%24.00	12	%76.00	38	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
%52.00	21	%58.00	29	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
%68.00	34	%32.00	16	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني
%04.00	02	%96.00	48	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
%14.00	07	%86.00	43	جمعية دنيا الخير
%30.40	76	%69.60	174	المجموع

من خلال الجدول، يتضح نشاط الجمعيات الخيرية في الشق المتعلق بالتكفل بمصاريف الفحوصات الطبية للأسر، حيث تم تسجيل نسب متفاوتة تعكس تبايناً في القدرات والاستراتيجيات بين هذه الجمعيات. تُعد هذه الخدمة من أكثر الخدمات تكلفةً وأهميةً في آن واحد، نظراً لارتباطها المباشر بصحة الأفراد وقدرتهم على العمل والعيش الكريم، كما أن ارتفاع كلفة الخدمات الطبية يجعلها من أولى الاحتياجات التي تعجز الأسر محدودة الدخل عن توفيرها.

بلغت نسبة التكفل بمصاريف الفحوصات الطبية لدى جمعية جنان الخيرية %96.00، مما يعكس أولوية عالية للرعاية الصحية ضمن برامجها. بينما استطاعت جمعية دنيا الخير تأمين %86.00 من هذه الخدمة، تليها جمعية إيثار الخيرية التي تكفلت بـ %76.00 من أفراد العينة. في المقابل، بلغت نسبة ضمان

خدمة الفحوصات الطبية عند جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي 58.00%، وبدرجة أقل تميز أداء جمعية الإرشاد والإصلاح بتحقيق 32.00%. هذا التفاوت الكبير (من 32.00% إلى 96.00%) لا يعكس فقط اختلاف الموارد المالية، بل يشير إلى وجود شبكات تعاون مختلفة مع المؤسسات الصحية، حيث أن بعض الجمعيات قامت بإبرام اتفاقيات مع العيادات الخاصة وكذا المستشفيات لتخفيض التكاليف، بينما تعتمد أخرى على الدفع المباشر الذي يستنزف مواردها بسرعة.

حوصلة نشاط الجمعيات الخيرية محل الدراسة في هذه الخدمة تشير إلى نسبة مستفيدين قدرت بـ 69.20%، وهي نسبة معتبرة بالنظر إلى كلفتها المادية التي أزيلت عن كاهل الأسر. وتتم هذه العملية بعدة طرق منها ما يكون بالدفع المالي المباشر، كما قد يكون التكفل عن طريق إبرام اتفاقيات وتعاقدات مع الأطباء والمصحات، مما يضمن تقديم الخدمة بسعر مخفض بنسب معتبرة أو مجاناً. هذا التنوع في آليات التكفل يبرز سعي الجمعيات لتجاوز العقبة المالية التي تحول دون حصول الأسر على الرعاية الصحية الأساسية.

في حين أن نسبة 30.80% من أفراد العينة لم يستفيدوا من التكفل بمصاريف الفحوصات الطبية، وتعود هذه النسبة لعدة أسباب منها ما تعلق بالخصائص الديمغرافية الاجتماعية لنسبة من أفراد العينة التي يمكنها تأمين هذه الخدمة بطرق أخرى، كالتأمين الصحي أو الدعم العائلي. كما أن بعض الجمعيات قد تضع شروطاً أو أولويات لتقديم هذه الخدمة بسبب ارتفاع تكلفتها، فتوجهها للحالات الأكثر احتياجاً أو الأمراض المزمنة، مما قد يستبعد بعض الأسر التي تحتاج إلى تكفل طبي. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص الوعي بالخدمات المتاحة أو تعقيد إجراءات الاستفادة قد يكون عائقاً أمام بعض المستفيدين المحتملين.

**الخلاصة:** تُظهر نسبة المستفيدين المرتفعة نسبياً (69.20%) من تكاليف الفحوصات الطبية أن الجمعيات الخيرية تدرك الأهمية القصوى للرعاية الصحية في تحقيق الاستقرار للأسر المحتاجة. إلا أن التفاوت الكبير بين أداء الجمعيات (من 32.00% إلى 96.00%) يكشف عن اختلاف في ترتيب الأولويات بين الجمعيات في توفير الخدمات الصحية بشكل عادل ومستدام، حيث أن اعتمادها على التبرعات يجعلها عرضة لتقلبات الموارد. إن نسبة غير المستفيدين (30.80%) تذكرنا بأن الحاجة للرعاية الصحية تظل أوسع من القدرة على تلبيتها بالكامل وبذلك يفترض أن تكون ضمن مشاريع الجمعيات الخيرية. لذلك، فإن تعزيز هذا

الجانب الحيوي يتطلب تطوير شراكات استراتيجية مع القطاع الصحي العام والخاص لخلق شبكات أمان صحية أكثر استقراراً، وكذلك تبني آليات أكثر مرونة للوصول إلى الفئات غير المستفيدة، مما يضمن ألا تكون القدرة المالية حاجزاً أمام الحق الأساسي في الصحة.

جدول رقم 14: يوضح عدد الاسر التي استفادت من الأدوية عن طريق تكفل الجمعيات

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
66.00%	33	34.00%	17	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
76.00%	38	24.00%	12	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
74.00%	37	26.00%	13	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني)
04.00%	02	96.00%	48	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
80.00%	40	20.00%	10	جمعية دنيا الخير
60.00%	150	40.00%	100	المجموع

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة سعي الجمعيات الخيرية محل الدراسة إلى الاهتمام بالحياة الصحية للأسر، وذلك من خلال تكفلها بأدوية منتسبها، رغم التفاوت الواضح في مستوى هذا الاهتمام. يُعد هذا الجانب من أكثر الخدمات حيوية وتعقيداً في آن واحد، حيث أن توفير الأدوية يمثل خط الدفاع الأخير للحفاظ على صحة الفئات الهشة، لكنه يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الجمعيات، خاصة مع وجود ضمن قائمة الأدوية ما يخص أمراضاً مزمنة ما يعني حاجتهم الدائمة لها إضافة إلى أخرى تكون أسعارها مرتفعة.

رغم ذلك تكفلت جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة بأدوية 96.00% ممن ينتسبون إليها، وهي نسبة استثنائية تعكس أولوية قصوى للرعاية الصحية ودعم مالي وتنظيمي قوي من المانحين في المجتمع. في

المقابل، شهدنا تفاوتاً كبيراً لدى الجمعيات الأخرى، حيث استطاعت جمعية إيثار لرعاية الأيتام تغطية ما نسبته 34.00%، في حين استطاعت كل من جمعية الإرشاد والإصلاح و جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي بتأمين تكاليف الأدوية لـ 26.00% ممن يكفلونهم، واستطاعت جمعية دنيا الخير بجهودها من تغطية نفقات الأدوية لنسبة تقدر بـ 20.00%. هذا التفاوت الصارخ (من 20.00% إلى 96.00%) لا يعكس فقط اختلاف الإمكانيات المالية، بل قد يشير أيضاً إلى اختلاف في الشبكات الداعمة، مثل إمكانية إبرام اتفاقيات مع الصيدليات أو شركات الأدوية، والتي تسمح بالحصول على تخفيضات أو تبرعات دوائية، وهي آلية قد تكون جمعية جنان قد أتقنتها مقارنة بنظيراتها.

عموماً، تظهر نتائج الدراسة الميدانية أن 40.00% من أفراد العينة تمكنوا من الاستفادة من خدمات الجمعيات الخيرية محل الدراسة بولاية الوادي المتمثلة في تأمين مختلف الأدوية. هذه النسبة، رغم أنها لا تمثل الأغلبية، إلا أنها تعتبر حاسمة للأسر المستفيدة، حيث تزيل عنهم عبئاً مالياً كبيراً وتمنع تفاقم الأمراض. في المقابل، بلغت نسبة من لم يتمكنوا من الحصول على الأدوية المطلوبة عبر هذه الجمعيات 60.00%. وترتبط هذه النسبة المرتفعة لغير المستفيدين بعدة عوامل، أبرزها طبيعة الأدوية ومدى توفرها، حيث أن بعض الأدوية الخاصة أو تلك المتعلقة بالأمراض المزمنة تكون مرتفعة الثمن ونادرة التبرع بها. بالإضافة إلى أن تأمين هذه الأدوية يتطلب موارد مالية كبيرة ودائمة يصعب تحقيقها في بعض الأحيان، مما يدفع الجمعيات إلى وضع سقوف أو أولويات للعلاج، كالتركيز على الأطفال أو الأمراض التي يمكنها التكفل بها، على حساب الأمراض المزمنة للكبار. كما أن عدم استقرار التبرعات النقدية يجعل من الصعب الالتزام بتوفير أدوية شهرية ثابتة لجميع المستفيدين.

**الخلاصة:** تكشف النتائج عن فجوة صحية حرجة في نظام الرعاية الذي تقدمه الجمعيات الخيرية. فبينما تبرز جمعية جنان كنموذج ناجح في تحقيق تغطية دوائية شبه كاملة (96.00%)، فإن المعدل العام المنخفض (40.00%) ونسبة غير المستفيدين المرتفعة (60.00%) يُظهران أن توفير الدواء لا يزال تحدياً كبيراً يعكس عدم المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية بين المستفيدين أنفسهم. هذا الواقع يسلط الضوء على محدودية الاعتماد على العمل الخيري التطوعي في تلبية احتياج أساسي ومستمر مثل الدواء، والذي

يفترض أن يكون مكفولاً بآليات حكومية أوسع. لذلك، فإن تعزيز هذا الجانب يتطلب مبادرات تتجاوز الجهد الفردي للجمعيات، نحو شراكات مؤسسية مع القطاع الصحي العام وبرامج التأمين الصحي المجتمعي، لضمان توفير حد أدنى من الأمان الدوائي للأسر المحتاجة، بشكل منتظم ومستدام، يحفظ كرامتهم ويحمي صحتهم من المخاطر المترتبة على عدم انتظام العلاج.

جدول رقم 15: يوضح استفادة الاسر من تكفل الجمعيات الخيرية بنفقات العمليات الجراحية

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
80.00%	40	20.00%	10	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
50.00%	25	50.00%	25	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
82.00%	41	18.00%	09	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني)
98.00%	49	02.00%	01	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
98.00%	49	02.00%	01	جمعية دنيا الخير
81.60%	204	18.40%	46	المجموع

تشير إحصائيات الجدول رقم 15 إلى اختلاف نسب المستفيدين من دعم الجمعيات الخيرية لتغطية نفقات العمليات الجراحية، وهو ما يمثل أحد أكثر أشكال الدعم تكلفة وتعقيداً في العمل الخيري. يُعد هذا النوع من الدعم مؤشراً على قدرة الجمعيات على التعامل مع الأزمات الصحية الكبرى والتي تمثل عبئاً مالياً كبيراً للأسر المحتاجة، قد يصل إلى حد التخلي عن العلاج بسبب عدم القدرة على تحمل التكاليف الباهظة. تمكنت جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي في هذا الجانب من التكفل بـ 50.00% من أفراد العينة، وهي نسبة مرتفعة نسبياً تُظهر تركيزاً واضحاً على هذا النوع من الدعم الحاسم. تليها جمعية إيثار لرعاية الأيتام بنسبة 20.00%، بينما قامت جمعية الإرشاد والإصلاح فرع حساني عبد الكريم بتأمين نفقات العمليات

الجراحية لـ 18.00% من أفراد عينة الدراسة. فيما شاركت كل من جمعيتي جنان الخيرية لرعاية الأسرة وجمعية دنيا الخير في النسبة نفسها والمقدرة بـ 02.00%. هذا التفاوت الكبير (من 02.00% إلى 50.00%) لا يعكس فقط اختلاف الموارد المالية، بل أيضاً اختلاف الاستراتيجيات والأولويات؛ فبعض الجمعيات قد تخصص صندوقاً طارئاً للأزمات الصحية الكبرى، بينما قد تفضل أخرى توجيه مواردها نحو خدمات ذات نطاق أوسع تغطي عدداً أكبر من المستفيدين بتكلفة أقل.

وكحصيلة لمجهودات الجمعيات الخيرية المعنية بالدراسة، بينت النتائج تحقيق نسبة تكفل إجمالية بنفقات العمليات الجراحية قدرت بـ 18.40%، في حين أن نسبة غير المستفيدين تصل إلى 81.60%. تعزى هذه الفجوة الواسعة إلى مجموعة من العوامل، بعضها يرتبط بالعينة المدروسة، حيث إن الحاجة إلى التدخل الجراحي ليست ضرورية أو متكررة لجميع الأفراد داخل الأسر، مما يفسر جزئياً انخفاض النسبة الإجمالية. إلا أن العامل الأهم يرتبط بتحديات مالية كبيرة جداً قد تفوق ميزانيات برامج كاملة، كما أنه يستلزم إجراءات إدارية معقدة تبدأ من التشخيص الطبي الموثوق وتنتهي بالتعاقد مع المستشفيات ومتابعة التنفيذ، مما يحتاج إلى تسخير موارد بشرية متخصصة قد لا تمتلكها جميع الجمعيات. إضافة إلى ذلك، تؤثر طبيعة الأنشطة والقدرات المتاحة لدى الجمعيات نفسها على قدرتها على توفير هذا النوع من الخدمات، حيث أن الجمعيات التي لديها شبكة علاقات قوية مع القطاع الصحي أو متبرعين كبار مخصصين للقضايا الصحية تكون أكثر قدرة على تقديم هذا الدعم.

**الخلاصة:** تُظهر النسبة المتواضعة للتكفل بنفقات العمليات الجراحية رغم أهميتها كرقم في العمل الجماعي الذي يعتبر تبرعات أفرادهم أهم موارده المالية والمقدرة بـ (18.40%) الحدود الواضحة لقدرة العمل الخيري في مواجهة الأزمات الصحية الباهظة التكلفة. فالتفاوت الكبير بين الجمعيات يشير إلى أن هذه الخدمة تعتمد على موارد استثنائية واستراتيجيات متقدمة لا تمتلكها معظم الجمعيات. إن ارتفاع نسبة غير المستفيدين (81.60%) لا يعكس فقط ندرة الحاجة المطلقة إلى هذه الخدمات، بل يكشف عن فجوة خطيرة في نظام الحماية الصحية المجتمعي، حيث تظل الأسر المحتاجة عرضة للإفلاس أو التخلي عن العلاج الجراحي الضروري. لذلك، فإن معالجة هذه الفجوة تتطلب تطوير آليات تمويل جماعية أكثر قوة، مثل صناديق صحية

مشتركة على مستوى المجتمع المحلي، أو شركات مؤسسية مع المستشفيات الحكومية والخاصة لتقديم خدمات منخفضة، لضمان ألا يكون الفقر حاجزاً أمام الحق في الحياة والعلاج الطبي الجراحي الضروري.

جدول رقم 16: يبين استفادة الاسر من تكفل الجمعيات بنفقات التحاليل الطبية

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
66.00%	33	34.00%	17	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
38.00%	34	32.00%	16	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
88.00%	44	12.00%	06	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني
06.00%	03	94.00%	47	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
42.00%	21	58.00%	29	جمعية دنيا الخير
54.00%	135	46.00%	115	المجموع

استناداً إلى الجدول الموضح أعلاه، والذي يعرض واحدة من الخدمات المدرجة ضمن أنشطة الجمعيات الخيرية، والمتمثلة في تكفل هذه الجمعيات بتغطية نفقات التحاليل الطبية، ما يمكن ملاحظته من الوهلة الأولى التفاوت الكبير بين الجمعيات الخيرية في نسبة المستفيدين من هذه الخدمة. تُعد التحاليل الطبية حجر الأساس في التشخيص الدقيق والعلاج الفعال، مما يجعل هذه الخدمة ضرورية لمنع تدهور الحالات الصحية البسيطة وتحويلها إلى أمراض مزمنة أو حالات حرجة، وبالتالي فإن دعمها يمثل استثماراً في الوقاية وتخفيف الأعباء المستقبلية.

تلقي معظم أفراد عينة الدراسة لدى جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة المساعدة في هذه الخدمة، ويظهر ذلك من خلال تحقيقها نسبة 94.00%، مما يعكس أولوية صحية واضحة واهتماماً عالياً بالحياة الصحية في مراحلها الأولى ومنها محطة التحاليل الطبية. تلتها جمعية دنيا الخير بتأمين 58.00% من نفقات

التحاليل الطبية للعينه المدروسة، ثم الجمعية الخيرية إيثار لرعاية الأيتام التي غطت 34.00% من مستحقات هذه الخدمة لدى مكفوليها. وكانت إنجازات جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي في نفس المستوى تقريباً، من خلال النسبة المغطاة والتي بلغت 32.00%. أما جمعية الإرشاد والإصلاح فرع حساني عبد الكريم، فقد أمنت هذه الخدمة لما نسبته 12.00% فقط ممن يطلبون خدماتها الخيرية. هذا التفاوت الواضح بين الجمعيات في هذا الباب (من 12.00% إلى 94.00%) قد يكون نتيجة الفجوة في الموارد المالية، بالإضافة أيضاً إلى احتمال اختلاف في إستراتيجيات العمل الخيري من خلال ترتيب أولوياته؛ يضاف إليه أيضاً منهجية تسييرها (الجمعيات) ملف الخدمات الصحية، فالجمعيات التي لديها شراكات مع مختبرات طبية أو تخصص ميزانية منتظمة للرعاية الصحية تكون أكثر قدرة على تقديم هذا الدعم بشكل منهجي.

إجمالاً ما يمكن قوله في هذا النوع من الخدمات أن نسبة المستفيدين من نفقات التحاليل الطبية للعينه المدروسة عموماً قد بلغت حوالي 46.00%. هذا يعني أن ما يقارب نصف الأفراد الذين شملتهم الدراسة قد استفادوا من هذا الدعم، ما يفسر اهتمام هذه الجمعيات الخيرية بالحياة الصحية للأفراد من خلال تخفيف العبء المالي على الأسر الذي يتطلبه هذا الجانب الحيوي والمهم. هذه النسبة المعتدلة تُظهر أن الخدمات التشخيصية تحظى باهتمام نسبي، ربما لأن تكلفتها أقل مقارنة بالعمليات الجراحية، مما يسمح للجمعيات بتغطية عدد أكبر من المستفيدين.

على الجانب الآخر، نلاحظ نسبة 54.00% كدليل على وجود شريحة واسعة من الأفراد غير المستفيدين من هذا النوع من الدعم الصحي المقدم من الجمعيات الخيرية، مما يثير تساؤلات حول مدى إمكانية توسيع نطاق هذه الخدمات أو تحسين وصولها لتشمل أعداداً أكبر من المحتاجين. تعود أسباب عدم الاستفادة إلى عدة عوامل، منها أن الحاجة إلى التحاليل تكون مرتبطة بحالات مرضية محددة وغير دائمة لجميع أفراد الأسرة. كما أن بعض الجمعيات قد تضع شروطاً للاستفادة، كتقديم تقارير طبية تثبت الحاجة، مما قد يشكل عائقاً إدارياً أمام بعض المستفيدين المحتملين. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم انتظام التبرعات قد يدفع الجمعيات إلى توزيع الدعم على فترات متباعدة، لا تتوافق مع الحاجة الفورية للتحاليل.

**الخلاصة:** تكشف النتائج عن صورة متباينة للرعاية الصحية التشخيصية التي تقدمها الجمعيات الخيرية. فمن ناحية، تؤكد نسبة المستفيدين (46.00%) أن هذه الخدمة تحتل مكاناً في أجندة العمل الخيري، خاصة للجمعيات الأكثر تنظيماً مثل جمعية جنان (94.00%). إلا أن بقاء أكثر من نصف العينة (54.00%) خارج نطاق هذا الدعم يشير إلى وجود عوائق تحول دون تحقيق شمولية الرعاية الصحية الأساسية. هذا الواقع يدعو إلى ضرورة تطوير آليات أكثر استدامة لتوفير الخدمات التشخيصية، كإنشاء صندوق صحي مجتمعي أو تعزيز الشراكات مع المختبرات الحكومية لتقديم خدمات مخفضة، لضمان أن لا يتحول الفقر عائقاً أمام التشخيص المبكر، الذي يمثل الخطوة الأولى للوقاية من الأمراض المكلفة والمزمنة، وبالتالي تحقيق وقاية صحية مجتمعية أعمق وأكثر فعالية على المدى الطويل.

جدول رقم 17: يوضح متابعة الجمعيات الوضع الصحي للأسر بعد التدخل الطبي

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
78.00%	39	22.00%	11	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
66.00%	33	34.00%	17	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
78.00%	39	22.00%	11	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني
06.00%	03	94.00%	47	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
92.00%	46	08.00%	04	جمعية دنيا الخير
64.00%	160	36.00%	90	المجموع

انطلاقاً من الجدول أعلاه، والذي يبين متابعة الجمعيات الخيرية للأسر بعد التدخل الطبي الذي خضع له أحد أفرادها، يتبين أن هذا البعد يمثل اختباراً حقيقياً لمدى اكتمال الرعاية الصحية التي تقدمها هذه الجمعيات. فالمتابعة البعدية تُعد مؤشراً على الانتقال من دور المسعف الطارئ إلى دور الشريك في رحلة

العلاج والشفاء، مما يعكس عمق الاهتمام بالنتائج الصحية طويلة المدى للمستفيدين ويتجاوز مجرد توفير التكلفة المالية للعلاج.

وكان الأداء في هذا المجال متفاوتاً بين الجمعيات بشكل لافت. حيث حرصت جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة على متابعة من خضعوا لتدخل طبي، ويتجلى ذلك من خلال النسبة المحققة والمقدرة بـ 94.00%، وهي نسبة عالية تشير إلى تبني منهجية متكاملة في الرعاية الصحية. بينما قامت جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي بالمتابعة لما يساوي 34.00%، مما يُظهر اهتماماً بالمرحلة اللاحقة للعلاج وإن كان بأقل منهجية من الجمعية الأولى. كما تساوت هذه النسبة لدى جمعيتي إيثار لرعاية الأيتام وجمعية الإرشاد والإصلاح، حيث بلغت 22.00% لكل منهما، مما يعكس مستوى متواضعاً من المتابعة. كما أن جمعية دنيا الخير لم ينعلم لديها هذا النشاط، حيث حققت نسبة 08.00% من حالات المتابعة. هذا التفاوت الكبير (من 08.00% إلى 94.00%) يكون نتيجة مجموعة أسباب قد يكون أحدها وجود فجوة في الفهم الاستراتيجي لأهمية المتابعة الصحية، حيث تتفوق جمعية جنان بشكل واضح في تبني رؤية شاملة للرعاية.

نخلص عموماً إلى أن نشاط المتابعة في المجال الطبي للحالات التي خضعت لتدخل بلغت نسبته العامة 36.00%. معنى ذلك أن مهمة الجمعيات الخيرية لا تنتهي بضمان التدخل الصحي المادي فقط، وإنما تتعداه إلى مرحلة لاحقة بهدف بلوغ الشفاء التام أو التحكم في أي مضاعفات محتملة في الوقت المناسب. هذه المتابعة قد تتخذ أشكالاً عدة، مثل الاتصال الهاتفي للاطمئنان، أو تنسيق مواعيد المراجعة، أو حتى متابعة الالتزام بتناول الأدوية، وهي جميعها إجراءات حيوية لضمان فعالية العلاج الذي تم الإنفاق عليه.

في حين بلغت نسبة من لم يستفيدوا من المتابعة البعدية بعد التدخل الطبي 64.00%، وقد يعود هذا لعدة أسباب منها تقدير مسيري الجمعيات لحالة المريض من حيث وجود ضرورة فعلية لهذه الخدمة، حيث أن بعض الحالات البسيطة قد لا تستدعي متابعة مكثفة. إضافة إلى ذلك، عدم حاجة بعض المستفيدين للمتابعة البعدية لوجود متكفلين آخرين بهذه المهمة، كأفراد العائلة أو المؤسسات الصحية الحكومية. كما أن السبب الأهم قد يكون مرتبطاً بطبيعة موارد الجمعيات؛ فالمتابعة الفعالة تتطلب موارد بشرية ووقتاً كبيراً قد لا يتوفر لديها، خاصة مع ارتفاع عدد الحالات. وأخيراً، ولأن المشكلة الأساسية للكثير من الأسر كانت في

تأمين التكلفة المالية للتدخل الطبي فقط، وليس بضرورة توفير المتابعة اللاحقة التي قد تكون متاحة عبر قنوات أخرى.

**الخلاصة:** تكشف نسبة المتابعة البعدية المنخفضة (36.00%) عن قصور في استكمال حلقة الرعاية الصحية التي تقدمها الجمعيات الخيرية. فبينما يتركز الجهد الأساسي على توفير التمويل للعلاج الفوري - وهو جهد حيوي بلا شك - فإن إغفال المتابعة المنتظمة قد يعرض الاستثمار الصحي للخطر، حيث أن عدم الالتزام بالعلاج أو عدم اكتشاف المضاعفات مبكراً يمكن أن يؤدي إلى انتكاسة الحالة وعودة المعاناة المالية والصحية من جديد. فالتفاوت الهائل بين الجمعيات يمكن ترجمته على أن المتابعة البعدية لا تزال تعتبر "خدمة فاخرة" أو إضافة اختيارية وليست جزءاً أساسياً من المسار العلاجي. لذلك، فإن تعزيز هذا الجانب يتطلب زيادة الوعي بأهميته بين القائمين على الجمعيات، وتبني أدوات بسيطة وفعالة للمتابعة (كاستمارات إلكترونية مختصرة أو متطوعين صحيين)، وبناء شراكات مع المراكز الصحية المحلية لتقسيم المهام، لضمان أن ينتهي الدعم الخيري بتحقيق نتيجة صحية مستدامة وليس مجرد سداد فاتورة.

جدول رقم 18: يوضح عدد الأسر التي استفادت من لوازم طبية (أجهزة طبية حسب الحاجة)

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
88.00%	44	12.00%	06	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
78.00%	39	22.00%	11	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
96.00%	48	04.00%	02	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني)
98.00%	49	02.00%	01	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
72.00%	36	28.00%	14	جمعية دنيا الخير
86.40%	216	13.60%	34	المجموع

يُلخص الجدول رقم 18 خدمة متخصصة تقدمها الجمعيات الخيرية محل الدراسة ضمن المحور الصحي، والمتعلقة بتوفير الوسائل والمستلزمات الطبية المساعدة حسب حالة كل مريض. تشمل هذه المستلزمات وسائل المساعدة على الحركة كالعكاز أو الكراسي المتحركة لمن يعانون من مشاكل حركية، أو أجهزة التنفس الاصطناعي وغيرها من الأجهزة الطبية التي لم يتمكن المرضى من الحصول عليها. تمثل هذه الخدمة تحدياً لوجستياً ومالياً كبيراً بسبب تكلفة هذه المعدات العالية لدى نسبة معتبرة من الأسر المتكفل بهم بالنظر إلى وضعياتهم الاجتماعية والمادية، وكذا طبيعة الحاجة الماسة والطويلة الأمد لها، مما يجعل توفيرها مؤشراً على عمق التدخل وجودة الخدمة الصحية المقدمة.

وقد أظهرت النتائج تفاوتاً واضحاً في أداء الجمعيات في هذا المجال. حيث قامت جمعية دنيا الخير بتقديم المساعدة لـ 28.00% ممن تمت دراسة ملفاتهم، مما يجعلها الأكثر فعالية في توفير هذه المستلزمات. بينما قدمت جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي ما يساوي 22.00% من هذه الوسائل. أما جمعية إيثار لرعاية الأيتام فبلغت نسبة ما قدمته من وسائل ومستلزمات طبية 12.00%. في المقابل، بينت نتائج الدراسة الميدانية أن تقديم هذه الخدمة كان محدوداً جداً لدى كل من جمعية الإرشاد والإصلاح وجمعية جنان لرعاية الأسرة، حيث بلغت النسبتان على التوالي 04.00% و 02.00%. يرجع هذا التفاوت الكبير (من 02.00% إلى 28.00%) إلى اختلاف الإمكانيات المالية بين الجمعيات والمرتبطة أساساً بالمانحين والمتبرعين وكذا كثافة المحتاجين في المجال الجغرافي الذي تنشط فيه، بالإضافة أيضاً إلى اختلاف الشبكات العاملة في هذا الميدان والمتاحة للجمعيات، مثل إمكانية الحصول على هذه المعدات من خلال التبرعات المباشرة من موردي الأجهزة الطبية أو عبر التعاون مع جمعيات أخرى متخصصة في مجال الإعاقة.

عموماً، بلغ إجمالي ما تم تقديمه من قبل الجمعيات الخيرية المعنية بالدراسة للأسر التي احتاجت إلى هذه الخدمة نسبة 13.60% فقط. في حين أن 86.40% من الحالات المحتاجة لم تستفد من هذه الخدمة. وترجع انخفاض هذه النسبة بالدرجة الأولى إلى وجود هيكل رسمي في الولاية المتمثل في الديوان الوطني لأعضاء المعوقين ولواحقه، والذي يفترض أن يلعب الدور الرئيسي في توفير مثل هذه المساعدات التقنية بمواصفات قياسية تخضع إلى إشراف متخصص قبل توفيرها. إضافة إلى ذلك، فإن بعض هذه الجمعيات لا تختص بشكل

أساسي في تقديم هذه الخدمة، بل تقوم بدور وسيط أو تنسيقي مع الجمعيات الناشطة في الميدان الصحي المتخصصة بغرض توفيرها للمحتاجين عند الضرورة. كما أن ارتفاع تكلفة هذه المستلزمات يجعل توفيرها بشكل فردي عبئاً غير مستدام على معظم الجمعيات ذات الموارد المحدودة.

**الخلاصة:** تكشف النسبة المنخفضة جداً للمستفيدين من المستلزمات الطبية المساعدة (13.60%) عن وجود هامش معتبر في تلبية احتياجات صحية معقدة ومكلفة، ترتبط مباشرة بجودة الحياة واستقلالية الأفراد ذوي الإعاقات أو الأمراض المزمنة. يشير هذا الواقع إلى أن العمل الخيري العام يعجز عن سد هذه الفجوة بمفرده، مما يستدعي الحاجة الملحة إلى تعزيز التكامل بين القطاعات. لا بد من وجود شراكات استراتيجية واضحة بين الجمعيات الخيرية والديوان الوطني لأعضاء المعوقين والقطاع الصحي الخاص، لتشكيل شبكة دعم متكاملة يمكن من خلالها إنشاء نظام لإقراض أو تأجير هذه الأجهزة بمبالغ رمزية، أو إنشاء بنك مركزي للمستلزمات الطبية المستعملة والصالحة للاستخدام، مما يضمن وصولها بشكل عادل وفعال إلى المحتاجين الحقيقيين، ويحول دون تحول الحاجة إلى هذه الأجهزة إلى أزمة إنسانية ومالية للأسر الأكثر ضعفاً.

### 03/الخدمات التربوية التوعوية

جدول رقم 19: يبين مشاركة الأسر في محاضرات قامت الجمعية بتأطيرها

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
54.00%	27	46.00%	23	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
100%	50	00%	00	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
100%	50	00%	00	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني)
06.00%	03	94.00%	47	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
100%	50	00%	00	جمعية دنيا الخير
72.00%	180	28.00%	70	المجموع

يلخص الجدول أعلاه نشاط الجمعيات الخيرية المعنية بالدراسة في مجال يحتاج فيه النشاط الجماعي إلى نوع من التخصص والمتعلق برفع الوعي الاجتماعي المتنوع بين منتسبيها من الأسر. يتمثل هذا النشاط في برمجة محاضرات وندوات وورشات ذات مضامين مختلفة تنوعت بين تسيير شؤون البيت اقتصادياً واجتماعياً، كربط العلاقات مع أفراد الأسرة وتسييرها، إضافة إلى مضامين متعلقة بتنوير المستهدفين بالطرق الإيجابية للتعامل مع الأبناء سيما في مرحلة المراهقة. كما شملت التوعية غرس ثقافة صحية لديهم بما في ذلك محاور حول الإسعافات الأولية في حالة الحوادث، ومسّ هذا الجانب مواضيع تتعلق بالوقت الراهن كالتنبه إلى ضرورة الحذر من استعمال الإنترنت وبدرجة أكبر لدى صغار السن والمراهقين. تُعد هذه البرامج نقلة نوعية من العمل الخيري التقليدي القائم على الإغاثة المادية إلى العمل التنموي الذي يستهدف تمكين الأسر فكرياً واجتماعياً، وبناء قدراتها الداخلية لمواجهة التحديات المعاصرة.

وتظهر نتائج الدراسة الميدانية اختلاف الرؤية بين الجمعيات محل الدراسة في هذا الجانب بشكل واضح، مما يعكس تبايناً في فلسفة العمل الجماعي الخيري بينها والأولويات الاستراتيجية. حيث حققت جمعية جنان لرعاية الأسرة نسبة 94.00% من عينة الدراسة، وهي نسبة عالية جداً تشير إلى أن التوعية تمثل ركيزة أساسية في نموذج عملها ورسالتها التنموية. في المقابل، كانت النسبة في جمعية إيثار لرعاية الأيتام 46.00%، مما يُظهر اهتماماً معتدلاً بهذا الجانب لكنه لا يرتقى إلى مستوى الأولوية القصوى. أما المفارقة الكبرى فتتمثل في أن باقي الجمعيات الأخرى - جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي، وجمعية الإرشاد والإصلاح، وجمعية دنيا الخير - لم تسجل أي نشاط توعوي للمنتسبين لها، مما يشير إلى أن هذه الجمعيات لا تزال محصورة في إطار النموذج الخيري التقليدي القائم على الدعم المادي والعيني المباشر، وتغيب عنها الرؤية التنموية طويلة المدى.

الملاحظ أن تفصيل النتائج يظهر أن اختلاف وجهات النظر بين الجمعيات المدروسة حول أهمية الشق التوعوي قد أثر بشكل مباشر على النسبة العامة للمستفيدين، والتي بلغت 28.80% فقط ممن شاركوا في هذه الأنشطة رغم أهميتها البالغة في بناء الإنسان والمجتمع. في حين بلغت نسبة من لم يشاركوا في هذا النشاط لدى الجمعيات الخيرية المدروسة 71.20%. هذا التفاوت الهائل يعكس إشكالية عميقة في مفهوم العمل الخيري السائد، حيث يطغى البعد الإغاثي العاجل على البعد التوعوي الوقائي. تعود أسباب ضعف

هذه النسبة إلى أن برامج التوعية تتطلب موارد بشرية متخصصة (أخصائيين اجتماعيين، نفسيين، تربيين) قد لا تمتلكها جميع الجمعيات ضمن طواقمها العاملة. كما أن قياس أثرها صعب وغير ملموس مقارنة بتوزيع المساعدات المادية، مما قد يقلل من حماس المانحين لتمويلها. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه هذه البرامج صعوبة في جذب المشاركة الفعلية للأسر التي تعاني من ضغوط الحياة المادية اليومية، حيث ترى في الدعم المادي أولوية أكثر إلحاحاً ذو أولوية في التغطية.

**الخلاصة:** تكشف النسبة المتدنية للمستفيدين من أنشطة التوعية (28.80%) عن فجوة تنموية فكرية كبيرة في عمل الجمعيات الخيرية، حيث يظل دورها محصوراً في معظم الأحيان في معالجة الأعراض (الفقر المادي) دون الغوص إلى معالجة الأسباب الجذرية (الفقر الفكري والاجتماعي). إن نجاح جمعية جنان (94.00%) يثبت إمكانية دمج البعد التوعوي بشكل فعال، لكن عزوف غالبية الجمعيات عن هذا النشاط يظهر أن الثقافة الخيرية السائدة لا تزال ترى في المساعدة المادية نموذج العمل الأكثر جدوى وشعبية. لذلك، فإن تعزيز هذا الجانب الحيوي يتطلب تغييراً في ثقافة التبرع ذاتها، وزيادة الوعي بأهمية الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي. كما يتطلب تطوير شراكات مع مؤسسات التربية والتعليم والمتخصصين في العلوم الاجتماعية لتقديم برامج توعية جذابة وواقعية تلائم احتياجات الأسر، وتحويل هذه البرامج من نشاط هامشي إلى جزء أساسي من سلة خدمات كل جمعية تسعى إلى تمكين الأسر بشكل حقيقي ومستدام.

جدول رقم 20: يبين مشاركة الاسرة أو أحد افرادها في التظاهرات المنظمة من طرف الجمعيات

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%100	50	%00	00	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
%100	50	%00	00	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
%96.00	48	%04.00	02	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني)
%22.00	11	%78.00	39	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
%100	50	%00	00	جمعية دنيا الخير
%83.60	209	%16.40	41	المجموع

النتائج الواردة في الجدول أعلاه تعبر عن نشاط يتعد عن الخدمات العينية المادية والمتمثل في المشاركة في التظاهرات المنظمة من طرف الجمعيات الخيرية، كمهرجانات موسمية أو أحداث وطنية أو تاريخية أو ثقافية أو حملات تنوعت أهدافها. تُعد هذه المشاركة مؤشراً على مدى نجاح الجمعيات في خلق حياة اجتماعية جماعية للمستفيدين ودمجهم في نسيج مجتمعي أوسع، مما يعزز شعورهم بالانتماء ويخفف من وطأة العزلة الاجتماعية التي غالباً ما ترافق ظروف الفقر.

حيث نلاحظ اختلافاً واضحاً بين النسب المحققة في نشاط الجمعيات، أين وضحت البيانات أن جمعية جنان لرعاية الأسرة تمكنت من تحقيق نسبة مشاركة قدرت بـ %78.00، مما يعكس سياسة ممنهجة لديها لتفعيل دور المستفيدين وتحويلهم من متلقين سلبيين إلى مشاركين فاعلين في الفعاليات المجتمعية. في المقابل، حازت جمعية الإرشاد والإصلاح على نسبة متواضعة بلغت %04.00، فيما تبين الإحصائيات أن الجمعيات المتبقية المعنية بالدراسة (جمعية إيثار لرعاية الأيتام، وجمعية العطاء للتكافل الاجتماعي، وجمعية دنيا الخير) لم تسجل أي حالة لمشاركة منتسبها ضمن تظاهراتها التي قامت بتنظيمها. وقد يرجع ذلك إلى عدة

أسباب، منها أن هذه الجمعيات هي من تشرف على هذه الأنشطة في كل مراحلها من الفكرة والتخطيط ووصولاً إلى التنفيذ الميداني وذلك نظراً لخصوصية هذه التظاهرات وما تتطلبه من ظروف قد لا تناسب الأسر التي تستفيد من خدماتها.

ولهذا جاءت النتائج العامة على نحو ضعيف، حيث عبرت النسبة العظمى والمقدرة بـ 83.60% بعدم المشاركة في هكذا أنشطة، في حين بلغت نسبة من شاركوا 16.40% فقط. ويرجع ذلك إلى ما تم ذكره مسبقاً، بالإضافة إلى أن الجمعيات الخيرية تبتعد قدر الإمكان عن طابع إلزام الحضور للمستفيدين من خدماتها وتترك المشاركة على سبيل الاختيار حرصاً على عدم إئثار كاهلهم أو إحساسهم بالإلزام. كما أن طبيعة حياة العديد من هذه الأسر، المثقلة بمهموم المعيشة اليومية، قد لا تسمح لها بالمشاركة في فعاليات غير ضرورية مباشرة لحاجاتها الأساسية.

وعلى الرغم من هذه النتائج التي تبدو غير مشجعة، غير أن بعض هذه الجمعيات محل الدراسة لا تزال تنظم هذه الأنشطة التوعوية، وهذا يؤكد إيمانها الراسخ بأن دورها لا يقتصر على سد الاحتياج المادي، بل يمتد إلى تعزيز الصحة النفسية والاجتماعية للمستفيدين. فالمشاركة في مهرجان أو حملة توعوية يمكن أن تشكل متنفساً نفسياً مهماً، وفرصة للترفيه البريء، ووسيلة لبناء الثقة بالنفس من خلال الاحساس بالأهمية ضمن سلسلة التنفيذ وكذا تعزيز الشبكات الاجتماعية بين الأسر المستفيدة نفسها.

**الخلاصة:** تكشف النسبة المنخفضة للمشاركة في التظاهرات (16.40%) عن هامشية البعد الاجتماعي الترفيهي في نموذج العمل الخيري السائد، الذي يظل متركزاً بشكل شبه كلي على تلبية الاحتياجات المادية المباشرة. ومع أن مبدأ عدم الإلزام يعدّ إيجابياً من حيث احترام إرادة المستفيد، إلا أن ضعف المشاركة يشير إلى وجود فجوة بين ما تقدمه الجمعيات من فرص للاندماج الاجتماعي وقدرة الأسر أو رغبتها في الاستفادة منها. لذلك، فإن تعزيز هذا الجانب يتطلب من الجمعيات تطوير أساليب أكثر إبداعاً لجذب المشاركة، كدمج هذه الفعاليات مع خدمات ملموسة (كالتوزيع خلال المهرجان)، أو تنظيمها في أوقات وأماكن تناسب المستفيدين، أو تصميمها بشكل يتناول قضايا تهمهم مباشرة، والأهم من ذلك هو البدء في

النظر إلى هذه الأنشطة ليس كرفاهية، بل كاستثمار ضروري في الصحة النفسية والتماسك الاجتماعي للأسر، وهو ما ينعكس إيجاباً على فعالية كل برامج الدعم الأخرى.

جدول رقم 21: خاص باستفادة الأسر أو أحد أفرادها من خدمات المرافقة لتجاوز صعوبة ما

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
58.00%	29	42.00%	21	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
100%	50	00%	00	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
86.00%	43	14.00%	07	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني)
06.00%	03	94.00%	47	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
100%	50	00.00%	00	جمعية دنيا الخير
70.00%	175	30.00%	75	المجموع

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم 21 يتضح لنا الخدمة النوعية التي تسعى بعض الجمعيات الخيرية لتقديمها للأسر المحتاجة لها، والمتمثلة في المساندة النفسية والاجتماعية. تُعد هذه الخدمة نقلة في فلسفة العمل الجمعوي الخيري، حيث تنتقل من مفهوم المساعدة المادية إلى مفهوم الرعاية المتكاملة، التي تراعي الأبعاد الإنسانية والمعنوية للأسر، والتي غالباً ما تكون معرضة لضغوط نفسية شديدة نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. فالمساندة النفسية تمثل اعترافاً بأن الفقر ليس مجرد نقص في المال، بل هو حالة مركبة تؤثر على الصحة النفسية والعلاقات الأسرية والكرامة الذاتية.

ومعنى هذا أن خدمات الجمعيات الخيرية لا تتوقف عند تقديم الخدمة المطلوبة فقط، بل تتواصل تحت ما يسمى بالمرافقة التي اختلفت نسبها بين الجمعيات بشكل لافت. حيث أن جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة حققت نسبة استفادة وصلت إلى 94.00%، مما يجعلها نموذجاً رائداً في تبني نهج الرعاية الشاملة

الذي يضع الدعم النفسي في صلب أولوياته. كما أن جمعية إيثار لرعاية الأيتام قام فريقها بتغطية معتبرة قدرت بـ 42.00%، مما يعكس اهتماماً واضحاً بهذا الجانب، خاصة وأن فئة الأرامل والأيتام تعد من أكثر الفئات احتياجاً للدعم النفسي. أما أداء جمعية الإرشاد والإصلاح في هذا الجانب فبلغ 14.00%، وهي نسبة متواضعة تشير إلى أن الخدمة موجودة ولكنها محدودة النطاق. غير أن جمعيّتي العطاء للتكافل الاجتماعي وكذا جمعية دنيا الخير لم تقم بتقديم هذه الخدمة كما تشير إحصائيات الدراسة الميدانية، مما يكشف عن وجود هوة كبيرة في الرؤية حول مكونات الرعاية الأساسية بين الجمعيات.

يمكن أن نلاحظ أن نسبة المستفيدين العامة المقدرة بـ 30.00% من أفراد العينة التي خضعت للدراسة من خلال ملفاتهم استفادت من مرافقة الجمعية التي خصصت أخصائيين إما عن طريق تطوعهم أو من الموظفين العاملين لديها من ذوي الاختصاص. هذه النسبة، وإن كانت لا تمثل الأغلبية، إلا أنها تشير إلى وجود وعي متزايد بأهمية الصحة النفسية كأحد مقومات التمكين الحقيقي للأسر. تجدر الإشارة إلى أن النتائج جاءت على هذه الشاكلة لاعتبار أساسي وهو أنه ليست كل الجمعيات تقوم بتقديم خدمة المرافقة، الأمر الذي جعل نسبة غير المستفيدين منها تبلغ 70.00%. ويعود هذا التفاوت إلى عدة عوامل، أهمها أن تقديم الدعم النفسي والاجتماعي يتطلب موارد بشرية متخصصة (أخصائيين اجتماعيين، نفسيين) قد لا تتوفر لجميع الجمعيات بسبب تكلفتها أو ندرة المتطوعين في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، قد لا تدرك بعض الجمعيات الأثر العميق لهذه الخدمة، بالإضافة إلى صعوبة قياس نتائجها مقارنة بالخدمات المادية الملموسة والتي تعتبر الأكثر طلباً من الأسر.

**الخلاصة:** تكشف النسبة المتواضعة للمستفيدين من المساندة النفسية والاجتماعية (30.00%) عن أحد أهم أوجه القصور في منظومة العمل الخيري الحالية لدى بعض الجمعيات. فالفجوة الهائلة بين جمعية جنان (94.00%) والجمعيات التي لا تقدم الخدمة أصلاً تظهر أن الدعم النفسي لا يزال يعتبر "خدمة تكميلية" وليس ركيزة أساسية من ركائز مكافحة حالة اللااستقرار الاجتماعي بسبب فقدان القدرة على التعامل مع مختلف الظروف الصعبة التي قد تأخذ أشكالاً متنوعة (ظروف اقتصادية، اجتماعية، صحية، نفسية...).

إن ارتفاع نسبة غير المستفيدين (70.00%) يعني أن الغالبية العظمى من الأسر تتعامل مع محنها النفسية والاجتماعية بمفردها دون التصريح بما للفرق العاملة بالجمعيات قصد طلب المساعدة، مما قد يؤدي إلى تفاقم مشاكلها ويهدد استقرارها حتى مع تلقي الدعم المادي. لذلك، فإن تعزيز هذا الجانب الحيوي يتطلب تغييراً جوهرياً في الثقافة المؤسسية للجمعيات، واعتبار الصحة النفسية جزءاً لا يتجزأ من مسار الخدمة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال بناء شراكات مع كليات العلوم الاجتماعية ومختلف مخابر البحث التي يمكنها تقديم هذه الخدمة الاجتماعية لتوفير متطوعين متخصصين، وتدريب العاملين في الجمعيات على المهارات الأساسية للدعم النفسي والاجتماعي الأولي، ودمج جلسات الدعم الجماعي ضمن الأنشطة العادية للجمعية، وبذلك يمكن تحويل العمل الخيري من مجرد سد احتياج مادي إلى عملية شاملة لإعادة بناء الأمل والكرامة والإرادة لدى الأسر المحتاجة.

جدول رقم 22 : خاص بعدد الأبناء الذين استفادوا من رحلات ترفيهية أو مخيمات مجانية

لا		نعم		الاجابة الجمعية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
64.00%	32	36.00%	18	جمعية ايثار لرعاية الأيتام
100%	50	00.00%	00	جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي
100%	50	00.00%	00	جمعية الارشاد والإصلاح (فرع حساني)
72.00%	36	28.00%	14	جمعية جنان الخيرية لرعاية الأسرة
100%	50	00.00%	00	جمعية دنيا الخير
87.20%	218	12.80%	32	المجموع

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم 22، يتضح أن النشاط الترفيهي المتمثل في تنظيم رحلات مجانية لأبناء الأسر المستفيدة يمثل أحد الجوانب المتقدمة في العمل الخيري النموذجي، الذي يتعدى مفهوم

التكفل المادي ليراعي الجانب النفسي والتربوي للأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة. فهذه الرحلات ليست مجرد نشاط ترفيهي عابر، بل هي استثمار في الطفولة ومنهج عمل لبناء شخصية سوية غير ناقمة على المجتمع التي تعتقد أنه جزء من وضعيتها الاجتماعية الصعبة متأثرة بذلك بالأفكار الهدامة الموجودة لدى فئات اجتماعية شاذة. كما تهدف هذه الأنشطة إلى تخفيف الضغوط النفسية، وتوفير مساحة للفرح واللعب الآمن، وغرس قيم الانتماء والتعاون، وتوسيع مدارك الأطفال من خلال الاحتكاك ببيئات جديدة.

غير أننا نلاحظ عدم إدراج هذا النشاط لدى جميع الجمعيات لدواعٍ مختلفة. فقد عملت بعض الجمعيات على ضمانه باجتهادات وطرق مبتكرة، كما هو الحال مع جمعية إيثار لرعاية الأيتام التي بلغت نسبة الأطفال المستفيدين لديها 36.00%، مع العلم أنها سعت لاستحداث مخيمات خاصة بها قصد تأمين هذه الخدمة لأكبر عدد ممكن من منتسبيها. هذا الجهد الاستثنائي يعكس فهماً عميقاً لاحتياجات الأطفال الأيتام النفسية والتربوية بشكل خاص. كما نلاحظ أن جمعية جنان لرعاية الأسرة قد حققت ما نسبته 28.00%، مما يدل على إدراج هذا البعد في برامجها، وإن كان بوتيرة أقل. في المقابل، فإن باقي الجمعيات المدروسة (جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي، وجمعية الإرشاد والإصلاح، وجمعية دنيا الخير) حسب الإحصائيات لم تنظم هذه الخدمة لمنتسبيها من الأطفال، حيث كانت نسبتها صفرية.

هذا التفاوت الكبير في الأداء قد أثر سلباً على النسبة العامة، والتي بينت أن 12.80% فقط من الأطفال استفادوا من خدمات الجمعيات فيما تعلق بالرحلات الترفيهية المجانية، بينما وصلت نسبة الفئة التي لم يستفد أبنائها من هذه الخدمة إلى 87.20%. يعود هذا الضعف الشامل إلى عدة عوامل، أهمها أن الأنشطة الترفيهية غالباً ما تُعتبر من الكماليات أو "الخدمات غير الأساسية" في سلم أولويات الجمعيات التي تعاني من ضغط الاحتياجات المادية العاجلة. كما أن تنظيم الرحلات يتطلب موارد مالية إضافية، وتخطيطاً لوجستياً معقداً، وإجراءات أمان صارمة، مما يشكل عبئاً تنظيمياً قد لا تستطيع العديد من الجمعيات تحمله. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك خوف من قبل بعض الجمعيات من المسؤولية القانونية والأخلاقية المترتبة على اصطحاب الأطفال في نشاط خارجي.

**الخلاصة:** تكشف النسبة المنخفضة جداً للمستفيدين من الرحلات الترفيهية (12.80%) عن إغفال شبه عام لأحد الجوانب الحيوية في رعاية الأسر المحتاجة، ألا وهو الاهتمام بالصحة النفسية والترفيهية لأطفالها. إن حرمان الغالبية العظمى من الأطفال (87.20%) من فرص الفرح والاستكشاف الطبيعي يعمق من الفجوة الاجتماعية والنفسية بينهم وبين أقرانهم، ويسلبهم حقاً أساسياً من حقوق الطفولة. إن النجاح النسبي لجمعية إيثار وجنان يثبت أن توفير هذه الخدمة أمر ممكن، لكنه يحتاج إلى إرادة واستراتيجية. لذلك، فإن تعزيز هذا الجانب يتطلب تغيير النظرة إلى النشاط الترفيهي من كونه رفاهية إلى كونه استثماراً ضرورياً في بناء شخصية الطفل وقدرته على تجاوز الصعوبات، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال عقد شراكات مع مؤسسات متخصصة في الأنشطة الشبابية، أو تخصيص جزء من التبرعات المباشرة لهذا الغرض، أو تنظيم رحلات بسيطة منخفضة التكلفة لكنها غنية بالمعنى التربوي. هذا التأكيد على أهمية مثل هذه الأنشطة مُنطلقه أن العمل الخيري يمكن أن يساهم في تربية جيل سليم نفسياً، مفعم بالأمل، وقادر على المساهمة الايجابية في بناء مجتمعه في المستقبل.

## ثانيا: مناقشة النتائج والفرضيات

### 1- مناقشة وتحليل الفرضية الأولى المصاغة كما يلي: تمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها

الاجتماعية في بعدها الانساني، ويتفرع عنها فرضيات جزئية كما يلي:

— تمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري من خلال خدماتها المادية

— تمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري من خلال خدماتها الصحية

— تمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري من خلال خدماتها التربوية التوعوية.

الفرضية الجزئية المتعلقة بالخدمات المالية والمادية والتي صيغت كما يلي: تمارس الجمعيات الخيرية

مسؤوليتها الاجتماعية من خلال خدماتها المادية.

بالرجوع إلى نتائج الدراسة الميدانية المسجلة في الجداول يمكن القول أن كل البنود التي تناولت الخدمات المادية والمالية المباشرة كانت نتائج المستفيدين فيها معتبرة، حيث وصلت نسبة من تحصلوا على مساعدة مالية من الجمعيات الخيرية التي تمت دراستها إلى 82.00% حيث تأخذ الاستفادة صفة الانتظام والتي تراوحت بين فترات مختلفة (شهريا، كل ثلاثة أشهر وحسب الحاجة إلى المساعدة والضرورة) مع العلم أن نسبة من أفراد العينة التي تم دراستها لها دخل مالي قار بصرف النظر عن قيمته، كما ان نسبة من استفادوا من التجهيزات المنزلية المختلفة وصلت إلى 52.00% وهو أيضا يتعلق بالمساعدة المادية المباشرة .

مواصلة في الاتجاه نفسه أثبتت الدراسة قيام الجمعيات الخيرية بتقديم الخدمات المادية الظرفية والمتمثلة في تمكين الأسر التي تقوم برعايتها من الحصول على أضحية العيد أو اللحوم في نفس المناسبة، حيث بلغت نسبة المستفيدين 84.40%، وتوضح النتائج أيضا تزايد هذا النشاط لدى الجمعيات في شهر رمضان الفضيل من خلال توسيع دائرة المستفيدين من خدماتها التي بلغت نسبة 89.20% الأمر الذي يعكس حجم الخدمات المادية المقدمة خلال هذا الشهر، والانطباع نفسه يقال على الخدمة المتعلقة بالكسوة حسب المناسبات أين فاقت نسبة من استفادوا 81.60%.

تتوافق هذه النتائج مع دراسة كوندو سلمى وبن سباع صليحة (سلمى و بن سباع، 2019)، بعنوان

اسهامات الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية الاجتماعية بالمجتمع الجزائري — جمعية جزائر الخير أنموذجا- حيث

أظهرت مساهمة الجمعية في البرامج المسطرة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي بمتوسط حسابي قدره 4.28 وانحراف معياري 0.94 وحسب الباحثان هو دليل على أن الجمعية تسعى جاهدة لاشباع الحاجات المادية للفئات المستفيدة، فعلى سبيل المثال القفف الغذائية الموزعة شهريا وصلت نسبتها إلى 65% وألبسة ولوازم مدرسية ....

ومن الدراسات التي تناولت البعد التنموي الترقوي في حياة الأسر ضمن اهتمامات الجمعيات الخيرية ، دراسة فطيمة حاجي ومُحمد حمو (حاجي و حمو، 2016)، الذي كان في شكل مقال بعنوان: دور الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر- دراسة حالة ولاية برج بوعرييج- حيث تناولت الدراسة جمعيات خيرية على مستوى ولاية برج بوعرييج، من خلال الأطقم المسيرة التي توزعت بين رؤساء الجمعيات، الموظفون ومدبروا المشاريع حيث شملت 80 مفردة ، وقد اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة، واستخدم فيها الاستمارة ، حيث أجريت الدراسة بداية من 2017/10/01 إلى غاية 2018/03/01 وقد كانت بعض نتائجها موافقة للدراسة الحالية فيما تعلق بعمل الجمعيات على تنمية وترقية حياة الأسر ويظهر ذلك من خلال تفسير القائمين للدراسة لنتائج الدراسة بعد تسجيل درجة مرتفعة مما يفسر تركيز الجمعيات على تجسيد هدف القضاء على الفقر لتحقيق الرفاهية.

أما فيما تعلق بعمل الجمعيات الخيرية محل الدراسة على التمكين الاقتصادي الذي يعني تبني الاستراتيجية أو التوجه الذي يمكن بواسطته مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتحكم في ظروفها وتستطيع انجاز أهدافها وهكذا تكون قادرة على العمل في ميدان إنتاجي معين لمساعدة نفسها وغيرها على زيادة مستوى معيشتها (الحليم، 2023) وكذا الاستقلال المادي للأسر التي تكفلهم بل يتعدى التفكير إلى إحداث نقلة يتم انطلاقا منها تحويلهم من طالبين للخدمات والمساعدات إلى مساهمين مع هذه الجمعيات في التكفل بالمحتاجين، وهذا الجانب يعتبر لب عملية التنمية والترقية الاجتماعية في معناها الشامل للمجتمع. غير أن الرؤية المختلفة بين الجمعيات لهذا المجال وتطبيقه ميدانيا كان محدودا وهذا من خلال نسبة المشاريع المسجلة التي بلغت في عمومها 08.40% مع اختلاف النسب كما ذكرت سابقا ما يعبر عن نمط تسيير كلاسيكي للعمل الخيري عكس النتائج المتوصل إليها في دراسة كل من غادة الشتيوي وخالد الطميم الموسومة بـ

اسهامات الجمعيات الخيرية في التنمية المستدامة في الأردن التي كشفت أن وزارة التخطيط قامت بتمويل 54.5% من المشاريع الخيرية، كما أظهرت النتائج أيضا بأن الإناث هن الأكثر نسبة من حيث في هذه المشاريع فقد بلغت نسبتهم 80.6% وتعود أسباب ارتفاع هذه النسبة مقارنة بالذكور حسب الدراسة ذاتها إلى التغير الاجتماعي والثقافي في نظرة المجتمع إلى المرأة فيما تعلق بالمشاريع الإنتاجية المدرة للدخل بالإضافة إلى سعي المرأة إلى إعالة أسرهما والمساعدة في تلبية احتياجاتهما (الشتيوي وطميم، 2022) (الشتيوي و طميم، اسهامات الجمعيات الخيرية في التنمية المستدامة في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها، 2022)

فاستحداث فكرة المشاريع المنتجة تمويلا ومرافقة ضمن استراتيجيات عمل الجمعيات الخيرية رغم محدوديتها وحدائتها لا يزال خيارا حديثا وفي طور التجربة، فعلى سبيل المثال قامت جمعية ايثار لرعاية الأيتام بتطبيق مشروع الأسرة المنتجة بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأسر وقد مولت ما نسبته 20.00% من المشاريع لدى الفئة المدروسة وهي بذلك تتوافق مع دراسة غادة بنت عبد الرحمان الطريف (الطريف، 2018)، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمان، المملكة العربية السعودية، بعنوان إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة، التي توصلت إلى تأكيد إسهام الجمعيات الخيرية من خلال برامجها في التنمية المستدامة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 2.52 وبانحراف معياري 0.79 وهي تقع ضمن نطاق الفئة التي أجابت بنعم على الدور الايجابي للجمعيات في التنمية وتشمل مجموعة من المؤشرات كتحسين المستوى المعيشي والمساهمة في إيجاد حل للديون ودعم المشاريع الصغيرة وتقديم برامج التأهيل المهني.

الفرضية الجزئية المتعلقة بالخدمات الصحية والتي صيغت كما يلي: تمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية من خلال خدماتها الصحية.

في باب الخدمات الصحية تؤكد البيانات المتحصل عليها أن الجمعيات الخيرية تعمل على محور الخدمات المادية المتعلقة بالجانب الصحي وهو ما ظهر في تكفلها بمصاريف الفحوصات الطبية التي بلغت نسبة المستفيدين منها 69.60% ، وبدرجة أقل الخدمات المتعلقة بالأدوية التي كانت نسبتها 40.00% فقط وذلك لارتباطها بمتغيرات وظروف أخرى مثل نوعية الأدوية المطلوبة للأمراض الخاصة، إضافة إلى ارتباط هذا النوع من الخدمات بمصدر الأدوية (الاستيراد) كما أن أحد أسباب ورود هذه النسبة بهذا الشكل هو أن كل

هذه الجمعيات تعتبر الخدمات الصحية إحدى محاورها وأن هناك من الجمعيات من تخصصت في المجال الصحي هذا كله رغم أهمية نسبة المستفيدين، كما عملت الجمعيات الخيرية على التكفل بنفقات التحاليل الطبية بصفة معتبرة قاربت نصف العينة المدروسة حيث بلغت نسبة من تكفلت بهم في هذا الجانب 46.00% .

جاءت نتائج الدراسة الحالية موافقة لنتائج الدراسة المذكورة سابقا والمنجزة من طرف الباحثين كوندرة سلمى وبن سباع صليحة (سلمى و بن سباع، 2019)، حيث أظهرت مساهمة الجمعية في البرامج المسطرة في الجانب الصحي بمتوسط حسابي كلي قدره 4.24 و 3.44 وانحراف معياري 1.03 والذي يشير إلى درجة مرتفعة على مقياس ليكرت الخماسي وهو دليل على جهود الجمعية في المجال الصحي كما يترجم أيضا اهتمامها بضمان حالة صحية جيدة للفئات المتكفل بها بانتهاج كل الطرق المتاحة التي من شأنها تحقيق التغطية الصحية وضمانها.

وتقاطعت الدراسة الحالية مع دراسة غادة بنت عبد الرحمان الطريف في تأكيد قيام الجمعيات الخيرية بتقديم أوجه مختلفة للخدمات الصحية (الطريف، 2018)، بعنوان إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة، إلى الاهتمام بالحياة الصحية باعتبارها شرطا أساسيا للتنمية الفردية أو المجتمعية لذا أخذت على عاتقها ضمن تحمل مسؤوليتها الاجتماعية توفير الأدوية والأجهزة الطبية وهي الخدمة التي سعت الجمعيات الخيرية محل الدراسة تقديمه ولو بشكل نسبي ومتفاوت بينها، تراوح بين ما يقرب من ثلث العينة المدروسة لدى جمعية دنيا الخير و 02.00% كحصيلة لجمعية جنان الخيرية، أما عن نسبة هذه الخدمة للجمعيات مجتمعة فقد بلغت 13.60%، والأمر ذاته ينطبق على تكفلها بنفقات العمليات الجراحية التي سجلت فيه نسبة عامة وصلت 18.40% مع تسجيل أداء معتبر لجمعية العطاء للكافل الاجتماعي بتكفلها بنصف عينة الدراسة أي 50.00%، كما أن دراسة غادة بنت عبد الرحمان الطريف سجلت اهتمام الجمعيات الخيرية بتقديم أوجه المساندة الاجتماعية لأرباب الأسر وذويهم.

الفرضية الجزئية المتعلقة بالجانب التربوي التوعوي والتي صيغت كما يلي: تمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري من خلال خدماتها التربوية التوعوية.

بعد قراءة نتائج الدراسة الميدانية التي توضحت من خلالها الاستراتيجية التي تتعامل بها الجمعيات الخيرية مع محور التوعية الاجتماعية لمنتسبيها ومدى اعتبارها ضمن أولوية ذات أهمية، تبين وجود اختلاف بين هذه الجمعيات في التعاطي مع ترتيب هذا النشاط تراوح بين المدرج في مركز دائرة الاهتمام ومحيطها، الأمر الذي أثر على النتيجة النهائية للدراسة لكل الجمعيات والتي أظهرت اهتماما ضعيفا من قبل هذه الأخيرة بهذا الجانب. مثال ذلك ما ظهر في الجدول رقم 20 والمتعلق بنشاط المحاضرات المنظمة من طرف الجمعيات تتناول فيها مواضيع مختلفة، حيث كانت نسبة المستفيدين منه 28.00% فقط والتي يمكن اعتبارها دون المتوسط مقارنة بغير المستفيدين التي فاقت 72.00%، وترجع بعض أسبابها إلى تركيز الجمعيات على الخدمات المادية والمالية والمساعدات العينية واعتبار بعضها هذا النوع من الأنشطة ثانويا مع العلم أن عددا منها تقوم بتنفيذ رزنامة سنوية للمحاضرات بمضامين متنوعة.

في نفس السياق تسجل الدراسة مشاركة ضعيفة للأسر في التظاهرات المنظمة من طرف الجمعيات حيث بلغت نسبة المشاركة 16.40% وهي تعود للأسباب نفسها التي ذكرت سابقا في النشاط الخاص بالمحاضرات فكانت نتائج ذلك سلبية في صفتها الشاملة وصلت إلى 83.60%، كما حرصت بعض الجمعيات محل الدراسة على تقديم خدمات توعوية نوعية تمثلت في المرافقة الأسرية بغرض تجاوز صعوبات معينة أثرت على سيرورة حياتها، أو يتوقع ذلك سواء كانت هذه الصعوبة داخلية (داخل الأسرة) أو اجتماعية حيث بلغت نسبة الاستفادة 30.00%، وهي تبقى في خانة التقييم الذي يحتاج لتوجيه الاهتمام إليه من طرف الجمعيات وترجع هذه النسبة لأسباب مختلفة المنشأ، فمنها ما تعلق بالجمعية ونظرتها لهذه الخدمة بتصنيفها ذات أهمية بعد التكفل المادي والعيني وكذا ظروف تنفيذها التي تواجه صعوبة توفير التأطير المتخصص والمتمكن في هذا المجال سيما ما كان بصيغة المتطوع الملتزم بالتنظيم والتغطية، ومدى مناسبة ذلك لأوضاع هذه الحالات المحتاجة لهذه الخدمات. ومن الأسباب ما تعلق بالفئة المستهدفة التي تتعامل بكثير من التحفظ والحذر نظرا لطبيعة المجتمع وكيفية تعاطيه مع هذه المواضيع التي يعتبرها من قبيل الخصوصية الشديدة خاصة إذا

تعلق الأمر بالمواضيع الأسرية لاعتبارها أمرا يتم حله في دائرة الأسرة الضيقة أولا لتتوسع الدائرة على أن لا تتعدى الأسرة الكبيرة إلا ما ندر من الحالات التي تعذر فيها مراعاة ذلك.

يبقى الاجتهاد في تنويع استراتيجيات العمل والمبادرات المتنوعة محل اختلاف بين الجمعيات الخيرية في استحداث أنواع من الأنشطة والخدمات، آملة من خلالها المساهمة في تحقيق تنمية وترقية الوعي الذي يعتبر احد الأهداف التربوية التي ستعكس على الحياة الأسرية، بداية بمن هم في سن الطفولة عن طريق اكتساب الخبرات المختلفة بالاحتكاك بالآخرين وذلك بتطبيق التربية الجماعية في المخيمات الترفيهية المجانية التي تنظمها هذه الجمعيات الخيرية والتي كانت نسبة الاستفادة فيها ضعيفة كما تؤثر لها معطيات الدراسة الميدانية المقدرة بـ 12.80% فقط، وهي تشترك في الأسباب مع سابقتها بالإضافة إلى التكاليف الكبيرة لتنظيم هذا النشاط مما جعل بعضها ينتهجون نموذجا خاصا تمثل في امتلاك مخيم خاص بالجمعية بغرض ضمان تنفيذه بأقل التكاليف وكذا توسيع عدد المستفيدين منه وهو ما سعت إليه الجمعية الخيرية إثثار لرعاية الأيتام .

خلاصة عامة لمناقشة الفرضية الأولى المصاغة كما يلي: تمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها

الاجتماعية في بعدها الخيري بمؤشراتها الثلاثة.

يتضح من خلال استعراض نتائج الدراسة الميدانية أن مؤسسات العمل الخيري ممثلة في الجمعيات الخيرية تسعى إلى تقديم جملة من الخدمات قصد المساهمة في التنمية الاجتماعية عموما من خلال الاهتمام بترقية الحياة الأسرية على وجه الخصوص وهذا تجسيدا لالتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية ، غير أن الملاحظ أن نسبة معتبرة منها تركز بدرجة كبيرة على تقديم الدعم المادي والعيني للمستفيدين. تجدر الإشارة إلى أن العمل وفق هذه الاستراتيجية يعد أحد معوقات العمل الخيري لأن ذلك يتطلب بالضرورة زيادة الدعم المالي لها حتى تستطيع أن تفي باحتياجات المستفيدين من خدماتها المادية والعينية وهو بذلك يرهن وجوده الفعال. كما يفتح الباب أمام تزايد عدد الطالبين للخدمات من هذا النوع بشتى أنواعها مما يجعلها تعاني من الفاعلية في الميدان، الأمر الذي يعتبر أيضا من الصعوبات التي تواجه الجمعيات الخيرية في تحقيق أهدافها، وهو ما توصلت إليه الدراسة التي قامت بها كل من فطيمة حاجي ومُجد حمو (حاجي وحمو، 2016)، نشرت نتائجه في مقال بعنوان: دور الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر- دراسة حالة ولاية برج بوعريبيج- حيث

كانت نتيجة المتوسط الحسابي 3.44 وقيمة الانحراف المعياري 0.54 ما يفسر نجاعة برامج الجمعيات الخيرية بصفة عامة، غير أن تبني فكرة البعد التنموي في الأنشطة جاءت نتائجه منخفضة ما يدل أن الجمعيات الخيرية تركز على الأعمال الخيرية والرعاية، وهذا ما يؤكد أن نوعية البرامج والمناشط التي تنفذها الجمعيات تساهم بصورة محدودة في الحد من ظاهرة الفقر (حاجي وحمو، 2016).

وتوصلت دراسة غادة بنت عبد الرحمان الطريف (الطريف، 2018)، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمان، المملكة العربية السعودية، بعنوان إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة، إلى تأكيد إسهام الجمعيات الخيرية من خلال برامجها في التنمية المستدامة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 2.52 وانحراف معياري 0.79 وهي تقع ضمن نطاق الفئة التي أجابت بنعم على الدور الإيجابي للجمعيات في التنمية وتشمل مجموعة من المؤشرات كتحسين المستوى المعيشي والمساهمة في إيجاد حل للديون ودعم المشاريع الصغيرة ومعالجة ظاهرة التسرب الدراسي وكذا تقديم برامج التأهيل المهني إضافة إلى توفير الأدوية والأجهزة الطبية وتقديم أوجه المساندة الاجتماعية لأرباب الأسر وذويهم وغيرها....

وقد وافقت هذه المعطيات ما توصلت إليه الدراسة الحالية في صيغتها العامة في ما تعلق بالبعد الخيري وما تضمنه من مؤشرات مادية، صحية وتربوية وتوعوية تثقيفية من خلال الاستجابات المتحصل عليها حيث تبين جليا سعي الجمعيات الخيرية إلى تنمية وترقية الحياة الاجتماعية للأسر الجزائرية في شتى مناحي الحياة انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية التي تحملتها أخلاقيا وقانونيا، سواء تعلق الأمر بالناحية الاقتصادية المادية كإيجاد دخل لها من خلال التأمين المباشر له أو عن طريق تجسيد فكرة مشروع الأسرة المنتجة بين المتكفل بهم وتشجيعهم بمنحهم قروضا دون فائدة يسدونها على أقساط وفق رزنامة زمنية قابلة للتعديل تراعي في ذلك ظروف الأسرة وكذا عائدات المشروع، كما سعت الجمعيات إلى إبرام اتفاقيات مع الهيئات الوصية لتكوين من يرغب في اكتساب حرفة أو مهنة في شتى التخصصات المطلوبة في سوق الشغل.

عملت الجمعيات أيضا حسب نتائج الدراسة على الاهتمام بالصحة العامة للأسر لأنه يصعب أن نتوقع مشاركة إيجابية وحضورا اجتماعيا وتحملا للمسؤولية الشخصية والأسرية والاجتماعية، كتحقيق مردود مادي واستقلال اقتصادي لمن يعاني من الأمراض بشتى أنواعها سواء كانت عضوية أو نفسية أو اجتماعية

سيما من الفئات الاجتماعية الهشة ( فقرا ومعوزين، مرضى أو أيتام وأرامل ...)، ومواصلة لممارسة هذه الجمعيات الخيرية لمسئوليتها الاجتماعية اتجاه الفئات التي تقوم على رعايتهم في الجانب الصحي توجهت إلى ابرام اتفاقيات مع مختلف الهيئات الصحية العامة والخاصة لصالح هذه الأسر، بالإضافة إلى توفير الأدوية والمستلزمات الطبية بصفة مباشرة عند الاستطاعة والاقتضاء.

### خلاصة مناقشة الفرضية الأولى:

نستخلص مما سبق ان الجمعيات الخيرية التي تم دراستها بولاية الوادي سواء كانت ذات طابع محلي(بلدي) أو ولائي قد التزمت بصفة عامة بممارسة مسؤوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري حسب أغلب التصنيفات بما فيها تصنيف كارول (المسؤولية الخيرة أو الانسانية)، فهي تشترك في الطابع الاجتماعي لخدماتها الذي يتعلق اجمالا بالحياة اليومية ومتطلباتها المباشرة مع تسجيل اختلافات بينها من حيث الطريقة المتبعة في تأمينه أين توجهت بعض هذه الجمعيات إلى الاكتفاء بتوزيع المساعدات العينية المحصلة دون سواها(مساعدات مالية او مادية كالأجهزة الإلكترونية والأفرشة والأغطية وتوفير الأدوية والمساهمة في تغطية الجانب الصحي للمحتاجين من خلال توفير الأدوية والتكفل بالفحوصات الطبية العامة والخاصة إضافة إلى توفير الوسائل الطبية الضرورية كالكراسي المتحركة والعكاكيز المساعدة على المشي وكذا أجهزة التنفس الاصطناعي عند الضرورة، كما قدمت دعما ماديا معتبرا وبصفة محدودة لبعض الأسر تمثل في ترميم بعض البيوت التي كانت في حالة غير قابلة للسكن، فيما أخذ بعضها الآخر اتجاهها استثماريا تقوده وترافقه الجمعية وينفذه المنتسبون إليها ممن يحملون أفكارا لمشاريع مصغرة قابلة للتجسيد كطريق إلى التمكين الاقتصادي الذي يساهم في نقلهم من مكفول إلى مساهم مع الجمعية في كفالة المحتاجين.

فيما عملت بعضها في ذات البعد على الجانب المعنوي للمكفولين عن طريق الاهتمام بالترفيه كآلية لتحقيق التوازن والاستقرار النفسي وغرس الايجابية في التفكير والاندماج الاجتماعي، فخصصت ضمن أنشطتها مجالا للرحلات والمخيمات للصغار وكل ما يخدم هذا الجانب عموما.

اجمالا يتضح أن نتائج الدراسة الميدانية تحقق فرضية الدراسة الأولى التي صيغت بطريقة تقريرية مفادها

ان الجمعيات الخيرية تلتزم بمسئوليتها الاجتماعية في بعدها الخيري (المسؤولية الخيرية)

2\_ عرض النتائج ومناقشتها وتحليلها للفرضية الثانية المصاغة كما يلي: تمارس الجمعيات الخيرية مسؤوليتها الأخلاقية.

استخدمت في هذه الدراسة استمارة المقابلة مع السادة والسيدات رؤساء الجمعيات الخيرية حيث احتوت على سبعة (07) أسئلة مفتوحة تدور في محور البعد الأخلاقي أو المسؤولية الأخلاقية في تسميات أخرى تقودنا الإجابة عنها إلى الوصول إلى اكتشاف مدى ممارسة وتطبيق هذا البعد من طرف الجمعيات الخيرية محل الدراسة في تسيير نشاطاتها مع كل الأطراف والمتدخلين (الموظفون والمتطوعون، المانحون والمتبرعون وأخيرا المستفيدون) وسيتم عرض النتائج المتوصل إليها بالوقوف على الأفكار الواردة في إجابات رؤساء الجمعيات على كل سؤال كما يلي:

#### السؤال: ما المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الجمعية في تسيير نشاطاتها؟

من خلال الإجابات المتحصل عليها في المقابلات مع السادة رؤساء الجمعيات الخيرية، يمكن تسجيل إجماع على عدد من المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الجمعيات الخيرية المدروسة، والتي تشكل مجموعها الإطار الأخلاقي والمؤسسي المنظم لعملها. فقد تمثلت هذه المبادئ في معيار المصادقية والشفافية والوضوح في كل المعاملات، سيما المالية منها، حيث أن ثقة المتبرعين والمجتمع هي رأس مال هذه الجمعيات. فكل النشاطات يتم التخطيط لها وتنفيذها بكل شفافية وإفصاح، فلا شيء يتم دون المصادقة عليه من مكتب الجمعية، وكذلك أعضاء الجمعية العامة، وكذلك المتبرعين الدائمين، مما يضمن الرقابة المتعددة المستويات ويحد من الانفراد بالرأي أو التصرف.

يلي ذلك انتهاج العمل الجماعي في التخطيط والتنفيذ والعمل بمبدأ التشاور، فلا تكون القرارات فردية بل كل قرار يخص نشاطات الجمعية يخضع للتشاور والتصديق الذي يكون بالأغلبية. هذا المبدأ لا يقوي فقط شرعية القرارات داخلياً، بل يغنيها بوجهات نظر متعددة، مما يزيد من فرص نجاحها ويقلل من نسبة الخطأ. كما تكرر ذكر مبدأ العدل والإحسان الذي تطبقه الجمعيات الخيرية في ترتيب الملفات المقدمة لطلب المساعدات حسب الأولوية والأحقية، والابتعاد عن المحاباة والتعامل وفق اعتبارات خاصة جهوية أو جنسية أو

فكرية. هذا المبدأ هو حجر الزاوية في تحقيق الرسالة الاجتماعية للجمعيات، حيث يضمن وصول الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين دون تحيز.

إضافة إلى هذه المبادئ المتفق عليها، وردت في إجابات السادة رؤساء الجمعيات قيمة أخلاقية أخرى تمثلت في المحافظة على كرامة المحتاجين والالتزام بصون أعراضهم، وعلى وجه الخصوص فتى الأرامل والمطلقات. هذا الالتزام يتجاوز تقديم المساعدة المادية ليشمل الطريقة الإنسانية التي تقدم بها، حفاظاً على المشاعر وعدم جرح كبرياء المستفيدين، مما يعكس فهماً عميقاً للبعد النفسي والاجتماعي للفقير.

وفي سعيها نحو التطوير، ابتعدت بعض هذه الجمعيات عن العشوائية والنمط التقليدي في التسيير واعتمدت النهج العلمي فيه، قصد التحكم الجيد في العمل الخيري مع الفاعلين وجعله أكثر نجاعة وقبولاً في المجتمع. كما برز مبدأ التخصص في ميدان خدمي معين والابتعاد عن العمل الشمولي الذي قد يقلل من فعالية العمل الخيري، حيث يسمح التخصص بتجميع الخبرات وتطوير أدوات أكثر فعالية في مجال محدد، بدلاً من التشتت في مجالات متعددة.

وقد انفردت بعض هذه الجمعيات بمبدأ خاص بعنوان الشرعية، سواء كانت شرعية فقهية تمثلت حسب رؤسائها في عدم مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية في مصادر التمويل وأنشطة الصرف، أو الشرعية القانونية التي تكون باحترام القوانين والتنظيمات التي سطرتها الدولة لتنظيم العمل الخيري والمجتمعي. هذا المبدأ المزدوج يضمن للجمعية قبولاً واسعاً في المجتمع واحتراماً من قبل الدولة.

إضافة إلى ذلك، تم ذكر آلية تقييم الأداء الذي يلي كل نشاط، حيث يجتمع أعضاء المكتب لتقييم الأعمال والنشاطات، بهدف معرفة الآثار المترتبة عنها سواء كانت إيجابية أو سلبية لتكوين الخبرة والاستفادة من التجارب الفاشلة، وتثبيت التجارب الناجحة. وأخيراً، تعتبر الإعانة حسب القدرات المتاحة والمتوفرة وعدم التحمل فوق الطاقة توجهاً لواحدة من الجمعيات المدروسة وأحد مبادئ عملها، مما يعكس واقعية في التخطيط وحرصاً على استدامة العمل وعدم تعريضه للمخاطرة.

**الخلاصة:** تُظهر المبادئ المعلنة من قبل رؤساء الجمعيات وجود وعي متقدم بأخلاقيات العمل الخيري ومتطلبات الحوكمة الرشيدة. فهي تشكل نظاماً متكاملًا يبدأ بالشفافية المالية كأساس للثقة، مروراً بالعدل في

توزيع المساعدات كأساس للإنصاف، ووصولاً إلى احترام الكرامة الإنسانية كأساس للقيمة. إن تبني نهج علمي وآليات للتقييم الذاتي يؤسس لثقافة مؤسسية تتعلم من أخطائها وتتطور باستمرار. ومع ذلك، يبقى التحدي الحقيقي في مدى ترجمة هذه المبادئ الراقية إلى ممارسات يومية ثابتة أمام ضغوط الواقع والاحتياج الهائل. كما أن التوازن بين "الشرعية الفقهية" و"الشرعية القانونية" يعكس سعيًا لتأصيل هوية الجمعيات في مجتمع يحمل قيمًا متعددة، فنجاح هذه الجمعيات لا يقاس بحجم المساعدات فقط، بل بمدى تجسيدها العملي لهذه المبادئ التي تضع الإنسان في مركز اهتمامها.

**السؤال: هل تتبع الجمعية سياسات وإجراءات محددة للإبلاغ عن أي انتهاكات أخلاقية أو سلوك غير ملائم من قبل موظفيها؟**

من خلال تحليل إجابات رؤساء الجمعيات الخيرية حول سياسات الإبلاغ عن الانتهاكات الأخلاقية، يتضح وجود حرص مؤسسي على حوكمة الأداء والحفاظ على السمعة المجتمعية. إذ تدرك هذه الجمعيات أن ثقة المجتمع تمثل رأس مالها الأهم، وأن أي خلل سلوكي من قبل العاملين أو المتطوعين قد يؤدي إلى تآكل هذه الثقة بشكل يصعب إصلاحه.

قصد تحكيم الجمعيات الخيرية المعنية بالدراسة في أداء موظفيها أو المتطوعين الذين ينشطون تحت اسمها، إيماناً من مسيرتها بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم، سطرت كل منها استراتيجيات اشتركت أغلبها في الاصغاء للمواطنين والممولين والمتعاطفين والمحتاجين والسلطات المحلية والأمنية. بالإضافة إلى ذلك، أولت الجمعيات أهمية للاستقبال اليومي للإبلاغ عن أي انتهاك من الموظفين أو المتطوعين، مع تخصيص سجل للشكاوى والاقتراحات على مستوى مقراتها، يتم مراقبته بصفة دائمة قصد معالجة الوضعيات التي تم التبليغ عنها في حينها، منعا لتفاقم الممارسات التي قد تؤثر على صورة الجمعية وبالتالي عملها بصفة عامة. هذا المنهج العملي يعني كل من له علاقة انتساب مباشرة بالجمعية بما فيهم الزوار الذين يترددون على مقرها.

كما اجتهدت بعض هذه الجمعيات في الاقتراب أكثر من منتسبيها من خلال تخصيص مجالس دورية مع الأراجل يحكين فيها انشغالاتهن عموماً، بما في ذلك ما له علاقة بأداء الفرق العاملة في الجمعية. هذه المبادرة الاستباقية تعكس فهماً عميقاً لطبيعة الفئات المستفيدة، خاصة تلك التي قد تتردد في تقديم شكاوى

رسمية بسبب الوضع الاجتماعي أو الخوف من فقدان الدعم. فهي تحول عملية الرقابة من إجراء بيروقراطي إلى قناة اتصال إنسانية مباشرة.

ومن الجمعيات من عمدت إلى تطبيق الرقابة الصارمة التي يمارسها أعضاء المكتب على أداء الموظفين، مع استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بشكل فعال. فقد قامت بعضها باستحداث صفحة فيسبوك خاصة بكل جمعية يمكن من خلالها تلقي الشكاوى والتبليغ عن أي انتهاك أو تجاوز قام به الموظف أو المتطوع، إضافة إلى الاعتماد على الرسائل النصية التي تصل الجمعية عبر أرقام الهواتف المعلنة. هذا التعدد في قنوات التواصل يسهل عملية الإبلاغ ويوسع نطاق الرقابة المجتمعية.

أما فيما يخص آليات المعالجة، فتقوم الجمعية بعد تأكدها من ارتكاب الانتهاكات والسلوكيات غير الملائمة من قبل الموظف بعقد جلسة مع المعني بحضور رئيس الجمعية وبعض الأعضاء لتمكينه من شرح الموقف وضمان حق الدفاع. فإن ثبتت شبهة التورط، يقوم أعضاء المكتب باتخاذ الإجراء المناسب حسب الحالة، والذي قد يصل إلى الفصل في الحال. وقد حدث ذلك بالفعل لإحدى الجمعيات مع موظفتين، مما يؤكد جدية هذه السياسات وعدم كونها حبراً على ورق. هذه الآلية التدرجية توازن بين ضرورة الحزم في تطبيق المعايير الأخلاقية وبين ضمان العدالة والإجراءات النظامية في التعامل مع المشتبه بهم.

**الخلاصة:** تكشف آليات الإبلاغ عن الانتهاكات المعمول بها في الجمعيات الخيرية عن تطور ملحوظ في ثقافة الحوكمة والمساءلة الداخلية. فالجمع بين القنوات التقليدية (السجلات الورقية، الجلسات المباشرة) والحديثة (منصات التواصل الاجتماعي) يخلق شبكة رقابية شبه شاملة. كما أن تبني منهجية متدرجة في المعالجة - تبدأ بالتحقيق وتنتهي بتطبيق عقوبات قد تصل إلى الفصل - يضفي الطابع المؤسسي على عملية الضبط الداخلي. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر في ضمان الحياد التام أثناء التحقيقات وعدم تأثير العلاقات الشخصية على القرارات التأديبية، خاصة في المجتمعات الصغيرة حيث تكون الروابط الاجتماعية متشابكة. فنجاح هذه السياسات لا يقاس فقط بعدد الحالات التي تم معالجتها، بل بقدرتها على خلق بيئة رادعة للانتهاكات تشعر فيها الفئات المستفيدة بالأمان والاحترام، ويشعر فيها الموظفون بالمسؤولية والمراقبة الذاتية.

السؤال: كيف يتم تقييم أداء موظفي الجمعية من حيث الالتزام بالمعايير الأخلاقية والأخلاقيات

المهنية؟

يرتبط هذا السؤال ارتباطاً وثيقاً بسابقه الذي تعلق بالطرق التي وضعتها الجمعيات الخيرية للتبليغ عن الانتهاكات، حيث يكمل الصورة من خلال التركيز على آليات التقييم الداخلي المنتظم. فبينما يمثل الإبلاغ عن الانتهاكات نظاماً سلبياً يعتمد على رصد الأخطاء بعد وقوعها، يأتي تقييم الأداء الأخلاقي كمنهج استباقي يهدف إلى تعزيز الالتزام ومنع الانحراف قبل حدوثه. وهذا الثنائي - التقييم الداخلي والإبلاغ الخارجي - يشكلان معاً نظاماً متكاملًا لضمان النزاهة.

يظهر من إجابات المسيرين حرص هذه الجمعيات على التقييم الداخلي مدى التزام عناصرها بالمعايير الأخلاقية في العمل، الأمر الذي اتفق عليه كل المسيرين حيث يعتبرونه من أهم المعايير على الإطلاق. ويتعلق هذا التقييم بشكل أساسي بملاحظة تعامل الموظفين مع المواطنين المترددين على مقرات الجمعية، باعتبار أن هذا التعامل هو الواجهة المباشرة التي تترجم قيم الجمعية إلى ممارسة عملية. تتم هذه الرقابة من قبل أعضاء المكتب لأداء الموظفين والمتطوعين عن طريق الملاحظة اليومية والتقييم المستمر، الذي يتوج في بعض الجمعيات في شكل محاضر رسمية يشترط فيها موافقة ثلثي الحضور لضمان الموضوعية والشفافية في عملية التقييم.

ولم تقتصر آليات التقييم على الجانب الرقابي فقط، بل اعتمدت العديد من الجمعيات أسلوب النصح والإرشاد المستند إلى مرجعية دينية. فمن خلال التناول الديني للعمل الخيري، يكون هناك تذكير مستمر بأن العمل الجمعوي الخيري، مما يحبه الله ويفتح أبواب الخير لصاحبه إن اتقاه وأتقن عمله، ولو تقاضى عليه الموظف أو الموظفة أجراً مادياً. هذا الأسلوب يعتمد على استدعاء الضمير الديني كحافز داخلي أقوى من أي رقابة خارجية.

وقد انتهجت بعض الجمعيات منهجاً أكثر عملية في التكوين الدائم لأعضاء الفريق عن طريق اختبارات مبرمجة مسبقاً توضع فيها الموظفة دون علمها، خاصة فيما يتعلق بالأمانة وحفظ أسرار العمل مع الفئات الهشة مثل الأرمال والأيتام. هذه الاختبارات الميدانية تهدف إلى قياس درجة الالتزام الأخلاقي في مواقف تحاكي الواقع، مما يوفر مؤشرات دقيقة على سلوكيات الموظفين عندما يشعرون بعدم المراقبة.

كما أن التكوين لدى بعض الجمعيات الخيرية يتطلب فتح باب النقاش مع الموظفين عن طريق الاستماع لمختلف الانشغالات والاقتراحات لتطوير العمل الخيري. هذا النهج التشاركي لا يقتصر على تقييم الأداء فقط، بل يتحول إلى فرصة للتعلم المؤسسي وتحسين بيئة العمل.

وقد نحت جمعيات أخرى منحى إدارياً أكثر تنظيماً من خلال تفعيل دور رؤساء المصالح ورؤساء الفروع الذين يقومون بالتبليغ عن أي انتهاكات إلى مكتب الجمعية ممثلاً في رئيسه أو الكاتب العام أو النائب. كما أن التقييم يتم من خلال الوقوف على مدى التزامهم بالعمل المنوط بهم كل في حدود تخصصه، مع الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة المهنية إلى جانب النزاهة الأخلاقية. وتتميز هذه الطريقة بأنها تحول التقييم الأخلاقي من مجرد ملاحظات عابرة إلى عملية إدارية منهجية.

أما الآلية الأكثر ديمقراطية فتتمثل في الاعتماد على آراء المستفيدين أنفسهم عن طريق دفتر خاص بتدوين ملاحظاتهم واقتراحاتهم. هذه الآلية تمنح المستفيدين صوتاً مباشراً في تقييم أداء الموظفين، وتضمن أن يكون معيار "جودة الخدمة" كما يراها المستفيد هو المحك الحقيقي لأداء الموظف.

**الخلاصة:** تكشف آليات تقييم الأداء الأخلاقي في الجمعيات الخيرية عن نموذج متعدد المستويات يجمع بين الرقابة الإدارية والتربية الدينية والاختبارات العملية ومشاركة المستفيدين. هذا التكامل بين المناهج يعكس فهماً عميقاً لطبيعة العمل الخيري الذي يجمع بين البعد الإداري المحض والبعد القيمي والأخلاقي. غير أن فعالية هذه الآليات تبقى مرهونة بمدى الجدوية في التطبيق وعدم تحولها إلى إجراءات شكلية. كما أن اعتماد اختبارات "دون علم" الموظفين يثير تساؤلات أخلاقية حول حدود المراقبة واحترام خصوصية الموظفين. في النهاية، يبقى التحدي الأكبر هو تحقيق التوازن بين ضرورة الضبط الإداري وخلق بيئة عمل قائمة على الثقة المتبادلة، حيث يكون الالتزام الأخلاقي نابعاً من قناعة داخلية وليس مجرد استجابة لخوف من العقاب.

السؤال: كيف تطبقون هذه المبادئ في علاقاتكم مع أطراف العملية؟

أولا/ الموظفون والمتطوعون:

السؤال: ما هي المبادئ الأساسية التي تستند إليها الجمعية في اختيار موظفيها والمتطوعين معها؟

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي للعمل الخيري التطوعي، بالنظر إلى دوره المحوري في تنفيذ هذا النشاط الإنساني. إذ لا يمكن تصور عمل خيري فعال دون وجود عنصر بشري كفء وأخلاقي، مما يجعل عملية الاختيار هذه من أهم الركائز التي تحدد نجاح الجمعية أو فشلها. لذا تعمل الجمعيات الخيرية في اختيار عناصرها، سواء كانوا من الموظفين أو المتطوعين، على تطبيق معايير دقيقة يجب توفرها فيهم، انطلاقاً من إدراكها أن سلوك أي فرد ينتمي إليها ينعكس مباشرة على سمعتها ومصداقيتها.

ومن خلال إجابات السادة رؤساء الجمعيات، لمسنا حرصهم الشديد على توفر شروط أساسية، وبالإجماع تمثلت في اشتراط مقاييس أخلاقية تعتبر أساسية في التعامل بين أفراد المجتمع. فقد أولت جميع الجمعيات أهمية قصوى لصفات مثل السمعة الطيبة، والأمانة، والأخلاق الحسنة، مع تركيز خاص على اللباقة في التعامل مع الآخرين وحفظ أسرار الجمعية ومنتسبيها. ويتضاعف أهمية هذا الحرص عندما نعلم أن المحتاجين إلى خدمات الجمعية هم من الفئات الهشة التي تزداد مشكلاتها الحياتية كماً ونوعاً، مما يستدعي تعاملاً يمتاز بالمرونة وتطبق فيه المبادئ الانسانية الأساسية والمتمثلة في ضرورة الاحساس بأوضاعهم معنوياً واحترامهم وكنمان خصوصياتهم. ويكون التأكد من توفر هذه الصفات عبر آليات متعددة، أبرزها تقديم السيرة الذاتية للموظف أو المتطوع، تليها عملية التقصي والتحري الاجتماعي الميداني في محيط المتقدم، للتحقق من سيرته في حياته الأسرية والمجتمعية، وفي وظيفته إن كان موظفاً، أو في مساره الدراسي إن كان طالباً.

بالإضافة إلى الشروط الأخلاقية المذكورة سابقاً، جاء توفر شرط الحد الأدنى من الكفاءة المطلوبة في كل مجال عاملاً حاسماً في عملية الاختيار. والمقصود هنا الكفاءة في الميدان الذي سيتولى فيه الشخص مهمة ودوراً معيناً، سواء كان ذلك في الإدارة، أو التواصل مع المستفيدين، أو التنظيم اللوجستي. وهذا المنطق في الاختيار يقوم على مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لضمان فعالية العمل. ورغم أن بعض هذه الجمعيات تشترط وجود كفاءة مسبقة، إلا أنها تعمل في الوقت ذاته على ضمان التكوين المستمر والتدريب

الدائم لموظفيها والمتطوعين العاملين معها، خاصة منهم الجدد، سعياً لرفع مستوى أدائهم وتطوير مهاراتهم باستمرار.

ومن هذه الجمعيات من أضافت معايير أخرى تتعلق بوجود الموضوع ضمن دائرة اهتمامه مما ينعكس على خلق الدافع نحوه وتكوين سلوك إيجابي، مثل مبدأ النشاط والحيوية، والرغبة الحقيقية، والمبادرة الشخصية لدى المتطوع في خدمة أهداف الجمعية. فهي تدرك أن الحماس والدافع الداخلي غالباً ما يكونان وقوداً للإبداع والاستمرارية أكثر من الاعتماد على المؤهلات الرسمية فقط. كما تعتبر هذه الجمعيات أن وضع الموظف أو المتطوع أمام مواد النظام الداخلي ومبادئ العمل الخيري والتطوعي للجمعية، ليكون على علم تام بها، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بنودها والتقيدها، هي خطوة أساسية في عملية الاندماج المؤسسي.

وتسعى بعض الجمعيات إلى استعمال الوسائل التكنولوجية لتعزيز عملية الاختيار والمتابعة، من خلال استقبال آراء الناس من مختلف المناطق حول ممثلي الفروع والموظفين عبر صفحة الجمعية على مختلف المنصات الاجتماعية، وعن طريق الهاتف، بالإضافة إلى الاعتماد على تقارير دورية من رؤساء الفروع. هذه الآلية تخلق نظاماً للرقابة المجتمعية المستمرة، وتوفر تغذية راجعة قيمة عن أداء العناصر البشرية في الميدان، مما يمكن الإدارة من تقييمهم بشكل أكثر واقعية واستمرارية.

**الخلاصة:** تكشف معايير اختيار الموظفين والمتطوعين في الجمعيات الخيرية عن نموذج متوازن يجمع بين "الكفاءة" و"الالتزام الأخلاقي"، مع إدراج معايير سلوكية مثل "المبادرة" و"النشاط". هذا المزيج يعكس فهماً متقدماً لطبيعة العمل الخيري، الذي لا يحتاج فقط إلى مهارات تقنية، بل إلى قيم إنسانية، كما أن استخدام آليات مثل التحري الاجتماعي والتغذية الراجعة التكنولوجية يظهر سعياً لبناء ثقافة مؤسسية قائمة على الثقة ولكن مع التحقق. ومع ذلك، يبقى التحدي في كيفية قياس هذه الصفات الذاتية (كالأمانة والرغبة) بشكل موضوعي بعيداً عن الانطباعات الشخصية. كما أن الاعتماد على "السمعة الطيبة" في مجتمع محلي قد يكون أحياناً خاضعاً لاعتبارات غير مهنية، فنجاح عملية الاختيار لا يقاس فقط بجودة المعايير، بل بقدرة الجمعية على خلق بيئة عمل تحافظ على هذه القيم وتحفزها باستمرار، مما يضمن أن يتحول الاختيار الجيد إلى أداء مستمر متميز.

السؤال: هل توفر الجمعية برامج تدريبية أو توجيهية لموظفيها حول السلوك الأخلاقي والمبادئ

الأخلاقية التي يجب عليهم اتباعها؟ كيف يتم ذلك؟

بعد ما تبين من خلال الدراسة أهم المعايير التي تعتمد عليها الجمعيات الخيرية التي تمت دراستها في اختيار الموظفين والمتطوعين، ونظراً لأهمية العنصر البشري في استمرار العمل عموماً وعلى النحو الذي تسطره هذه التنظيمات، ركزت اهتمامها على عنصر تكوين هذه العناصر لجعل أدائها يتناسب مع أهداف الجمعية المتمثلة في خدمة الفئات المحتاجة، وبالتالي السعي إلى الرفع من جودة حياتها. هذا الاهتمام لا ينفصل عن المسؤولية الأخلاقية للجمعية، التي تلتزم من خلال هذه البرامج بالمبادئ الأخلاقية التي تضعها ضمن قانونها الأساسي، وقبل ذلك، ضمن إطارها القيمي والأخلاقي الأوسع.

وقد أجمعت كل الجمعيات من خلال رؤسائها على تطبيقها لعنصر التكوين للموظفين والمتطوعين على حد سواء، مع اختلاف الصيغ المعتمدة في ذلك، مما يعكس محاولة للتكيف مع الإمكانيات والرؤى المختلفة. فقد اعتمد عدد منها على "التكوين بالقدوة" أو النموذج، حيث يتم التدريب والتوجيه بشكل يومي غير رسمي، وذلك بأخذ الخبرة والمعرفة المباشرة دون أي تحفظ من أعضاء المكتب القدامى. هذا المنهج يقوم على فلسفة أن العمل الخيري، حسب من يتبنى هذا التوجه، "لا يوجد فيه ما تحفیه عن غيرك"، ويمكن إدراجه ضمن خانة التكوين المستمر أثناء الخدمة. فيه يتعلم المتدرب بالمشاهدة والممارسة كيفية التعامل مع المواقف العادية والمفاجئة، إضافة إلى التنبيه والإرشاد المباشر في الحالات التي تم التعامل فيها بتهاون أو عدم الالتزام بالمبادئ المنصوص عليها. وهنا يرى كل عضو قديم نفسه نموذجاً ناجحاً عندما يقتدي به الجديد في أداء مهامه، ولا يتوقف الشعور بالدور الإيجابي عند هذا الحد فقط، بل يسعى العنصر القديم سواء كان موظفاً أو متطوعاً للوصول بهذا العنصر الجديد إلى مستوى التزام أخلاقي أفضل ممن يقتدي بهم، عملاً بمبدأ "الدال على الخير كفاعله". وبهذا يتجسد الدور النفسي للعمل التطوعي الذي ذكر في المقاربة النظرية سابقاً، حيث يتحول الإرشاد إلى مكافأة معنوية للمرشد نفسه.

في حين تميل جمعيات أخرى إلى نهج أكثر تنظيماً، فتقوم بتنظيم دورات تدريبية متخصصة. ومنها من طبق ذلك بتناول موضوع "أخلاقيات المهنة" الخاصة بالموظفين بشكل منهجي، وهو ما يمكن إدراجه ضمن خانة التكوين المستمر ذو الطابع العلمي النظري، مع محاولة ربطه بميدان العمل عبر دراسة حالات عملية. بينما يقوم جزء منها بتطبيق "التكوين الأولي القاعدي" الذي يتركز حول بيان المبادئ الأخلاقية للعمل التطوعي الخيري مع الجمعية أثناء مقابلة الانتقاء الأولى. هذا النهج يهدف إلى تأهيل المرشح للعمل نفسياً وأخلاقياً منذ البداية، مع التأكيد على أهمية هذه المبادئ ووجوب الالتزام بها. وغالباً ما يتم إبراز أسلوب التشديد الذي قد ينجر عن التهاون وعدم الالتزام، والذي يصل إلى درجة الفصل من الوظيفة، ليكون ذلك عبرة لغيره ورادعاً لاستسهال هذه الأخطاء، مما يضع حدوداً واضحة منذ اللحظة الأولى.

ومن الجمعيات الخيرية من أخذت "المقاربة الدينية" مع المتطوعين والموظفين في عمليات التكوين والتدريب على أجدديات السلوك الأخلاقي في العمل الجماعي الخيري، باعتباره قيمة أخلاقية منبثقة من أخلاق الدين الحنيف. هذه المقاربة تستند إلى استدعاء الضمير الديني كحافز داخلي قوي للالتزام الأخلاقي.

في المقابل، تكتفي بعض الجمعيات، ربما بسبب ضيق الموارد، بتقديم برامج توجيهية موجزة قبيل كل نشاط خيري. ما يجعل تذكر التعليمات المقدمة في شكل مواعظ وإرشادات مركزة مفيداً، مستغلين عامل الزمن القصير وارتباطه المباشر بالنشاط لزيادة تركيز الموظفين وتمثلهم لهذه المبادئ والالتزام بها، مما يساهم في تطبيق المسؤولية الأخلاقية للجمعية الخيرية بصفة عامة.

**الخلاصة:** تكشف استراتيجيات التكوين في الجمعيات الخيرية عن سلم أولويات أخلاقي واضح، يحاول سد الفجوة بين "معرفة" الصواب و"ممارسة" الصواب. يتدرج هذا السلم من التلقين المبدئي إلى النمذجة الحية، مروراً بالتدريب النظري والتوجيه الديني.

يبرز التنوع في المناهج محاولة جمعية للبحث عن الصيغة الأكثر ملاءمة لطبيعتها ومواردها. إلا أن القاسم المشترك هو الإيمان بأن الأخلاق ليست معطى ثابتاً بل هي مهارة تحتاج إلى صقل مستمر. التحدي الأكبر يبقى في قياس الأثر الحقيقي لهذه البرامج على السلوك اليومي للموظفين، وتجنب تحولها إلى طقوس شكلية. فالنجاح الحقيقي يتحقق عندما تتحول هذه المبادئ من مجرد بنود في قانون أساسي أو توجيهات

لحظية إلى ثقافة مؤسسية راسخة تظهر تلقائياً في أدق تفاصيل العمل اليومي، مما يضمن حماية كرامة المستفيد واستدامة ثقة المجتمع.

**السؤال:** كيف تتم مراقبة عملهم تجنباً لاستغلال اسم الجمعية لأغراض لا تتماشى مع نشاطكم؟

بما أن العمل من إنجاز الإنسان، سواء كان متطوعاً أو موظفاً، قد تنازعه رغباته الشخصية حيث تدفعه إلى الإخلال ببعض التفاصيل الأخلاقية الواردة في اللوائح التنظيمية للعمل الخيري التي تم الاتفاق على بنودها مع الجمعية وتوضيحها إجمالاً وتفصيلاً، لذا كان طرح السؤال أعلاه لأخذ فكرة عن الطرق المتبعة من الجمعيات في ضبط العمل الخيري لدى موظفيها انطلاقاً من تحملها لمسئوليتها الأخلاقية تجاههم والمجتمع. إن هذه المسؤولية تنبع من حقيقة أن أي استغلال لاسم الجمعية لا يضر فقط بسمعتها، بل قد يقوض ثقة المجتمع بأسره في العمل الخيري، ويحرف المساعدات عن مسارها الصحيح نحو مستحقيها الحقيقيين.

فكانت إجابات السادة رؤساء الجمعيات الخيرية محل الدراسة تصب في قالب متقارب، مضمونه الاعتماد على الرقابة المباشرة مع اختلاف في التفاصيل والأدوات. فبعضها يعتمد بشكل أساسي على الإخباريات الواردة عبر الهاتف أو من خلال الأشخاص حول الانتهاكات المحتملة، والتي يتم التحقيق فيها فوراً واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالف. هذه الآلية التفاعلية تعتمد على اليقظة المجتمعية وتشجيع المبلغين، مما يجعل من البيئة المحيطة بالجمعية شريكاً في الرقابة.

بينما أكدت جمعيات أخرى عدم وجود آليات رقابية محددة ومكتوبة بشكل رسمي، وإنما يتم العمل على آلية الاصغاء والمتابعة اليومية لممارسات الموظفين من خلال الموجودين في مقراتها، وهو ما تم التعبير عنه بمصطلح "الضبط الإداري" المستمر. هذا النهج يعتمد أكثر على الملاحظة المباشرة والخبرة الشخصية للمشرفين في تقييم السلوكيات اليومية، وهو أسلوب أقل بيروقراطية لكنه قد يكون عرضة للذاتية.

وفي نهج استباقي واضح، تم التأكيد من قبل بعض المسؤولين على فكرة "أن أفضل رقابة تبدأ من نقطة الاختيار". حيث يتم التركيز على حسن اختيار أشخاص مخلصين بطبعهم، بعيدين عن الأنشطة السياسية أو الأغراض الشخصية الضيقة منذ البداية. وهذا يعكس قناعة بأن منع المشكلة من جذورها أكثر فعالية من معالجتها بعد وقوعها. كما يتم العمل بجد على شرح المبادئ والأخلاقيات التي تأسست عليها

الجمعية للموظفين الجدد، وترسيخ ثقافتها المؤسسية فيهم، بحيث يصبح الالتزام بها نابعاً من قناعة داخلية وليس خوفاً من الرقابة فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الجمعيات تضيف طبقة أخرى من الحماية من خلال تعزيز الشفافية في العمل ذاته، مثل توثيق عمليات توزيع المساعدات بشكل مفصل، مما يجعل الكشف عن أي انحراف أكثر سهولة. كما أن طبيعة العمل الجماعي والتقارير الدورية التي يقدمها الموظفون تشكل في حد ذاتها شكلاً من أشكال المراجعة المتبادلة.

**الخلاصة:** تكشف آليات المراقبة المتبعة في الجمعيات الخيرية عن تباين في النهج بين الرقابة التفاعلية القائمة على التبليغ، والرقابة اليومية المستمرة، وعلى نوع آخر من الرقابة الاستباقية التي تركز على الاختيار الجيد والتوعية. هذا التباين لا يعكس اختلافاً في الإمكانيات والهياكل التنظيمية فقط، بل أيضاً اختلافاً في الفلسفة الإدارية بين الثقة المسبقة في الأفراد مقابل ضرورة التأكد المستمر. ومع ذلك، يبدو أن النهج الأكثر فعالية هو ذلك الذي يجمع بين العناصر الثلاثة: اختيار الأشخاص المناسبين ذوي الضمير الحي، ثم بناء ثقافة مؤسسية أخلاقية تعزز هذا الضمير، وأخيراً وجود نظام رقابي رادع وشفاف للتعامل مع الحالات الشاذة. التحدي الأكبر يبقى في تحقيق التوازن بين خلق بيئة عمل مبنية على الثقة لا تشعر العاملين فيها بأنهم تحت المراقبة الدائمة، وبين ضمان عدم استغلال هذه الثقة للإضرار بمصلحة المستفيدين والجمعية على حد سواء.

**السؤال:** في حال ثبوت خروج الموظف أو المتطوع عن مبادئ عمل الجمعية، ماهي الإجراءات

المتخذة ضده؟

تبين من خلال إجابات رؤساء الجمعيات الخيرية حرصهم على تحمل مسؤوليتهم الأخلاقية على أكمل وجه، من خلال ضبط سلوك الموظفين والمتطوعين العاملين تحت مظلتهم. هذا الحرص ينبع من إدراكهم أن أي خروج عن المبادئ لا يمس فقط سمعة الفرد، بل يشكل خطراً على مصداقية الجمعية ككل، وقد يؤدي إلى تقويض ثقة المجتمع والمانحين، وهي رأس المال غير المادي الأكثر قيمة في العمل الخيري.

وقد أجمعت آراء المسؤولين على اتخاذ إجراء حازم في حال ثبوت المخالفة، والمتمثل في الفصل من العمل، مع الإشارة إلى أن هذا الإجراء يتم تنفيذه عبر مراحل متدرجة، في إطار منهجية تحاول الموازنة بين

ضرورة الحفاظ على الضوابط وإعطاء فرصة للإصلاح. كما تم التأكيد بشكل واضح على عدم اللجوء إلى المتابعة القضائية في الغالب، وتبني حل هذه المشاكل بطريقة ودية داخلية في حالة إثبات حصول التجاوز. هذا التوجه يعكس سعياً لحفظ كرامة الأطراف المعنية وتجنب الإضرار الإضافي بسمعتهم، ما لم تكن المخالفة ذات طابع جنائي واضح.

تبدأ عملية متابعة الوضعية عادة بمرحلة التنبيه الشفهي كإندازر أولي غير رسمي، يليه في حال التكرار التوبيخ الكتابي الذي يُوثق المخالفة ويشكل إنذاراً رسمياً. ثم تأتي مرحلة تجميد عضوية المعني وتوقيفه مؤقتاً بعد البت في القرار من قبل الجمعية العامة، مما يمنح فرصة للتحقيق المتأني. فيما تقوم جمعيات أخرى بتبني إجراءات أكثر تحديداً، فتعقد اجتماعاً للمعني مع رئيس الجمعية، يتم خلاله جمع الأدلة المادية التي تثبت تورطه، مع منحه فرصة كاملة لشرح موقفه وتبرير ارتكاب السلوك. هذه الخطوة بالغة الأهمية من الناحية الإجرائية والأخلاقية، فهي تضمن حق الدفاع وتجنب الوقوع في الظلم.

فإذا ثبت تورطه عن قصد، يتم الانتقال إلى قرار الفصل من الوظيفة دون تردد أو أسف عليه، حفاظاً على المصلحة العامة للجمعية ومستفيديها. وقد حدث ذلك في عينة من الجمعيات المدروسة، حيث قامت بتوقيف موظف أو متطوع لأكثر من مرة، مما يؤكد أن هذه الإجراءات ليست نظرية بل تُطبق على أرض الواقع. بل وصل الأمر لدى جمعيات أخرى إلى حد التوقيف الاستثنائي، وهو توقيف فرع بأكمله بعد ارتكاب أفراده لتجاوزات جماعية مثلة في الخروج عن الضوابط الأخلاقية واللوائح التنظيمية الواردة في القانون الأساسي، سيما ما يتعارض مع الجانب الأخلاقي للعمل الخيري. هذا الإجراء الحاسم ضد فرع كامل يُظهر أن حماية المبادئ قد تعلو فوق الاعتبارات التنظيمية عندما يكون الخطر.

**الخلاصة:** تكشف الإجراءات التأديبية في الجمعيات الخيرية عن نموذج يحاول التوفيق بين الحزم والمرونة. فالتدرج في العقوبات (من التنبيه الشفهي إلى الفصل) يمنح فرصة للتصحيح ويتناسب مع حجم المخالفة، بينما يضمن الإجراء الأخير (الفصل) حسم الأمور مع المخالفات الجسيمة والمتعمدة. كما أن رفض اللجوء إلى القضاء في معظم الحالات يعكس رغبة في "غسل الأخطاء والمفوات" داخلياً والحفاظ على الصورة العامة للعمل الخيري، لكنه يثير تساؤلاً حول مدى فعالية هذا النهج في ردع المخالفات الكبرى. الأهم من ذلك، أن

حالة فصل "فرع كامل ترسل رسالة قوية بأن الثقة لا تعني التساهل"، وأن الحفاظ على القيم الأساسية للعمل الخيري الجماعي غير قابل للمساومة، حتى لو كان الثمن باهظاً على المدى القصير. يبقى التحدي في ضمان أن تكون هذه الإجراءات عادلة وشفافة دائماً، وأن لا تتحول إلى أدوات للتصفية الشخصية أو إسكات الأصوات الناقدة تحت غطاء الحفاظ على الأخلاق.

### السؤال: ما الإجراءات التي تتخذونها لحماية الموظفين؟

تعمل الجمعيات الخيرية جاهدة على توفير بيئة مهنية آمنة ومناسبة لموظفيها، انطلاقاً من إدراكها أن رفاهية وأمان العنصر البشري هو شرط أساسي لاستقرار العمل وجودة أدائه. للحفاظ على الموظفين والمتطوعين ليس مجرد واجب أخلاقي، بل هو استثمار في استمرارية ونجاح المشروع الخيري ذاته، حيث أن دوران العمل العالي أو تراجع المعنويات يؤثر سلباً على الخدمات المقدمة للمستفيدين.

بغرض تشجيع العنصر البشري من موظفين ومتطوعين على العمل والإبقاء عليه في مساحته الخيرية الخالصة والتركيز فيه، تسعى الجمعيات إلى التقليل من الأسباب التي قد تؤدي إلى أخطاء أو توتر، والتي قد تترتب عنها الإساءة إلى الصورة الإيجابية والسمعة الطيبة لها عند مختلف الأطراف الفاعلين (المانحين والمتبرعين) والمستفيدين على حد سواء. لذا تحرص كلها بشكل أساسي على حماية موظفيها وموظفاتها من كل اعتداء مادي أو لفظي قد يتعرضون له أثناء تأدية مهامهم. وهذا الالتزام يبدأ من توفير بيئة عمل مادية آمنة ومحترمة، وأن تكون أوقات العمل مناسبة وغير مجهددة، مما يحد من الاحتكاكات التي قد تنشأ في ظروف الضغط. وهي بذلك تعتبر أي تعدي على الموظفة أو الموظف أو المتطوع اعتداءً على هوية الجمعية بأكملها، مما يدفعها للتصرف بسرعة وحزم.

غير أن ذلك - أي وقوع اعتداءات خطيرة - لم يحدث كثيراً في الواقع بفعل الاحتياطات الاستباقية التي تتخذها الجمعية لحماية موظفيها. وتختلف هذه الإجراءات في حال وقوع اعتداء بين منهجين رئيسيين، فمنها من تتعامل بالتطبيق الحرفي والصارم لما تنص عليه مواد النظام الداخلي، وذلك بالتأسيس كطرف مدني لدى القضاء دفاعاً عن الموظف أو المتطوع المعتدى عليه، مما يرسل رسالة رادعة مفادها أن الجمعية ستقف خلف عناصرها إلى النهاية، هذا النهج القانوني يعزز شعور الموظف بالأمان والاطمئنان.

فيما تجتهد جمعيات أخرى في معالجة هذا الجانب بطريقة أكثر ودية، فتعتمد إلى حل المشاكل مع مرتكب المخالفة عبر الوساطة والتراضي، وتجنب اللجوء إلى القضاء ما أمكن. هذا التوجه قد يكون ملائماً أكثر في المجتمعات المترابطة حيث تكون الأولوية للحفاظ على العلاقات الاجتماعية.

أما على مستوى الوقاية، فتمثل الإجراءات الاستباقية حجر الزاوية في حماية الموظفين. فتطبق جمعيات عديدة إجراءات وقائية فعالة من خلال برامج التوعية والإرشاد المستمر. ويتم ذلك عبر التذكير بأبجديات العمل وأخلاقيات التعامل مع الجمهور خلال الاجتماعات الدورية، وإسداء تعليمات واضحة بعدم الدخول في احتكاك عنيف مع أي شخص، وتحويل الحالات المتوترة فوراً إلى المسؤولين المباشرين أو إدارة الجمعية التي تمتلك الخبرة والصلاحيحة للتعامل معها. هذه الثقافة المؤسسية لا تحمي الموظف فحسب، بل تنقذه من تحمل تبعات قرارات فردية متسرعة قد تتعقد ليتضرر منها شخصياً.

**الخلاصة:** تكشف سياسات حماية الموظفين في الجمعيات الخيرية عن نموذج ثلاثي المستويات: وقائي من خلال التوعية والتوجيه، ورد فعل سريع وداعم عند وقوع الحادث، وإجراء تآديبي رادع تجاه المعتدي. هذا النموذج المتكامل يعكس فهماً متقدماً لمسؤولية تتجاوز توفير الراتب إلى توفير الحماية النفسية والمادية. لكن التباين في نهج التعامل مع الاعتداءات (قضائي مقابل ودي) يعكس اختلافاً في الثقافة التنظيمية وطبيعة البيئة المجتمعية التي تعمل فيها كل جمعية. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو ضمان أن تكون هذه السياسات معروفة ومفهومة من قبل جميع الموظفين على جميع المستويات، وأن يشعروا فعلياً بأن الإدارة ستقف معهم دون تردد في حال تعرضهم لأي ضرر، يمكن تحويل نصوص النظام الداخلي إلى واقع ملموس بيني الولاء التنظيمي ويحمي سمعة العمل الخيري من الداخل قبل الخارج.

### ثانياً/ المانحون والمتبرعون:

#### السؤال: ما معايير قبول مساهمات المانحين والمتبرعين أم أن المجال مفتوح للجميع؟

من المعلوم أن من العناصر المهمة لديمومة العمل الخيري ما يطلق عليه بعنصر الموارد التمويلية، التي تضمن استمرار نشاط الجمعيات الخيرية في تقديم المساعدات والخدمات والنشاطات التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في ترقية الحياة الخاصة للفئات التي تكفلها. ونظراً لكون أغلب الجمعيات الخيرية تعتمد في تأمين

ذلك على التبرعات والمنح والهبات والأوقاف وغيرها من مصادر التمويل الخارجية، فإن العلاقة مع المانحين والمتبرعين تشكل شريان الحياة لهذه الجمعيات، ولكنها في الوقت نفسه تطرح إشكالية أخلاقية وتنظيمية حساسة تتمثل في كيفية قبول هذه الأموال دون المساس باستقلالية الجمعية وقيمها.

كان السؤال أعلاه والمتعلق بمعايير قبول الهبات والتبرعات، وقد أجاب أغلب مسؤولي الجمعيات بقبول كل التبرعات المسموح بها في قوانينها الأساسية، وأن المجال مفتوح لمن يرغب في مساندة هذا النوع من الأنشطة الإنسانية. هذا الموقف الانفتاحي ينبع من الإيمان بأن العمل الخيري مسؤولية جماعية، وأن رفض التبرعات قد يحرم المحتاجين من خدمات ضرورية. فالعلة عند هذه الجمعيات هي توظيف المال في خدمة القضية الإنسانية، بغض النظر عن مصدره، طالما كان مشروعاً وفقاً للقانون. وترى هذه الجمعيات أن العلاقة بينها وبين المانح علاقة تبرع وثقة لا أكثر، أي أنها علاقة أحادية الاتجاه يقوم فيها المانح بالعطاء دون أن يرتبط ذلك بأي شرط أو تدخل في شؤون الجمعية.

في المقابل، اتخذت بعض الجمعيات موقفاً أكثر تشدداً ووضعت شروطاً واضحة لقبول التبرعات، انطلاقاً من إدراكها أن بعض مصادر التمويل قد تحمل مخاطر على السمعة أو تستخدم كأداة للضغط والتدخل في السياسات الداخلية. وقد تمثلت هذه الشروط الأساسية في نقطتين رئيسيتين:

أولاً: اشترطت أن لا يعطي تبرع المانح الحق في التدخل في أعمال الجمعية أو فرض وجهات نظره أو شروطه على كيفية صرف الأموال أو اختيار المستفيدين. هذا الشرط يهدف إلى حماية استقلالية القرار داخل الجمعية والحفاظ على نزاهة عملها وفق معاييرها الخاصة، ومنع تحول العمل الخيري إلى أداة لتحقيق أجندات وأفكار خارجية لا علاقة لها بالعمل الخيري الإنساني.

ثانياً: حرصت على أن يأخذ المتبرع وصلاً رسمياً يثبت قيمة تبرعه وتاريخه، ليس فقط كإجراء محاسبي، بل زيادة في الشفافية وتثبيتاً لمصداقية الجمعية أمام المجتمع والجهات الرقابية. هذه الممارسة تحمي الطرفين، فهي توثق حق المتبرع وتطمئنه، وفي نفس الوقت تبني سجلاً واضحاً يبرئ ذمة الجمعية من أي شبهات مستقبلية.

الخلاصة: تكشف معايير قبول التبرعات عن توتر أساسي في العمل الخيري بين ضرورة تأمين الموارد لتحقيق الرسالة، والحفاظ على المبادئ والاستقلالية، فالموقف الانفتاحي (قبول جميع التبرعات المشروعة) يعكس أولوية

تلبية الاحتياج الإنساني الملح، بينما يعكس الموقف المشروط حرصاً على حماية القيم المؤسسية على المدى الطويل. يبدو أن النهج الأمثل هو ذلك الذي يجمع بين المرونة والحكمة، من خلال وضع إطار أخلاقي واضح يسمح بقبول التبرعات الواسعة، لكن مع آليات رقابية صارمة تمنع أي تدخل يمس جوهر العمل الخيري. ويبقى التحدي الأكبر في القدرة على رفض التبرعات المشبوهة أو المشروطة في ظل ضغوط الاحتياج المالي، وهي بمثابة اختبار حقيقي لتطبيق والتزام الجمعيات الخيرية للمبادئ الأخلاقية المتضمنة في قوانينها الأساسية.

### السؤال: ما هي الإجراءات المطبقة من طرف الجمعية لتمكين المانحين من متابعة مساهماتهم؟

لمزيد من الشفافية والوضوح في تعامل الجمعيات الخيرية مع المانحين والمتبرعين، وجعلهم أكثر اطمئناناً على مصير أموالهم التي يقدمونها بدافع إنساني، تقوم الجمعيات الخيرية محل الدراسة بخطوات عملية لترسيخ ذلك. هذا الحرص لا ينبع فقط من واجب المساءلة، بل أيضاً من إدراك أن ثقة المانح هي رأس المال الأكثر قيمة للجمعية، وأن استمرار تدفق التبرعات مرهون باستمرار هذه الثقة.

حيث أجمعت الجمعيات على فكرة محتواها تمكين المانحين والمتبرعين من استيضاح حقيقة استغلال مساهماتهم المالية، مع اختلاف في الطرق والأساليب المتبعة لتحقيق هذه الغاية. فقد تراوحت هذه الآليات بين من يطلب حضور المانحين والمتبرعين عند اجتماع الجمعية العامة، حيث يتم عرض التقرير الأدبي والمالي المفصل بشفافية كاملة. هذه الطريقة لا تسمح للمانح بمتابعة أمواله فحسب، بل تمنحه نظرة شاملة على إستراتيجية الجمعية وتحدياتها، مما يعمق شعوره بالانتماء والشراكة الحقيقية.

ومن الأساليب المتبعة أيضاً، والأكثر شيوعاً، منح المانحين وصلات التسليم الخاصة بكل مساهمة مالية يقدمونها للجمعية، مع ذكر النشاط المحدد الذي سيوجه له هذا التبرع بدقة. إضافة إلى ذلك، تقوم بعض الجمعيات بتسليمهم وصلات دفع الكفالات من البريد كإثبات مادي على وصول الدعم إلى مستحقيه. هذه الإجراءات التوثيقية المباشرة تبني جسراً من المصادقية بين الجمعية والمانح.

كما أن من الجمعيات من تقوم بدعوة المتبرعين والمانحين للمشاركة بشكل عملي في نشاطات الجمعية الخيرية والتطوعية والعلمية، في إطار ما يعرف بـ "الملاحظة بالمشاركة". ذلك اعتقاداً منها بأنه من أسرع وأفضل

الطرق والوسائل لمعرفة حقيقة أعمال الجمعية عن قرب، حيث يتحول المانح من مجرد ممول خارجي إلى شاهد عيان على تأثير تبرعه على أرض الواقع، مما يعزز ارتباطه بالمشروع.

في ذات السياق، اعتمدت بعض الجمعيات آلية أكثر حميمية، وهي إمكانية اللقاء المباشر بين المتبرع واليتيم أو الأسرة المستفيدة، بحضور مندوب من الجمعية. وهذا الإجراء يتم بعد تقديم تقرير مفصل حول حالة الأسرة أو اليتيم الذي يكفله المتبرع، مما يخلق رابطة إنسانية مباشرة ويتيح له تقديم دعم قد يتجاوز الجانب المادي إلى المعنوي.

ومن الأفكار المبتكرة التي طرحت في هذا المجال، إتاحة الفرصة لمن أراد من المانحين والمتبرعين الانضمام للجمعية بشكل رسمي وتحمل بعض مسؤولياتها، للتعرف عن كثب على نشاطاتها من الداخل. هذا الاندماج الكامل يذيب الفوارق بين الممول والعامل، ويؤسس لشراكة استراتيجية طويلة الأمد.

وأخيراً، لم تتخلف الجمعيات عن مواكبة العصر، فاستعملت التكنولوجيا الحديثة كأداة فعالة لتوثيق أنشطتها وطمأنة المانحين والمساهمين في تمويلها. وذلك عن طريق توثيق الأعمال المنجزة وإرسال صور وفيديوهات إلى المانحين، أو بنشر هذه المواد على صفحة الجمعية على الفيسبوك بشكل علني بالشكل الذي تحافظ على كرامة المستفيد، مما يخلق شفافية جماعية ويساهم في الترويج للعمل الخيري بشكل أوسع.

**الخلاصة:** تكشف آليات متابعة المانحين عن تطور لافت في ثقافة المساءلة والشفافية داخل الجمعيات الخيرية. فهي لم تعد تقتصر على الإيصال الورقي، بل تنوعت بين المشاركة المباشرة واللقاءات الإنسانية والاندماج في الهيكل التنظيمي، مدعومة بأدوات التكنولوجيا. فهذا التعدد نتج عنه فئات مختلفة من المانحين، تراوحت بين من يكتفي بالضمانات التوثيقية للمساعدات التي منحها لصالح الجمعية ومن يريد أن يكون أحد أعضاء منفذي هذه الأنشطة. ويبقى من بين التحديات التي تواجه الجمعيات في هذه الجزئية في طريقة إدارة هذه الآليات بشكل لا يثقل كاهل الجمعية بعبء إداري كبير، ويحافظ في الوقت نفسه على الخصوصية والكرامة الكاملة للمستفيدين الذين لا ينبغي تحويلهم إلى "معروض" أمام المانحين. فالنجاح الحقيقي يتحقق عندما تتحول الشفافية من مجرد إجراء لتبرير الصرف إلى أداة لتعميق الشراكة الاستراتيجية والإنسانية مع المانح، مما يضمن استدامة الموارد وتطوير العمل نفسه.

### السؤال: هل تمنح الجمعية فرصة لتبني اقتراحات المانحين؟ وكيف يتم ذلك؟

ترتبط الإجابة على هذا السؤال بالأسئلة التي سبقته والتي بينت الموقع المحوري للمانحين باعتبارهم المحرك الأساسي لعمل الجمعيات الخيرية ماديا في ظل التمويل الضعيف وشبه المعدوم للدولة للعمل الجمعي الخيري بما يضمن نجاعة أكثر للجمعيات، فعندما تتنازل الدولة عن مسؤوليتها التمويلية، يبرز دور الجهات الفاعلة الخاصة (المانحين الأفراد أو المؤسسات) كمحدد رئيسي للأجندة الاجتماعية والخيرية، ما قد يؤثر على استقلالية الجمعيات وقدرتها على تحقيق أهدافها وفقاً لأولوياتها المحلية الخالصة.

ولهذا سعت الدراسة إلى معرفة كيفية تعامل هذه الأخيرة معهم وما طبيعة علاقتها بهم، وقد تبين من خلال الإجابات أن مكانتهم مهمة جدا بالنسبة للنشاط الجمعي إلى درجة ان منها من يؤكد رئيسها "أن الجمعية لا تستطيع القيام بأي مشروع الا بالرجوع الى المانحين والمتبرعين الأساسيين" ما يعني أن وجودها واستمرار مشاريعها قد يكون أحيانا مرهون بإرادة المانحين، فيما خصصت لهم أخرى "مجلسا للكافلين يجتمع مرة كل سنة ويقترحون فيه ما يشاؤون ويتم تبني بعض المقترحات الخادمة لأهدافها ومتماشية مع مبادئها". وقد جاء في ردود مسؤولي عدد منها أنها تطلب من المانحين تقديم اقتراحاتهم أو وجهات نظرهم لتحسين أعمالها ونشاطاتها، ليتم مناقشتها ثم تبنيها في اجتماع المكتب بعد تكييفها لتناسب مع واقع المتكفل بهم ومبادئ الجمعية. تأكد من خلال إجابات السادة رؤساء الجمعيات وجود اقتراحات ناجحة جاءت عن طريق أحد المانحين خاصة فيما تعلق بالمشاريع المصغرة للأسر المحرومة، أما فيما يخص طرق تواصل الجمعيات مع المانحين والمتبرعين فقد توافقت الجميع على أنه يتم من خلال الاتصال المباشر والمكتوب أحيانا.

**الخلاصة:** كشفت الدراسة دور المانحين كمحرك أساسي لبقاء واستمرار نشاط الجمعيات الخيرية، وهو موقع محوري فرضته فجوة التمويل الضعيف أو المعدوم من الدولة، ما حول القوة الاقتصادية للمانحين إلى سلطة تنظيمية واجتماعية. هذا الواقع من شأنه خلق وضع محتمل من التبعية. لمواجهة هذا التحدي وضمان نجاعة العمل الخيري، تتبنى الجمعيات آليات مؤسسية دقيقة لإدارة هذه العلاقة، مثل تخصيص "مجلس للكافلين" لإضفاء الشرعية على مشاركة المانحين في صنع القرار. ومع ذلك، تسعى الجمعيات للحفاظ على استقلاليتها المعيارية عبر تكييف اقتراحاتهم لتتوافق مع مبادئها وواقع المتكفل بهم. كما تستفيد الجمعيات من الرأس المال

الفكري للمناخين، إذ أثمرت اقتراحاتهم عن مشاريع ناجحة، خاصة المتعلقة بالأسر المحرومة، مما يجسد تفاعلاً يقوم على الموازنة بين ضرورة التمويل وسلامة الهدف الخيري.

ثالثاً/ المستفيدون: (معايير الاستفادة، كيفية تطبيقها، في حالة التساوي؟

السؤال: ما هي المعايير والإجراءات التي تطبقها الجمعية في تحديد الفئة المحتاجة فعلاً للمساعدة؟

المعطيات الميدانية تثبت تبني الجميع لمنهجية عمل جماعي خيري منظم ومدروس يتعد عن العشوائية في تسيير الإعانات وتحديد مستحقيها من خلال تكوين ملف كامل من الوثائق الإدارية المختلفة المصادر والهيئات، كما تعتمد أسلوب التحري الاجتماعي عن المستفيد إضافة إلى تكليف فريق من الجمعية للقيام بالمعينة الميدانية لوضعية طالب الاستفادة، يتبع ذلك تكوين خلية خاصة تقوم بدراسة الملفات التي تصل إلى الجمعية لأول مرة أو تم تجديد وثائقها وهو الأمر الذي تشترطه الجمعية دورياً لمواكبة الوضعية الحقيقية والآنية كلما استدعت الضرورة ذلك، هذا ما يعكس وعي الجمعيات بدنامية الواقع الاجتماعي الذي يتطلب جهداً مستمراً في الرصد الاجتماعي على أن يتم اتخاذ القرار بالأغلبية.

إضافة إلى ما تم ذكره تشترط بعض الجمعيات شروطاً إضافية حسب قانونها الأساسي ولوائح نظامها الداخلي، مثال ذلك أنها لا تتكفل مادياً إلا بأسر الأيتام الذين يقل دخلهم عن 30000 دج، ولا يوجد من أفرادها من هو جاهز للعمل سناً ووضعا، إلا إذا كان طالبا فيتكفل بأسرته إلى انهاء تعليمه الجامعي، يضاف إلى ذلك حجم الأسرة حيث تقدم الأسرة كثيرة العدد على الصغيرة كما تضع بعضها شرطاً يتعلق بالوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه "فتعطى الأولوية لمن يقطن الأحياء المعزولة عن الوسط الحضري".

**الخلاصة:** تُظهر المعطيات الميدانية تحولاً في العمل الخيري نحو منهجية مؤسساتية منظمة وعقلانية، تتعد عن العشوائية لضمان دقة تحديد المستحقين، حيث تعتمد فيها على توثيق بيروقراطي يتطلب تكوين ملف كامل من الوثائق الرسمية، متبوعاً بتحرر اجتماعي ومعاينات ميدانية للتحقق من وضع طالب الاستفادة. و في مرحلة لاحقة تتولى خلايا متخصصة دراسة الملفات واتخاذ القرار بالأغلبية، مع اشتراط تجديد الوثائق لمواكبة دينامية الواقع الاجتماعي والتغيرات الحاصلة على مستوى الأسرة. علاوة على ذلك، تضع بعض الجمعيات معايير فرز اجتماعي إضافية مستمدة من لوائحها، مثل تحديد سقف الدخل وتحديد الفئة التي يتم

التكفل بها كأسر الأيتام فقط، واستثناء القادرين على العمل منهم. كما تُعطى الأولوية للأسر كثيرة العدد وللبنات القاطنة في الأحياء المعزولة عن الوسط الحضري، مما يعكس تصنيفاً دقيقاً للفقر المستحق للإعانة.

### السؤال: كيف تقوم الجمعية بضمان احترام خصوصية المستفيدين من خدماتها؟

تلتزم الجمعيات الخيرية بتقديم خدماتها لمن ينتسبون إليها من المحتاجين وإلى جانب ذلك تحرص على احترام خصوصياتهم التامة والكاملة تطبيقاً لمبادئ مسؤوليتها الأخلاقية مع المستفيدين من خدماتها، ويتضح ذلك من خلال إجابات السادة والسيدات رؤساء الجمعيات الخيرية التي تمت مقابلتهم، حيث أكد الجميع على التزامهم بالسرية التامة لكل المعطيات الخاصة بالمستفيدين الموجودة في ملفاتهم ويصل مستوى الحفاظ على سرية ملفاتهم وأحوالهم وصورهم ومعلوماتهم الشخصية إلى تمكين أعضاء المكتب أو الموظفة أو الأخصائية النفسية من ذلك دون سواهم، لهذا فالجمعية هي الواسطة الوحيدة بين المتبرع واليتيم، وترفض الجمعية مسألة تكفل المانح مباشرة بأسرة اليتيم واسقاط واسطة الجمعية حفاظاً على كرامة الأرملة وأيتامها، في حين تتعامل جمعيات أخرى مع ملفاتهم بالسرية التامة إلى درجة حجبها عن أعضاء الجمعية فلا يطلع عليها إلا الموظفة والعضو المكلف كما أن المقابلات تكون سرية وفردية وزيادة في الحفاظ على خصوصية المستفيدة، ومنها ما تقوم بالمداولات السرية المتعلقة بهذا الشأن وزيادة في الحفاظ على الخصوصية تعمل الجمعيات على تجنب ذكر المستفيدين إعلامياً وعدم نشر صورهم أو التشهير بهم.

**الخلاصة:** تُظهر الجمعيات الخيرية التزاماً قوياً بالمسؤولية الأخلاقية تجاه المستفيدين، متجاوزةً بذلك الدور الإغاثي البحت إلى الحفاظ على الكرامة الإنسانية. تتجسد هذه المبادئ في التزامها المطلق بـ السرية التامة والخصوصية الكاملة لكافة بيانات المستفيدين بما في ذلك معلوماتهم الشخصية وأحوالهم وصورهم. وقد أدت هذه القيمة إلى وضع ضوابط مؤسسية صارمة، حيث حصرت الوصول إلى هذه الملفات على عدد محدود من أعضاء المكتب أو الأخصائيين المكلفين بالعملية، مما يعكس عقلنة أخلاقية للإجراءات البيروقراطية. كما ترفض بعض الجمعيات بشدة فكرة التكفل المباشر من المانحين لليتيم، و تعتبر نفسها الوسيط الوحيد، حفاظاً على كرامة الأرملة وأيتامها وتجنباً للتشهير أو تعريض المستفيدين للوصم الاجتماعي. وتتخذ الجمعيات تدابير

إضافية، مثل المداولات السرية وتجنب الذكر الإعلامي أو نشر الصور، لتعزيز الحماية الاجتماعية وضمان عدم المساس بالخصوصية الفردية.

**السؤال: كيف يمكنكم تقييم نجاح مشاريع الجمعية؟ (معايير النجاح من وجهة نظرکم...)**

بداية يمكن التأكيد على ان كل الجمعيات تقوم بتطبيق مبدأ التقييم كواحدة من مراحل العمل مع تسجيل اختلافات في كيفية تقييم نجاح المشاريع التي اختلف مفهومها بين رؤساء الجمعيات، حيث تعتبر بعض الجمعيات كل حالة تقوم بمتابعتها وتسعى من خلال مرافقتها إلى تحقيق ترقية وضعيتها الاجتماعية بكل جوانبها، وهذا تعتبر معيار نجاحها هو نقل الأسرة من اعتمادها كلياً على نفقات الجمعية إلى أسرة مكتفية ذاتياً ولم لا المساهمة في الإنفاق، بينما تقيس أخرى النجاح بمجرد إدخال الفرحة والسرور على المحتاجين، في حين يعتبر التقييم الإداري للجمعية من خلال متابعة تطبيق الجدول التشغيلي السنوي الذي تدرجه الجمعية من طرف المكلف بهذا الملف ليتم عقد المجلس الولائي سنوياً للتقييم والتوجيه.

بينما اعتبرت بعض الجمعيات نجاح المشاريع أمراً آخر يتمثل في تطبيق استراتيجية "المشاريع المصغرة" التي تمنحها الجمعية لبعض حاملي الأفكار القابلة للتطبيق ويتوقع نجاحها، ولهذا تكون معايير نجاح المشاريع عندها تتمثل في استمرار المشروع وعدم توقفه في مراحله الأولى إضافة إلى تحقيق عائداً مادية كنتاج لتجسيد الفكرة في شكل مشروع بمرافقة تمويلية وتقنية من الجمعية وجهد وحرص من طرف مسير المشروع الذي يحقق شعور الرضا لدى الاسر، كما يعتبر رضا مكتب الجمعية على سيرورة المشروع أحد المعايير الإيجابية على نجاح المشروع وذلك من خلال انعدم التبليغ عن أي مشكلات وعوائق تعترض تنفيذه ميدانياً

**الخلاصة:** نستخلص مما سبق أن مبدأ التقييم أساسي في العمل الجمعي، لكنه يتسم بتعدد الرؤية السوسولوجية في تحديد معايير النجاح. حيث تتبنى بعض الجمعيات منظوراً تنموياً مستداماً، يكون معيار النجاح هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة، أي نقلها من حالة الاعتماد الكلي على الإعانة إلى حالة الإنتاجية والمساهمة في الإنفاق. في المقابل، تتبنى جمعيات أخرى منظوراً نفسياً-اجتماعياً، يقيس النجاح بمجرد إدخال الفرحة والسرور على المحتاجين. أما على المستوى المؤسسي والإداري، فيُقاس النجاح بمدى تطبيق الجدول التشغيلي السنوي عبر المتابعة والتقييم الدوري. وتبرز استراتيجية "المشاريع المصغرة" كنموذج ثالث، حيث يُقاس

النجاح باستمرارية المشاريع الممنوحة، وتحقيق عائدات مادية، مصحوباً بالرضا المؤسسي عن سيرورة التنفيذ. هذه الاختلافات تعكس تنوعاً في الأهداف، بين التركيز على الاستدامة الاقتصادية، والاستجابة الوجدانية الفورية، والانضباط الإداري.

**السؤال: الرابع: هل بإمكانكم حصر معايير نجاح الحالات بفضل مرافقة الجمعية؟ وما نوع الخدمات أو المشاريع المقدمة لها؟**

بينت إجابات السادة رؤساء الجمعيات اختلافاً في الاستراتيجيات المتبعة في تسيير العمل الخيري يمكن تصنيفها في مقاربتين عمليتين كما يلي:

**أولاً:** جمعيات خيرية تبني خط العمل الخيري الخدمي الذي تسعى من خلاله إلى تقديم الخدمات المتمثلة في الحاجات الضرورية لحياة المستفيدين أو لتحسينها وترقيتها، والتي عادة ما يكون مصدرها تبرعات ومساهمات المحسنين، وهي بذلك تعتبر المرافقة الدائمة لهذه الأسر إلى غاية خروجها من دائرة التكفل بمثابة مشاريعها التي تسعى إلى تجسيدها ميدانياً وتعمل بصفة دائمة على تحسين مخرجات هذه الخدمات العينية، ويتضح ذلك انطلاقاً من تصريح رؤساء الجمعيات التالية:

- **رئيس جمعية العطاء للتكافل الاجتماعي:** تشير إجابة السيد شوية حسين رئيس الجمعية على السؤال المتعلق بالخدمات والمشاريع المقدمة من طرفها إلى تركيزها على الشق الخدمي دون العمل على تبني خيار المشاريع المصغرة التي يمكن تقديمها لمن تكفلهم، وقد اعتبر نجاح العمل الخيري هو نجاح الجمعية في مرافقة حالات متعددة ممن ينتسبون لها فيتغلب هم على متاعب الحياة اليومية، وبناء عليه قام بسرد قائمة من النشاطات التي قامت بتقديمها بذكر باعها الطويل في العمل الخيري.

وحسب رئيس الجمعية أن تقييم هذه المشاريع يكون بخصرها عن طريق التقارير الشهرية والسنوية في كل المجالات التي نشطت فيها الجمعية من صحية كالنقل الطبي وإعارة العتاد الشبه الطبي والوساطات الطبية مع المستشفيات العامة والعيادات الخاصة والمساعدة في إجراء العمليات الجراحية عند الخواص مع المساهمة في التشخيص الطبي والتحليل الطبية ومركز مكافحة السرطان والحملات التطوعية للتبرع بالدم وحملات التطعيم

الجماعي بالتنسيق مع مستشفى الام والطفل بشير بن ناصر بالوادي، إضافة إلى نقل المرضى والموتى كما تقوم الجمعية بزيارة المرضى في المستشفيات وكبار السن في بيوتهم جبرا لخواطهم.

اما الجانب الاجتماعي فمتنوع جدا يمكن تقسيمه بين خدمات مادية عينية كضمان قفف دائمة شهرية على مستوى المدينة إضافة إلى خرجات ميدانية للبدو الرحل والمناطق المحرومة كما تسهر على تقديم العمل الخيري الموسمي كالنشاط الرمضاني وإطعام الصائمين من العائلات وعابري السبيل وتوفير لباس العيد للأطفال إضافة توزيع الكتاب المدرسي بالمجان. وتمتد خدماتها إلى المساندة الاجتماعية المعنوية للأسر كإطعام أهل الميت طيلة أيام العزاء مع تجهيز الجناز وتوفير الكفن والتابوت ودفن الموتى وإعارة عتاد الجناز. كما تعمل أيضا على تحقيق الاستقرار داخل الأسر عن طريق دخولها كواسطة في إصلاح ذات البين بين المتخاصمين والمتنازعين. وعلى محور الترفيه تقوم بتنظيم الخرجات الترفيهية للفئات المحرومة، أما فيما يتعلق بمشاركتها في تحقيق التوازن والأمن الاجتماعي تقوم الجمعية بالتنسيق الدائم مع مؤسسة إعادة التربية بالوادي بهدف مكافحة الآفات الاجتماعية المتفشية في المجتمع المحلي وخصوصا في الوسط الشبابي.

-رئيس جمعية دنيا الخير: يؤكد السيد فطحيزة علي سعد رئيس الجمعية أن فلسفة عملها تقتصر هي الأخرى على الخدمات العينية والمعنوية التي تتطلبها حياة الأسر والتي يمكن أن تؤمنها دون التطلع إلى تنفيذ مشاريع مصغرة لها، مع العلم أنها قامت في تجارب سابقة بالعمل على تنفيذها على حالات ضيقة ثم توقف العمل بها لدواعي موضوعية منها مشروع منح آلة خياطة لبعض المنتسبات ومرافقتها في تنفيذ مشروعها إلى غاية دخوله مرحلة الإنتاج. كما أنها تهتم بدرجة كبيرة بتعليم أبناء هذه الأسر من خلال تركيز العناية بهم إلى درجة اعتبار الحالات الناجحة هي تلك التي لها أبناء متفوقون دراسيا وقامت بمرافقتها وبفضل الاهتمام بها وبأبنائها تكفلوا بأسرهم بعد تخرجهم والتحاقهم بالعمل، وهي بذلك تعتبر هذه المخرجات أحد معايير نجاح الجمعية في عملها الخيري.

ثانيا: جمعيات خيرية تتبنى مقارنة المشاريع المصغرة لفائدة الأسر التي تكفلها بهدف التمكين الاقتصادي لها ونقلها من حالة المتكفل به إلى المتكفل بنفسه ولما لا أحد المانحين والمتبرعين للعمل الخيري والمساهمين في أعمال الجمعية، وقد تبين ذلك من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت مع السادة رؤساء الجمعيات الآتية:

-رئيس جمعية ايثار لرعاية الأيتام السيد هويدي عبد الباسط رئيس المكتب الولائي الذي قدم خلال المقابلة جملة المشاريع التي تعمل الجمعية على تطبيقها مع الأسر التي تكفلها، وقد تنوعت بين المساعدة المادية العينية كمشروع الكفالة المالية الشهري الذي يستفيد منه الالاف من الأسر بمبالغ تختلف حسب إمكانيات الكافل وكذا عدد أفراد الأسرة المستفيدة.

بالإضافة إلى النوع الأول تتبنى جمعية ايثار لرعاية الأيتام ثلاثة مشاريع إنتاجية تقوم بتأطيرها ومتابعتها وتمويلها منها ما يقدم إلى الأسر التي تتوفر فيها شروط ومعايير النجاح كمشروع الاسرة المنتجة الذي باشرت الجمعية في تطبيقه منذ سنة 2020 والذي تستفيد منه مئات الارامل حيث تنوعت النشاطات بين الخياطة والطبخ وصناعة الحلويات إضافة إلى مشروع الحلاقة لدى الجنسين مع العلم أنها عملت على استحداث مركز للتكوين في هذه التخصصات بالتنسيق مع الجهات الوصية إما بصفة مستمرة أو في شكل دورات تتوج في نهاية التكوين بشهادة معترف بها تؤهل حاملها للترشح لتقديم ملف لتمويل مشروعه.

أما النوع الآخر من المشاريع المنتجة فهو خاص بها والذي تسعى من وراء تنفيذه إلى تقوية مواردها المالية التي تعتبر أساسا للقيام بنشاطها كما ونوعا، كما تطمح من خلال تبني هذا التوجه إلى التمكين والاستقلال الاقتصادي الذي ينعكس في حالة نجاح هذه المشاريع على نوعية حياة الأسر التي تكفلها، وتمثل هذا النوع في مشروعين هما:

-مشروع الوقف الذي مازال قيد الانشاء والمتابعة والتطوير والذي انطلق سنة 2021 ويتمثل في وقف النخيل على مساحة معتبرة تبلغ 50 هكتار على مستوى بلدية تندلة دائرة جامعة تطمح الجمعية من خلاله إلى غرس 7000 نخلة وما يرتبط بها من أنشطة اقتصادية تحويلية، تستغل عائداً بعد دخوله مرحلة الإنتاج لفائدة الأيتام على مستوى ولاية الوادي.

-مشروع الإقامة الصيفية بالقالة المتمثل في سعي الجمعية إلى الحصول على قطعة أرض معتبرة في هذه الولاية الساحلية ومباشرة تهيئتها على شكل مخيم تقوم الجمعية بكرائه للجمعيات بهدف تنويع مصادر التمويل الخاصة بالعمل الخيري. فكر القائمون على تسيير شؤون الجمعية في ضرورة تأمين الدخل وبصفة فورية أي بمجرد

دخول المشروع حيز الاستغلال يمكن أن يساهم في تعزيز مداخيلها والذي يضمن استمرار دورها الإيجابي في التكفل بشريحة الأرامل والأيتام.

-**رئيس جمعية الارشاد والإصلاح:** أكد السيد السعيد رزوق رئيس المكتب الولائي على أن الجمعية سلكت بالإضافة إلى تقديم الخدمات العينية المباشرة للمستفيدين خيار المشاريع الإنتاجية المصغرة الموجهة إلى الأسر والتي نجحت لتكون منتجة وذلك بتوفير الوسائل اللازمة والامكانيات المادية الضرورية لتجسيد المشروع بهدف نقلها من أسرة تعيش على المساعدات المقدمة لها من الجمعية أو المحسنين خارجها فقط إلى منتجة، وقد مست هذه الأنشطة الجنسين وتمثلت المشاريع التي قامت بمرافقتها في: منح آلة خياطة لمن له خبرة في هذا الميدان - توفير فرن غازي أو كهربائي لصناعة الحلويات لمن تثبت كفاءة في هذا المجال تسمح له مواصلة هذا النشاط ليكون منتجا - عربة مجرورة بحصان.

-**رئيسة جمعية جنان** أكدت السيدة عبيد حياة أن هناك حالات كثيرة ناجحة بفضل مرافقة الجمعية لها وذكرت منها على سبيل المثال لا الحصر:

قيام الجمعية بتطبيق آلية مرافقة الأيتام والتكفل المادي والمعنوي بهم إلى غاية انهاء دراستهم الجامعية أو تكوينهم فكان منه الأستاذ الجامعي، والطبيبة، والقابلة، والأستاذة، كما سعت الجمعية أيضا إلى إيجاد فرص عمل مناسبة للأرامل خاصة، وأحيانا لأولادهن الكبار وبناتهم. بالإضافة إلى هذه الصيغة قامت بالاهتمام بمشاريع الأسر المنتجة، هذه التجربة التي لا تزال في بداياتها فكان منهم الحلاق، وصناعة الحلويات ومن تعمل في ميدان الخياطة.

**السؤال:** ما هي التحديات والصعوبات التي تواجهها الجمعية في تطبيق البعد الأخلاقي في

**المسؤولية الاجتماعية؟**

بيانات الدراسة حصرت معظم الصعوبات والتحديات في الفئة المستفيدة وكيفية تعاطيها اجتماعيا مع العمل الجماعي، ومع ذلك يمكن تسجيل اختلافات في الصعوبات التي تواجهها في تجسيد البعد الأخلاقي لمسؤوليتها الاجتماعية انطلاقا من نظرتها للعمل الخيري، والأهداف المنتظرة منه إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالفئة التي تتعامل معها، ويمكن تبويب هذه التحديات في تصنيفين كما يلي:

أولاً: الصعوبات التي تتعلق بالفئة المستفيدة والتي عددها السادة رؤساء الجمعيات في النقاط التالية:

- التحدي المعنوي يعتبره مسؤولو الجمعيات من التحديات الكبرى ويتمثل حسب بعضهم في انحلال خلقي واضح يتجلى في غياب المرجعية الأخلاقية للأسرة وإن وجدت لم تعد واضحة وأصبحت متنازع فيها.  
-التوجه الفردي في المجتمع مع غياب قيمة التقدير والاحترام بين أفرادها خاصة الكبار، مما أدى إلى غياب التضامن العضوي الاجتماعي وفقدان الروح الجماعية بين افراده في اعتماد أسلوب التوجيه والارشاد في التربية المجتمعية التي تحافظ بدورها على استمرار الكيان الاجتماعي وتوازنه انطلاقاً من العمل على استقرار الأسرة التي تعتبر الأساس في استقرار المجتمع.

-انتشار بعض العادات السيئة الموروثة بسبب غياب الدور الذي تلعبه الأسرة في تلقين القيم الاجتماعية التي تساهم في الحفاظ على لحمة المجتمع واستقراره وهو ما تم ذكره سابقاً، وصعوبة التخلص منها كالأناثية وحب الاستحواذ على كل الخدمات دون مراعاة الحالات المحتاجة فعلاً انطلاقاً من منطلق فكري خاطئ مفاده أن أموال الجمعيات هي أموال الدولة كما أنها من حقهم وليست من للجمعية.

-تحديات اليتيم وغياب الأب الذي يقوم بدور الضبط الاجتماعي لسلوك الأفراد، حيث نلاحظ انفلات الأبناء أخلاقياً وليس للجمعية سلطة الردع أو التربية بل انحصر دورها في التوجيه والإرشاد كلما سمحت الظروف بذلك.

ثانياً: الصعوبات التي تتعلق ببيئة العمل الجماعي وقد ذكر رؤساء الجمعيات منها:

- عدم توفر المعلومة الدقيقة عن الحالات التي تطلب خدمات الجمعية.  
- كثرة العاملين والمتطوعين في مختلف الفروع الأمر الذي يصعب القدرة على التحكم والمراقبة الدقيقة لأدائهم.  
- كثرة الارامل والاسر المنتشرة في تراب الولاية وخاصة في الضواحي والارياف والصحاري.  
- غياب ثقافة التبليغ عن الحالات المحتاجة اما خوفا او حياء.  
-التأثير السلبي لبعض مواقع التواصل الاجتماعي على الفكر الاجتماعي حول العمل الجماعي من خلال إعطاء صورة سلبية عنه على اعتبار أنه أحد طرق تبديد المال العام وخدمة المصالح الخاصة لمسيري الجمعيات عموماً.

**الخلاصة:** يؤكد رؤساء الجمعيات الخيرية المدروسة أن العمل الجماعي يواجه تحديات عميقة تحول دون تجسيد البعد الأخلاقي لمسئوليتها الاجتماعية على الشكل المطلوب، يمكن تبويب هذه الصعوبات في تصنيفين رئيسيين:

**أولاً:** تحديات الفئة المستفيدة: وتتمحور حول الأزمة الأخلاقية والاجتماعية، حيث يسجل المسؤولون انحلالاً خلقياً واضحاً وغياباً للمرجعية الأخلاقية للأسرة. ويتفاقم هذا بالتوجه الفردي وانتشار الأنانية وحب الاستحواذ بين المستفيدين، مع اعتقاد خاطئ بأن أموال الجمعيات هي مال عام لهم الحق فيه، مما يقوض قيمة التقدير والتضامن العضوي. ويضاف إلى ذلك انفلات الأبناء أخلاقياً في غياب الأب كسلطة للضبط الاجتماعي.

**ثانياً:** تحديات بيئة العمل الجماعي التطوعي، وتشمل صعوبة التحكم والمراقبة الدقيقة لأداء العاملين والمتطوعين، وغياب المعلومة الدقيقة عن الحالات. كما تُعاني الجمعيات من غياب ثقافة التبليغ عن الحالات المحتاجة، وتأثير السرديات السلبية في مواقع التواصل الاجتماعي التي تصور العمل الجماعي كوجه من أوجه تبديد المال العام وخدمة للمصالح الخاصة، مما يشوه صورتها الاجتماعية.

### السؤال: ماهي اقتراحاتكم لترشيد العمل الخيري؟

انطلاقاً من الصعوبات التي تواجهها الجمعيات الخيرية في أداء دورها الاجتماعي بفعالية مما ينعكس على حياة الأفراد وعلى المجتمع بصفة أشمل، قدم السادة رؤساء الجمعيات الخيرية المدروسة جملة اقتراحات يرون من خلال ممارستها أنها قادرة على تحسين العمل التطوعي الخيري نذكر منها:

- التنسيق ثم التشبيك الذي يعني ضرورة توفير قاعدة بيانات يتم تبادلها بين الجمعيات لمنع التحايل عليها.
- توحيد العمل والأهداف بين الجمعيات الخيرية الفاعلة لتوفير الجهد وتوفير الوقت.
- ضرورة العمل بعلمية والابتعاد عن العشوائية والسطحية في التسيير.
- تكاتف جهود الجمعيات من خلال تبادل الخبرات والتجارب.
- توفير قاعدة بيانات حول الاسر عن طريق التنسيق مع السلطات المحلية.

- ضرورة انخراط الدولة في مرافقة العمل الخيري بتمويله ماليا واعتماد مشاريعه التي ترى أنه بإمكانه تقديم إضافة نوعية لهاته الفئات خصوصا وللمجتمع بصفة عامة.

- الاهتمام برأس المال البشري من خلال تكوين الموظفين تكوينا علميا في مجالات تخصصهم وميدانيا عن طريق التدريب المستمر على أبعاديات العمل الخيري والتطوعي باعتباره العنصر الأساسي لتنفيذ أي نشاط خيري تطوعي لا يمكن الاستغناء عنه، ويكون هذا التكوين إما حضوريا أو عن بعد.

- التوجه إلى العمل بالتخصص في العمل الخيري وذلك بإنشاء جمعيات متخصصة في مجال واحد، وهذا انطلاقا من التجارب الميدانية لعدد من الجمعيات التي شملت نشاطاتها كل المجالات لكن أداءها كان محدودا.

- التعاون والتكامل بين الجمعيات ذات الاهتمام المشترك بهدف الارتقاء بنوعية الخدمات كما ونوعا، وكذلك ضمنا لحصر أكثر للحالات المستفيدة للتقليل من تحايل هذه الفئات على الجمعيات.

- التركيز على الشفافية والمصادقية من خلال التقيد الصارم بالنصوص والتشريعات المنظمة لهذا المجال من النشاط.

- تطوير الوسائل الخادمة للعمل الخيري سواء تعلق بالأفكار أو العمل الميداني.

- ابتكار وسائل مشجعة للمتطوعين في العمل الخيري.

- تحديث المنظومة القانونية المتعلقة بالجمعيات الخيرية وجعلها تتماشى مع الأوضاع المحلية والوطنية الموازية للراهن المعيش.

- الالتزام بالشرعية الدينية والإخلاص لله في العمل الخيري والتطوعي واعتباره من أعمال البر في سبيل الله التي ينال القائم بها ثواب الدنيا والآخرة.

- التأكيد على ضرورة خلق موارد ثابتة (أوقاف) حتى تضمن التغطية المالية لجميع أنشطة الجمعيات بفعالية، لأن الاعتماد على نفقات المانحين والمتبرعين وبدرجة أقل مساهمات الدولة فقط يحد من فاعلية الجمعيات الخيرية ميدانيا.

**خلاصة:** لمواجهة الصعوبات التي تحد من فعالية دورها الاجتماعي، يطالب قادة الجمعيات بتبني استراتيجية إصلاح شاملة تقوم على المؤسساتية والعقلانية والتشبيك. سوسيولوجيًا، يُعد التنسيق والتشبيك وتبادل قواعد

البيانات مع السلطات المحلية ضرورة لمنع التحايل الاجتماعي. هذا يتطلب أيضاً توحيد الأهداف والتوجه نحو التخصص في العمل الخيري للارتقاء بنوعية الخدمات كماً وكيفاً. كما تؤكد الجمعيات على ضرورة الاهتمام برأس مالها البشري الذي تعتبره دعامة أساسية لنشاطاتها، مشددة على ضرورة التكوين العلمي والتدريب المستمر للموظفين والمتطوعين لضمان الاحترافية الميدانية. والأهم هو المطالبة بإعادة صياغة العلاقة مع الدولة، من خلال انخراطها في مرافقة العمل الخيري وتمويله، إلى جانب تحديث المنظومة القانونية. أما على الصعيد الاقتصادي، فيعتبر خلق موارد ثابتة (كالأوقاف) مطلباً أساسياً لضمان الاستدامة المالية وفعالية الأداء، بدلاً من الاعتماد المحدود على المانحين والدولة. هذه الاقتراحات تسعى لربط العمل الخيري بالشرعية التنظيمية والشرعية الدينية (الإخلاص)، ليصبح قوة دافعة للتغيير الاجتماعي الفعال.

**السؤال: ما توصياتكم العملية للتغلب على الصعوبات التي تواجهها الجمعيات الخيرية في تنفيذ**

**البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في نشاطها؟**

تم إجابات رؤساء الجمعيات الخيرية التي شملتهم هذه الدراسة على حرصهم على الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية الملقاة على عاتقهم ومن خلالهم كل من يقوم بهذا الدور الاجتماعي المهم للوصول بالعمل الخيري إلى مستو عال من الفعالية، وذلك من خلال اقتراحهم لجملة من التوصيات التي من شأنها حسبهم أن تساهم في التغلب على الصعوبات التي تواجههم في تنفيذ نشاطهم الخيري والعمل على تجويده، وتمثلت هذه التوصيات فيما يلي:

- ضرورة التزام الجمعيات الخيرية بالحوكمة في التسيير من خلال تطبيق الشفافية والصدق والإخلاص والامانة
- السعي إلى زرع الثقة ما بين الجمعية والمحتاج وما بين الجمعيات الفاعلة وما بين الجمعية والسلطات المحلية.
- ضرورة انشاء قاعدة بيانات دقيقة ومحينة.
- انشاء خلية استماع لدى الجمعيات وتزويدها بمختلف تقنيات العمل حتى تكون أكثر كفاءة.
- توظيف مختصين للعمل الميداني مع الاسر في القرى والمداشر واخضاعهم للتكوين والتدريب.
- ضرورة التنسيق والتعاون مع أجهزة الدولة التي لها علاقة بالميدان وعلى رأسها مديرية النشاط ومصالح الامن.

-إعادة النظر في القوانين المنظمة للعمل الجموعي من خلال تخصيص بنود تربوية تعالج البعد الأخلاقي في تسيير الجمعيات الخيرية كغرس القيم النبيلة في أنفس المسيرين خصوصاً.

-التريث والدقة في اختيار الأعضاء والموظفين والمتطوعين.

-الإعلان دوماً عن المبادئ الأخلاقية وعدم التنازل عنها لجذب المانحين والمتبرعين والمتطوعين

-عدم استعجال النتائج والتشوق للظهور الإعلامي قبل نضج التجربة وضمناً أعضاءً مخلصين صادقين.

- تفعيل قوانين رسمية تحوّل للجمعيات الخيرية سلطة القوة في تذليل الصعوبات التي تواجه نشاطها

**خلاصة:** تؤكد رؤى قادة الجمعيات على ضرورة التحول نحو مؤسسة العمل الخيري وأخلقته حتى يكون فعالاً.

تنطلق هذه الرؤى من إدراك المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، وتركز على تحقيق "الحوكمة" في التسيير، عبر الالتزام

الصارم بالشفافية والصدق والأمانة. يُعد زرع الثقة محورياً، سواء بين الجمعية والمستفيد، أو بين الجمعيات

والسلطات المحلية. هذا يتطلب عقلنة الإجراءات بإنشاء قاعدة بيانات دقيقة ومحمية وتأسيس خلايا استماع مزودة

بتقنيات عمل متخصصة. كما يُشدد على الاحترافية الميدانية بتوظيف مختصين مدربين للعمل مع الأسر في القرى

والأرياف. وعلى مستوى البيئة التنظيمية، يُطالب بإعادة النظر في القوانين لتضمين بنود تربوية تعالج البعد

الأخلاقي وتغرس القيم في نفوس المسيرين وبضرورة التنسيق والتعاون مع أجهزة الدولة الأمنية والرسمية. أخيراً، تتجه

التوصيات نحو تكريس المبادئ الأخلاقية كآلية لجذب المانحين والمتطوعين، والتركيز على النتائج النوعية بعيداً عن

التسرع في الظهور الإعلامي قبل نضج التجربة.

### خلاصة مناقشة الفرضية الثانية:

بعد مناقشة مخرجات الدراسة الكيفية المتمثلة في مضامين اجابات السادة رؤساء الجمعيات التي تمت

دراستها في شقها المتعلق بالبعد الأخلاقي كونه أحد الأبعاد المهمة في المسؤولية الاجتماعية، والذي يضمن

استمرار أركان العمل الجموعي الخيري على وجه الخصوص دون أن يحيد عن أهدافه التي أنشئ من أجلها،

يتبين حرص كل المسؤولين في هذه الجمعيات الخيرية على التزامها بممارسة مسؤوليتها الاجتماعية في بعدها

الأخلاقي ويتجلى ذلك من خلال الجهود المبذولة من طرف القائمين على شؤونها مع كل الأطراف التي لها

علاقة بالعمل الخيري سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة وتمس:

\* **الموظفون والمتطوعون:** أكد الجميع حرصهم على اختيار العينة المناسبة مع ضرورة توفر شروط نفسية وأخلاقية وتقنية معينة هدف الجمعية من وراء هذا الاجراء التحكم في عنصر خيرية عملها الجمعي وعدم خروجه إلى أغراض أخرى، إضافة إلى ذلك انتهاج استراتيجيات التكوين بأنواعها المختلفة ومن أبرزها التكوين الميداني المستمر ومن صور ما تطبقه الجمعيات في هذا المجال نظام الوضعيات الاختبارية الميدانية لموظفيها، حيث تختبرهم عن قصد ودون علمهم لتقييم أدائهم في مواقف متشابهة، هذا كله حرصا على الأداء الأمثل الذي يتماشى مع أهداف العمل الخيري.

كما يمكن للجمعية أن تقف موقف المنازع مع الموظف في حال ثبوت اخلاله بقوانين العمل وأخلاقياته المتفق عليها مسبقا حيث تقوم بتفعيل بنوده وإحقاق العقوبة به التي تصل إلى الفصل من العمل، فما يمكن تلخيصه من خلال اجابات رؤساء الجمعيات هو إيلاؤهم الأهمية البالغة للبعد الأخلاقي في عملها من خلال التزام جميع أعضائها سواء كانوا مسؤولين أو موظفين.

\***المتبرعون والمناخون:** اتفق رؤساء الجمعيات على التعامل مع هذه الفئة الهامة في العمل الخيري باعتبارها الداعم الرئيسي ماديا لكل نشاطات العمل الخيري في ظل غياب اعانات الدولة لهذا الجانب بالقدر الذي يسمح للجمعيات بالقيام بدورها الاجتماعي في معالجة جانب من المتطلبات الاجتماعية التي لم تتكفل الدولة بها بسبب كبر هذه الفئات وكثافة المتطلبات كما وكيفا.

وقد تراوحت الاجتهادات المختلفة للجمعيات في تعاملها مع هذه الفئة المهمة في بناءات العمل الخيري(الجمعيات الخيرية) بين السّماح لها بالاطلاع على تقاريرها المالية والأدبية سنويا زيادة في شفافية تسيير الموارد، وتخصيص مجلس خاص بالمناخين يمكنه تقديم اقتراحات من شأنها تحسين مردود العمل الخيري والسماح لهم بتقلد مسؤوليات دائمة أو مؤقتة في تسيير بعض الشؤون في الجمعية. تقصد الجمعيات من وراء تطبيق هذا الاجراء بالدرجة الأولى إلى جعل نشاطها شفافا، وضابطا إضافيا من الخروج عن الضوابط والمعايير الأخلاقية للعمل الخيري، فإعطاء مساحة للمناخين والمتبرعين في ميدان العمل الخيري من خلال الاستماع إلى أفكارهم واشراكهم في تجسيد مخططات عملية تهدف إلى جعل هذا الميدان أكثر نجاعة وحضورا في المجتمع من شأنه تعزيز تطبيق البعد الأخلاقي في المسؤولية الاجتماعية لهذه الجمعيات.

\*المستفيدون من خدمات الجمعية: يظهر من خلال البيانات المتوصل إليها في الدراسة الميدانية حرص مسؤولي الجمعيات الخيرية على كل ما يتعلق بالمستفيدين بنفس القدر الذي يحرصون فيه على ديمومة العمل الخيري، حيث التزم جميعهم على تطبيق مجموعة مراحل عملية من أجل قبول الملفات التي تتوفر على أسباب موضوعية تسمح لها بتلقي مساعدات الجمعية بعيدا عن معايير الجهوية أو الجنس أو القرابة الاجتماعية، حيث تتراوح بين الوثائق الادارية متعددة المصادر(البلدية، النشاط الاجتماعي والضمان الاجتماعي) والتحقيق الميداني لفرق الجمعيات العاملة في الميدان لمطابقة ما قدم من وثائق مع واقع طالب الاعانة، كما تحرص الطواقم المسيرة على صون خصوصيات وبيانات المنتمين إليها بعدم السماح بتداولها حتى بين أعضاء الجمعية الذين لا تتطلب مهامهم ضرورة الاطلاع عليها فضلا على نشرها وإذاعتها خارج الجمعية، وفي ذات الاتجاه تمنع جمعيات ممن تمت دراستها منطلق الاشهار للمستفيدين حتى ولو كان الداعي هو تشجيع الآخرين على الانخراط في العمل الخيري كمتطوعين أو مانحين ومتبرعين. يمكن القول بأن هذه الممارسات تدخل ضمن التزام الجمعيات الخيرية بالبعد الأخلاقي في مسؤوليتها الاجتماعية مع المستفيدين والمحتاجين إلى خدماتها رغم اعتبارهم الحلقة الأضعف نظريا في سلسلة العمل الخيري.

بعد تناول البيانات النوعية المتعلقة بالبعد الأخلاقي والتي كان مصدرها رؤساء الجمعيات الخيرية محل الدراسة والتي تؤكد حقيقة مشتركة بينها تتمثل في اعتبار البعد الأخلاقي ضمن الأولويات الأساسية في مسؤوليتها الاجتماعية، ما يؤكد تحقق الفرضية الثانية التي تنص على التزام الجمعيات الخيرية بمسؤوليتها الاجتماعية.

### خلاصة عامة للدراسة

بعد الدراسة النظرية والميدانية لموضوع المسؤولية الاجتماعية للجمعيات الخيرية في ترقية الأسرة والتي أجريت على عينة من الجمعيات الناشطة في هذا المجال بولاية الوادي، حيث كان الهدف منها معرفة مدى التزام هذه الجمعيات العاملة في المجال الخيري بممارسة مسؤوليتها الاجتماعية، إضافة إلى معرفة الآليات التي تقوم بتطبيقها في ذلك مع العلم أن الدراسة تناولت بعدين من أبعادها تمثلا في البعد الخيري (الانسائي) وكذا البعد الأخلاقي.

خلصت الدراسة إلى نتيجة عامة مفادها أن كل الجمعيات المدروسة تعمل جاهدة على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في ممارسة العمل الخيري من خلال الالتزام بأبعاده عموما، وقد تبين حصول ذلك مع البعدين المذكورين سابقا مع اختلافات في آليات التنفيذ بينها في بعض المحاور.

وتظهر نتائج هذا الالتزام من خلال المخرجات الايجابية لكل جمعية والتي عددها رؤساؤها في صور اجتماعية ناجحة تمكنت بفعل مجهوداتها وحرصها من الوصول بهذه الفئات الهشة التي كانت في خانة الأسر التي تعاني من صعوبات حياتية مست جوانبها المادية والمعنوية إلى مستوٍ معيشيًا أرقى على جميع الأصعدة، او بعضها.

اقتراحات الدراسة:

بعد انتهاء الدراسة بشقيها النظري وما تم الاطلاع عليه من تراث فكري مهم في شكل دراسات وطنية وعربية، والميداني الذي تناول موضوع مسؤولية الجمعيات الخيرية في المجتمع المحلي بولاية الوادي من خلال البحث في مسار خدماتها الموثقة في سجلاتها والتي أظهرت تناولا في اتجاه موحد في خطوطه العريضة الذي يبقى بجانب التناول التقليدي قياسا بما وصلت إليه بعض التجارب في دول أخرى أو على الأقل تسعى للوصول إليه، مع تسجيل اختلاف بينها في بعض تفاصيله سعيًا من بعض الجمعيات للخروج من النمطية المألوفة في نشاطها، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تحسين العمل الخيري وجعله رافدا أساسيا وطريقا مهما من طرق التنمية الاجتماعية سيما ما تعلق بالأسر:

-إعادة النظر في النصوص والقوانين والتشريعات المنظمة للجمعيات سيما ذات الطابع الخيري الموجهة مباشرة إلى خدمة الفئات الاجتماعية عموما أو بعض الفئات الخاصة من خلال تخفيف القيود التنظيمية سيما فيما تعلق بإمكانية الاستثمار في مشاريع خاصة بالجمعية أو في إطار شراكة مضبوطة حسب اختصاصها حيث تمكنها هذه المشاريع من توفير مداخل كافية تضمن لها تنفيذ أفكارها بما يعود على من تكفلهم بالفائدة.

-التعامل بصرامة وحزم مع الجمعيات التي ثبتت عليها ممارسات تتعد عن حوكمة تسييرها من حيث الشفافية والمساءلة من قبيل استغلال هذا التنظيم الاجتماعي لخدمة أغراض شخصية أو فئوية ضيقة وتوظيفه في غير الوجه الذي تم إنشاؤه لأجله.

-وقوف الجهات الوصية على أنشطة الجمعيات الخيرية المنفذة في الميدان فعليا من خلال التفكير في استراتيجيات مراقبة ومرافقة ميدانية والابتعاد عن الطابع الإداري الصرف في تعاملها مع الموضوع بالاكتفاء بالتقارير المقدمة من طرفها كوثائق لازمة لاستمرار نشاطها.

-ادراج العمل بنظام المشاريع الانتاجية كشرط من شروط اعتماد كل الجمعيات بما في ذلك الجمعيات الخيرية لقطع الطريق على الدخلاء على العمل الجمعي عموما والخيري بصفة خاصة وهذا بعد تسجيل عدد كبير من الجمعيات غير النشطة فعليا في الميدان.

-توجيه الاهتمام الاعلامي بالعمل الجمعي من خلال الترويج له وتغطيته والعمل على ابراز النماذج الناجحة اجتماعيا.

-ادراج تخصص الخدمة الاجتماعية ضمن مسارات التكوين الأكاديمي حسب ما يراه المختصون في مجال المناهج التربوية والدراسية.

## المراجع

- أبو رشيد غادة عمر. (2006). المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء: دراسة ميدانية للمستشفيات الخاصة في مدينة عمان (رسالة ماجستير). 12. عمان، عمان: جامعة اليرموك - عمان.
- احسان محمد الحسن. (2015). *النظريات الاجتماعية المتقدمة* (المجلد 3). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- أحمد ابراهيم ملاوي. (2008). أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية. *مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 24(02)، الصفحات 215-245.
- أحمد عبد الفتاح ناجي. (2017). *العمل الاجتماعي التطوعي، الأدوار والمسؤوليات في ظل النظام العالمي الجديد* (المجلد 1). الاسكندرية، مصر: دار الكتب والوثائق القومية.
- الطاهر ميمون، و عبد القادر شارف. (2018). أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصحية في تحسين جودة الخدمة المقدمة حالة مستشفيات الأغواط. *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة - جامعة محمد بوضياف - المسيلة*، 05، الصفحات 33-51.
- أمال توهامي. (26-28 نوفمبر، 2021). أبعاد المسؤولية الاجتماعية للحركة الجمعوية في الجزائر خلال جائحة كورونا ( الملتقى السابع حول المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية لوسائل الاعلام جامعة 8ماي 1945 -قائمة. *أبعاد المسؤولية الاجتماعية للحركة الجمعوية في الجزائر خلال جائحة كورونا*. قائمة، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945.
- أمجد جميل صبحي الامام. (2006). الجمعيات الخيرية والتهرب الضريبي في الضفة الغربية في عهد السلطة الفلسطينية (رسالة ماجستير). 21. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح - كلية الدراسات العليا- نابلس.
- بلال بوترة، و الطيب بودرهم. (2021). واقع الأداء الاجتماعي للمؤسسة الصحية في ظل الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية المؤسساتية من وجهة نظر موظفيها. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي-*، 9(4)، الصفحات 379-401.
- جمال فزة، و حسن احبيج. (2019). *البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية نظريات وتطبيقات*. مراكش، المغرب: فضاء آدم للنشر والتوزيع.
- خالد بوصفصاف. (2010). حرية انشاء الجمعيات في القانون الجزائري (رسالة ماجستير). 46. أدرار، الجزائر: جامعة أحمد دراية - أدرار.
- سعيد رشدان. (2017). واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاستشفائية (أطروحة دكتوراه - جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان. 23. الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان.
- طاهر محسن منصور الغالبي، و محسن العامري صالح مهدي. (2005). *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال* (المجلد 1). الأردن، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- عبد الله بن سالم باهمام. (24، 11، 2024). *www.ba-hammam.com*. (مقال، المحرر، المتبرع والمنظمة الخيرية، المنتج، و *www.ba-hammam.com*) تم الاسترداد من *www.ba-hammam.com*.
- عبد الله عبد الفتاح خالد. (2006). *قيم العمل الأهلي في مصر*. القاهرة، مصر: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية للنشر والتوزيع.
- عزة نادي عبد الظاهر عبد الباقي. (2012). تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في مجال تأهيل المعوقين حركيا (رسالة ماجستير). 75. جامعة الفيوم، مصر: جامعة الفيوم.
- علي غربي. (2003). *تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة*. بسكرة، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عمار نوي. (2010). دور القيادة في إدارة العمل التطوعي دراسة حالة لجمعيات برج بو عريريج (مذكرة ماجستير). 82. قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري -قسنطينة.
- غادة بنت عبد الرحمان الطريف. (2018). إسهام الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة أفاق للعلوم - جامعة زيان عاشور- الجلفة*، الصفحات 1-20.
- غادة محمود الشتيوي، و عبد الله خالد طميم. (2022). اسهامات الجمعيات الخيرية في التنمية المستدامة في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها. *مجلة المشكاة للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 2(المجلد 10، العدد2)*، الصفحات 147-187.
- غادة محمود الشتيوي، و عبد الله طميم خالد. (2023). اسهامات الجمعيات الخيرية في التنمية المستدامة في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها: محافظة عمان أنموذجا. *مجلة المشكاة للعلوم الانسانية والاجتماعية، (10)2*، الصفحات 147-187.
- غاده محمد أحمد عبد الحليم. (2023). دور الجمعيات الخيرية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. *مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية*، الصفحات 227-254.

- فطيمة حاجي، و محمد حمو. (2016). دور الجمعيات الخيرية في الحد من الفقر --دراسة حالة ولاية برج بوعريبيج - مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية (جامعة حسبية بن بوعلي - الشلف - الجزائر، 1، الصفحات 112-128).
- كوندة سلمى، و صليحة بن سباع. (2019). اسهامات الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية الاجتماعية بالمجتمع الجاءري -جمعية جزائر الخير أنموذجا. دراسات في علوم الانسان والمجتمع، 3، الصفحات 38-65.
- لطيفة علي المناعي. (2009). مدى استفادة المجتمع من العمل الأهلي. المركز الوطني لدعم العمل الأهلي. البحرين: المركز الوطني لدعم العمل الأهلي.
- محمد الصيرفي. (2007). المسؤولية الاجتماعية للإدارة (المجلد 1). الاسكندرية، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر.
- مدحت محمد أبو النصر. (2015). رؤية مستقبلية لتطوير العمل التطوعي في الوطن العربي (المجلد 1). القاهرة، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- مراد سليم عطيانى، محمد الحواجرة كامل، و محمد أبو الحسين الحارث. (2016). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل في إطار وظيفة العمليات وأثرها على أداء الأعمال. (الجامعة الأردنية، المحرر) مجلة دراسات العلوم الادارية، العدد 1، الصفحات 1-183.
- نجلاء حسن سليمان دراغمة. (2010). دور الجمعيات الخيرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة نابلس (رسالة ماجستير). 19. جامعة القدس، فلسطين: جامعة القدس.
- هبول محمد، صلاح الدين كروش، و حمزة بن وريدة. (2020). أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفق هرم كارول. مجلة أوراق اقتصادية، 4(2).
- وجدي محمد بركات. (2005). تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الاصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر. المؤتمر العلمي 18 بعنوان: الخدمة الاجتماعية وقضايا الاصلاح في المجتمع العربي المعاصر. جامعة حلوان: جامعة حلوان.
- يوسف القرضاوي. (2008). أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية (المجلد 2). القاهرة، مصر: دار الشروق.

# الملاحق

## ملحق رقم 1

### قائمة المحكمين

اسم المحكم	الوظيفة/الدرجة العلمية	التخصص	المؤسسة الجامعية
فوزي لوحيدي	أستاذ تعليم عالي	علم اجتماع التربية	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
هويدي عبد الباسط	أستاذ تعليم عالي	علم اجتماع التنمية - ناشط جمعي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
قنوعة عبد اللطيف	أستاذ محاضر أ	علوم التربية - ناشط جمعي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
بن بردي سعاد	أستاذ محاضر أ	علوم التربية ناشطة جموعية	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
عوين محمد الصالح	أستاذ مؤقت	علم اجتماع التنظيم والعمل	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
بوطي محمود	أستاذ مؤقت	علم اجتماع التنظيم والعمل	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
خالد فوحمة	أستاذ مؤقت	علوم التربية - ناشط جمعي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

## استمارة معلومات

رقم الملف:.....

- المستوى التعليمي: دون مستوى  ابتدائي  متوسط  ثانوي  جامعي
- الوضعية المهنية: أعمال حرة  موظف(ة)  متعاقد(ة)  غير موظف(ة)
- الوضعية اتجاه الضمان الاجتماعي مؤمن(ة)  غير مؤمن(ة)
- عدد الأبناء الذكور:..... أقل من 18 سنة..... أكبر من 18 سنة.....
- عدد البنات:..... أقل من 18 سنة..... أكبر من 18 سنة.....
- عدد العاملين منهم من الجنسين..... طبيعة العمل(أجير. عمل حر).....
- يعاني الأب من مرض ..... ما هو.....
- تعاني الأم من مرض ..... ما هو.....
- يعاني أحد الأبناء من مرض ..... ما هو.....
- دخل الأسرة: معدوم  \*أقل من 20 ألف دينار  \*بين 20 و30 ألف دينار
- \*أكثر من 30 ألف دينار
- طبيعة السكن: سكن خاص  سكن مؤجر
- أولاً/المحور المعيشي المادي:** ويقصد به كل المساعدات المادية (مالية، أدوات وأجهزة أو مشروع خاص) التي استفادت منها الأسرة عن طريق الجمعية، بغرض تغطية نقائص لديها، أو بهدف تحسين وضعها المادي والرفع من مستواها المعيشي.
- 1-تحصل على مساعدة مالية من الجمعية نعم  لا
- 2-تستفيد من المساعدة شهريا  كل ثلاثة أشهر  حسب الحاجة
- 3-استفادت الأسرة من تجهيزات منزلية نعم  لا
- مثل.....2.....3.....
- 4-استفادت الأسرة من أضحية أو لحم العيد نعم  لا
- 5-تكفلت الجمعية بتسديد ديون على عاتق الأسرة(فواتير) نعم  لا

- 6- استفادت من دورة تكوينية عن طريق الجمعية  نعم  لا
- 7- استفادت من مشروع الأسرة المنتجة  نعم  لا
- 8- استفادت الأسرة من قفة رمضان  نعم  لا
- 9- استفادت الأسرة من كسوة حسب المناسبات والفصول  نعم  لا
- 10- .....

11- .....

**ثانيا/المحور الصحي:** ويقصد به كل المساعدات والخدمات الصحية سواء كانت أدوية، أدوات وأجهزة طبية أو فحوصات طبية وأشعة وتحاليل استفادت منها الأسرة عن طريق الجمعية، بغرض تحسين حياتها الصحية.

- 1- استفادت الأسرة من تكفل الجمعية بمصاريف الفحوصات الطبية:  نعم  لا
- 2- استفادت الأسرة من تكفل الجمعية بالأدوية:  نعم  لا
- 3- استفادت الأسرة من تكفل الجمعية بنفقات عملية جراحية  نعم  لا
- 4- استفادت الأسرة من تكفل الجمعية بنفقات التحاليل الطبية  نعم  لا
- 5- تابعت الجمعية وضع الأسرة الصحي بعد التدخل الطبي  نعم  لا
- 6- استفادت الأسرة من لوازم طبية (أجهزة طبية حسب الحاجة)  نعم  لا
- 7- .....
- 8- .....

**ثالثا/المحور التربوي التوعوي التثقيفي:** ويقصد به كل الأنشطة استفادت منها الأسرة أو أحد أفرادها بهدف تأطير المعني ورفع الوعي لديه في مختلف مناحي الحياة سواء تعلق الأمر بتسيير العلاقات الاجتماعية أو ترشيد الامكانيات الاقتصادية أو متابعة الأبناء من الناحية التربوية، أو التعامل مع الظواهر الاجتماعية الواقعية أو الافتراضية، وتكون في شكل محاضرات ودورات تدريبية، أو لقاءات خاصة .

- 1- شاركت في محاضرات قامت الجمعية بتأطيرها  نعم  لا
- 2- شارك احد افراد الاسرة في تظاهرات منظمة من طرف الجمعية  نعم  لا
- 3- استفادت الأسرة أو أحد أفرادها من خدمات المرافقة لتجاوز صعوبة ما  نعم  لا

4- استفاد أبناؤها من رحلات مجانية ترفيهية أو مخيمات  نعم  لا

.....-5

.....-6

تأتي هذه المقابلة في اطار الدراسة الميدانية للأطروحة الموسومة بـ: «المسؤولية الاجتماعية للجمعيات

الخيرية في ترقية الأسرة الجزائرية. دراسة ميدانية بولاية الوادي»، لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص علم

اجتماع التربية وقد تم اختياركم باعتباركم من الجمعيات الخيرية الفاعلة على المستوى الولائي .

تهدف هذه المقابلة إلى دراسة البعد الأخلاقي في المسؤولية الاجتماعية للجمعية الخيرية، وذلك من خلال الإجابة

على الأسئلة الواردة في الاستمارة والتي تتناول المحاور التالية ((الشفافية والنزاهة، الالتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية،

المشاركة المجتمعية، التعامل الأخلاقي مع الأعضاء والشركاء، الرصانة المالية والإدارية، الالتزام بأعلى معايير الأخلاق

في جمع التبرعات، التحقق من مصداقية المشاريع، الالتزام بالقوانين والتشريعات، التعاون والشراكات)).

التعريف الاجرائي للبعد الأخلاقي: وهو ذاك البعد الذي تراعي الجمعية من خلاله، شتى الجوانب والمعايير

الأخلاقية في قراراتها ونشاطاتها المختلفة؛ سواء تعلق الأمر بالمستفيدين والموظفين والمساهمين وما يتعلق بالمجتمع،

بشكل منصف وعادل مع احترام أو حماية حقوق الجميع دون تمييز، تجنبا للمساس بالمنظومة الأخلاقية والقيمية

للمجتمع.

ملاحظة: نعلمكم أنه لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة وإنما تمثل ممارساتكم في تسيير الجمعية التي تشرفون

عليها، كما نضمن لكم أن هذه المعلومات ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط وستحظى بالسرية التامة.

مع كامل تقديري واحترامي لتعاونكم

إشراف الاستاذ: فوزي لوحيدي

إعداد الطالب: عفرون لخضر

اسم الجمعية: .....

مجال نشاطها: .....

العنوان /الهاتف: .....

الاسم واللقب.....

الصفة في الجمعية .....

السؤال الأول: ما المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الجمعية في تسيير نشاطات ؟

.....

.....

.....

هل تتبع الجمعية سياسات وإجراءات محددة للإبلاغ عن أي انتهاكات أخلاقية أو سلوك غير ملائم من قبل موظفيها؟

.....

.....

.....

.....

كيف يتم تقييم أداء موظفي الجمعية من حيث الالتزام بالمعايير الأخلاقية والأخلاقيات المهنية؟

.....

.....

.....

.....

السؤال الثاني: كيف تطبقون هذه المبادئ في علاقاتكم مع أطراف العملية؟

**1 / الموظفون والمتطوعون:**

ما هي المبادئ الأساسية التي تستند إليها الجمعية في اختيار موظفيها ومتطوعيها؟

.....

.....

.....

هل توفر الجمعية برامج تدريبية أو توجيهية لموظفيها حول السلوك الأخلاقي والمبادئ الأخلاقية التي يجب عليهم اتباعها؟ كيف يتم ذلك؟

.....

.....

.....

كيف يتم مراقبة عملهم خوفا من استغلال اسم الجمعية لأغراض لا تتماشى مع نشاطكم؟

.....

.....

.....

في حال ثبوت خروج الموظف أو المتطوع عن مبادئ عمل الجمعية، ماهي الإجراءات المتخذة ضده؟

.....

.....

.....

ما الإجراءات التي تتخذونها لحمايتهم؟

.....

.....

.....

## 2/ المانحون والمتبرعون:

ما معايير قبول المانحين والمتبرعين أم أن المجال مفتوح للجميع؟

.....

.....

.....

ما هي الإجراءات المطبقة من طرف الجمعية لتمكين المانحين من متابعة مساهماتهم؟

.....

.....

.....

هل تمنح الجمعية فرصة لتبني اقتراحات المانحين؟ وكيف يتم ذلك؟

.....

.....

.....

.....

### 3/ المستفيدون: (معايير الاستفادة، كيفية تطبيقها، في حالة التساوي؟)

ما هي المعايير والإجراءات التي تطبقها الجمعية في تحديد الفئة المحتاجة فعلا للمساعدة؟

.....

.....

.....

كيف تقوم الجمعية بضمان احترام خصوصية المستفيدين من خدماتها؟

.....

.....

.....

السؤال الثالث: كيف يمكنكم تقييم نجاح مشاريع الجمعية؟ (معايير النجاح من وجهة نظركم.....)

.....

.....

.....

السؤال الرابع: هل بإمكانكم حصر الحالات الناجحة بفضل مرافقة الجمعية؟ وما نوع الخدمات أو المشاريع

المقدمة لها؟

.....

.....

.....

السؤال الخامس: ما هي التحديات والصعوبات التي تواجهها الجمعية في تطبيق البعد الأخلاقي في المسؤولية

الاجتماعية؟

.....

.....

.....

السؤال السادس: ماهي اقتراحاتكم لترشيد العمل الخيري؟

.....

.....

.....

.....

السؤال السابع: ما توصياتكم العملية للتغلب على الصعوبات التي تواجهها الجمعيات الخيرية في تنفيذ البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية في نشاطها؟

.....

.....

.....

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

# القانون الأساسي النموذجي للجماعات

**ملاحظة:** تضع مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية هذا القانون الأساسي النموذجي تحت تصرف المواطنين والمواطنات الراغبين في تأسيس جمعية في إطار أحكام القانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12. المتعلق بالجمعيات، من باب الاستدلال، المساعدة والتوجيه في إعداد القانون الأساسي.

جمعية: .....

# القانون الأساسي

المصادق عليه خلال الجمعية العامة التأسيسية المنعقدة بتاريخ.....

المادة الأولى: يؤسس المرشحون المبيّنة أسماؤهم أدناه،

جمعية تخضع لأحكام القانون رقم 06 /12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، ولهذا القانون الأساسي،

<u>الاسم</u>	<u>اللقب</u>	<u>ولاية مقر الإقامة</u>
..... -	..... -	..... -
..... -	..... -	..... -
..... -	..... -	..... -
..... -	..... -	..... -

ذكر أسماء وألقاب كل الأعضاء المؤسسون الخمسة والعشرون (25) على الأقل، يمثلون إثني عشر (12) ولاية على الأقل بالنسبة للجمعيات ذات الطابع الوطني، بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات واحد وعشرون عضوا (21) يمثلون ثلاث (03) ولايات على الأقل. وفي حالة تكوين جمعية من طرف أشخاص اعتبارية يتعين ذكر تسمية الأشخاص الاعتبارية).

## الباب الأول

### الفصل الأول

#### أحكام عامة

— التسمية — الموضوع — الهدف — المقر — مدة عمل الجمعية ومداه —

المادة 02: تسمى الجمعية (الإشارة إلى التسمية الكاملة والدقيقة للجمعية مع مطابقتها لموضوع الجمعية)

.....

**المادة 03:** الجمعية ..... هي جمعية ..... (يحدد نشاط الجمعية بدقة : اجتماعي - ثقافي - خيري - إنساني ..... إلخ،  
(.يشترك المؤسسون والمنخرطون في تسخير معارفهم ووسائلهم بصفة تطوعية ولغرض غير مريح من أجل ترقية نشاطها وتشجيعه في إطار الصالح العام دون مخالفة الشواهد  
والقيم الوطنية ودون المساس بالنظام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها.

**المادة 04 :** تهدف الجمعية أساسا إلى: (تذكر أهداف الجمعية بدقة ويجب أن تكون مطابقة لتسمية وموضوع الجمعية).

.....  
.....  
.....  
.....  
.....

وتتعهد الجمعية بأن لا تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى غير ما صرحت به.

**المادة 05 :** يكون مقر الجمعية كائن ب: ( الإشارة إلى العنوان الكامل لمقر الجمعية ) .....

ومع مراعاة التشريع المعمول به لا يمكن نقل هذا المقر

.....

إلا بقرار من الجمعية العامة.

**المادة 06 :** مدّة الجمعية هي : ..... (الإشارة إلى مدّة عمر الجمعية).

**المادة 07 :** تتمتع الجمعية بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية وهي تمارس نشاطها على مستوى .... (تحديد مجال نشاط الجمعية - عبر كامل التراب الوطني أو ما بين  
الولايات).

**المادة 08 :** يسمح للجمعية بإصدار ونشر نشریات ومجلات ووثائق إعلامية ومطويات لها علاقة بمهدفها في ظل احترام الدستور والقيم والشوايت الوطنية والقوانين المعمول بها، على أن يكون البيان الرئيسي محررا باللغة العربية .

## الفصل الثاني

### — شروط وكيفيات إنضمام وانسحاب الأعضاء وواجباتهم وحقوقهم —

**المادة 09 :** تتكون الجمعية من أعضاء مؤسسين وأعضاء ناشطين وأعضاء شرفيين.

تخول مداولة الجمعية العامة صفة العضو الشرفي بناء على اقتراح مكتب الجمعية.

**المادة 10 :** زيادة على الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به، لاسيما المادة 4 من القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات،

يجب أن تتوفر في العضو الناشط في الجمعية : ( تذكر الشروط الخاصة المطلوبة )

.....

.....

**المادة 11 :** يتم الانضمام إلى الجمعية بطلب كتابي يوقعه صاحب الطلب ، ويقبله مكتب الجمعية،

تثبت صفة العضو بمنح بطاقة الانخراط.

**المادة 12 :** تفقد صفة العضو في الجمعية للأسباب الآتية :

— الاستقالة مقدمة كتابيا.

— الوفاة.

— عدم دفع الاشتراكات لمدة ( الإشارة إلى المدة المحددة ).....

— حل الجمعية.

- أسباب أخرى ( توضح بدقّة )

المادة 13 : كل عضو له الحق في التصويت والترشح على جميع مستويات الجمعية شريطة :

- استيفاء الاشتراكات.

- شروط أخرى ( توضح بدقّة ).

## الباب الثاني

### تنظيم وسياسات أجهزة الجمعية -

تضم الجمعية جمعية عامة ومكتب تنفيذي

## الفصل الأول

### - الجمعية العامة -

المادة 14 : تضم الجمعية العامة كل الأعضاء المنخرطين أو ممثلي الولايات، بالإضافة إلى أعضاء الهيئة التنفيذية، تعين كل ولاية ( الإشارة إلى العدد

.....مندوب.

ويتم تعيين المندوبين عن طريق ( تحديد كيفية تعيين المندوبين على مستوى كل ولاية مع الاعتماد على مبادئ التسيير الديمقراطي )

.....

المادة 15 : المدة الانتخابية للجمعية العامة هي ( الإشارة إلى المدة ).....

المادة 16 : تتكفل الجمعية العامة بمائلي :

- الإدلاء برأيها فيما يخص جدول ونتائج النشاطات، تقارير التسيير المالي، والوضعية الأدبية للجمعية.
- المصادقة على القوانين الأساسية والنظام الداخلي للجمعية، بالإضافة إلى تعديلاتها.
- القيام بانتخاب المكتب التنفيذي، وكذا تجديده.
- المصادقة على قرارات المكتب التنفيذي بخصوص تنظيم هياكل الجمعية وتمثيلها المحلي.
- قبول الهبات والوصايا عندما تقدم بإثباتات وشروط، وبعد التحقق من عدم تنافيتها مع الأهداف المسطرة للجمعية.
- الموافقة على إنشاء أجهزة استشارية، ومتابعة الموافقة على اقتناء العقارات.
- دراسة الطعون المقدمة فيما يخص الانضمام إلى الجمعية.
- البث النهائي في قضايا الانضباط.
- تحديد مبلغ الاشتراكات السنوية.
- وتتكفل أيضا ب: (الإشارة إلى مهام أخرى)

**المادة 17 :** تجتمع الجمعية العامة في دورة عادية على الأقل (الإشارة إلى عدد المرات)..... في السنة،

وتجتمع في دورة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بطلب من رئيس الجمعية، أو بطلب من أعضاء المكتب أو بطلب من أعضائها (تحديد النصاب  
).....

وفي هاتين الحالتين الأخيرتين يجلس الأمين العام أو النائب الأول للرئيس محل رئيس الجمعية.

**المادة 18 :** تستدعى الجمعية العامة وفقا لحكام المادة 17 من هذا القانون، وتسجل الاستدعاءات في سجل المداولات وترسل كتابيا مرفقة بجدول الأعمال إلى عناوين

أعضاء الجمعية العامة في أجل أقصاه (يحدد عدد الأيام قبل موعد الاجتماع) ..... يوما.

**المادة 19 :** لا يمكن للجمعية العامة المداولة بصفة مقبولة عند الاستدعاء الأول إلا بحضور ( تحديد النصاب ) ..... من أعضائها؛ وإذا لم يكتمل النصاب، تستدعى الجمعية العامة مرة ثانية في أجل أقصاه ( تحديد عدد الأيام قبل موعد الاجتماع ) ..... يوماً، عندها يمكن للجمعية العامة المداولة مهما كان عدد حضور أعضائها.

**المادة 20 :** تتخذ القرارات بأغلبية ( تحديد الأغلبية بدقة ) ..... أعضاء الجمعية العامة الحاضرين في الاجتماع، وفي حالة تساوي الأصوات يعتبر تصويت الرئيس بمثابة صوت مرجح.

يمكن للعضو الغائب توكيل أحد الأعضاء الحاضرين كتابياً للتصويت مكانه، ويكون له الحق في وكالة واحدة وصالحة لجلسة واحدة فقط.

**المادة 21 :** لا يشارك في التصويت ولا ينتخب عليه على مستوى الهيئات التنفيذية من لم يستوفي اشتراكاته.

**المادة 22 :** تسجل المداولات وفق التسلسل الزمني في سجل المداولات ، وتكون ممضاة من قبل الأعضاء الحاضرين في الاجتماع.

**المادة 23 :** يساعد الجمعية العامة لجان دائمة، مكلفة بدراسة المسائل المتعلقة بأهداف الجمعية.

اللجان الدائمة هي: ( الإشارة إلى أسماء اللجان ومهام كل لجنة على حدى ).

تشكل كل لجنة من: ( تحديد عدد أعضاء كل لجنة ).

تنتخب كل لجنة رئيسها ومقررها، وتحدد نظامها الداخلي، وتجتمع بطلب من رئيسها أو بطلب من ( الإشارة إلى عدد الأعضاء ) ..... أعضائها.

## الفصل الثاني

### — المجلس —

( في حالة وجود هذا الهيكل ينبغي إضافة مواد تنطبق إلى كل النقاط المتعلقة بتنظيمه ومهامه وتسييره ).

## الفصل الثالث

### — الهيئة التنفيذية —

**المادة 24 :** يقود الجمعية ويديرها مكتب مكون من: (الإشارة إلى الوظيفة والرتبة).

..... — ..... — .....  
..... — ..... — .....  
..... — ..... — .....

**المادة 25 :** يتم انتخاب أعضاء المكتب من قبل الجمعية العامة حسب الترتيب المنصوص عليه في المادة 24 أعلاه، لمدة (تحديد المدة)..... ، وقابلة للتجديد (الإشارة إلى عدد المرات)..... على الأكثر.

**المادة 26 :** يكلف المكتب بما يلي :

- يضمن تطبيق أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي، والسهر على احترامها.
- تنفيذ قرارات الجمعية العامة.
- تسيير ممتلكات الجمعية.
- تحديد الاختصاصات لكل نائب ومهام المساعدين.
- إعداد مشروع النظام الداخلي.
- اقتراح تعديلات القانون الأساسي والنظام الداخلي.
- ضبط مبالغ النفقات الزهيدة.
- اقتراح للجمعية العامة كل الإجراءات لتحسين عملية تنظيم وتنصيب أجهزة الجمعية.
- دراسة عمليات الشطب لكل عضو في الجمعية يرتكب مخالفة خطيرة.

- إعداد برنامج عمل الجمعية.

بالإضافة إلى ذلك فهو مكلف ب (الإشارة إلى مهام أخرى).

**المادة 27 :** يجتمع المكتب على الأقل (تحديد عدد المرات)..... في الشهر، بدعوى من رئيسه، وبإمكانه أن يجتمع كذلك بطلب من (تحديد النصاب)..... أعضاء المكتب.

**المادة 28 :** لا تصح اجتماعات المكتب إلا بحضور (تحديد النصاب).....أعضائه. ويتخذ المكتب القرارات بأغلبية (تحديد الأغلبية).....أعضائه، وإذا تساوت الأصوات يعتبر صوت الرئيس صوتاً مرجحاً.

**المادة 29 :** يمثل الرئيس الجمعية في جميع أعمال الحياة المدنية، وهو مكلف بمايلي:

- تمثيل الجمعية لدى السلطات العمومية.
- التقاضي باسم الجمعية.
- اكتتاب تأمين يضمن النتائج المرتبطة بالمسؤولية المدنية.
- استدعاء أجهزة الجمعية، رئاسة وتسيير المناقشات.
- اقتراح جدول أعمال دورات الجمعية العامة.
- تنشيط وتنسيق نشاطات جميع أجهزة الجمعية.
- إعداد حصائل وملخصات نصف سنوية عن حياة الجمعية.
- تبليغ السلطة الإدارية المؤهلة بجميع المعلومات.
- تحضير التقريرين الأدبي والمالي وتقديمه للجمعية العامة للبحث فيه.
- إشعار السلطة العمومية المؤهلة بالتعديلات التي تطرأ على القانون الأساسي، وكل تغيير يقع في الجهاز التنفيذي للجمعية في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوماً من تاريخ اتخاذ القرار.
- ممارسة سلطة النظام التسلسلي على الأعضاء المستخدمين في الجمعية.

وهو مكلف أيضا ب: ( الإشارة إلى مهام أخرى لرئيس الجمعية إن وجدت ).

**المادة 30 :** يكلف الكاتب العام بمعونة الكاتب العام المساعد، بجميع قضايا الإدارة، ويتولى بهذه الصفة مايلي:

- مسك قائمة المنخرطين.
- معالجة البريد وتسيير المحفوظات.
- مسك سجل المداومات لكل من المكتب التنفيذي والجمعية العامة.
- تحرير محاضر المداومات لكل من المكتب التنفيذي والجمعية العامة.
- حفظ نسخة القانون الأساسي.

بالإضافة إلى: ( الإشارة إلى مهام أخرى ).

**المادة 31 :** يتولى أمين المال بمعونة أمين المال المساعد المسائل المالية والمحاسبة ، فهو مكلف بهذه الصفة بمايلي:

- تحصيل الاشتراكات.
- تسيير الأموال، جرد وضبط أملاك الجمعية المنقولة والعقارية.
- مسك صندوق النفقات الزهيدة.
- إعداد التقارير المالية.

وهو مكلف أيضا ب: ( الإشارة إلى مهام أخرى ).

**المادة 32 :** يوقع أمين المال سندات النفقات، وفي حالة وقوع مانع يوقعها أمين المال المساعد.

ويوقعها بعد التوقيع الأول لرئيس الجمعية أو نائبه حسب الترتيب المنصوص عليه في المادة 24 من هذا القانون الأساسي.

## الفصل الرابع

### التنظيم والتقسيم الداخلي

المادة 33 : تنقسم الجمعية إلى :

( ضرورة تحديد التقسيم الذي تعتمد عليه الجمعية على المستوى المحلي، سواء كان جهوي أو ولائي).

## الباب الثالث

### — الأحكام المالية —

#### الفصل الأول

#### — الموارد —

المادة 34 : تتألف موارد الجمعية من:

- إشتراكات أعضائها تصب مباشرة في حساب الجمعية.
- مداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأعمالها .
- الهبات النقدية والعينية والوصايا.
- مداخيل جمع التبرعات.
- الإعانات المحتملة للدولة والجماعات المحلية.

المادة 35 : تودع الموارد في حساب وحيد بنكي أو حساب مفتوح لدى مؤسسة مالية عمومية يفتح بناء على طلب من رئيس الجمعية وباسم الجمعية.

المادة 36: تلتزم الجمعية بعدم تحصيل أموال صادرة عن تنظيمات ومنظمات غير حكومية أجنبية، ما عدا تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونا، على أن يكون هذا التمويل محل موافقة مسبقة من السلطة المختصة.

## الفصل الثاني

### — النفقات —

- المادة 37:** تشمل نفقات الجمعية جميع النفقات اللازمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي.
- المادة 38:** تعيين الجمعية محافظ حسابات يتولى اعتماد حسابات الجمعية بالقيود المزدوج، يشمل الموارد والنفقات.
- المادة 39:** تضع الجمعية حسابها وملفات جرد أملاكها، المترتبة عن المساعدات والإعانات العمومية التي تمنحها الدولة والجماعات المحلية تحت تصرف هيئات الرقابة طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

## الباب الرابع

### — حل النزاعات — حل الجمعية —

- المادة 40:** تقوم الجمعية العامة بالبحث النهائي في قضايا الانضباط، ( يمكن أن تخول هذه الصلاحية إلى لجنة انضباط شريطة تحديد تشكيلها وعدد أعضائها ومهامها، بالإضافة إلى كفاءات عملها).
- المادة 41:** تخضع النزاعات بين أعضاء الجمعية، مهما كانت طبيعتها، لتطبيق القانون الأساسي، وعند الاقتضاء، للجهات القضائية الخاضعة للقانون العام. في حالة نزاع قضائي، تعيين محضر قضائي لجرد أملاكها بسعي من الطرف الذي يهمله الأمر.
- المادة 42:** يقرّر الحل الإرادي للجمعية من قبل الجمعية العامة، بعد تقرير مكتب الجمعية.
- يتخذ قرار الحل الإرادي للجمعية من قبل الجمعية العامة بحضور (ضرورة تحديد النصاب).....من أعضاء الجمعية العامة، وبمصادقة (ضرورة تحديد الأغلبية)..... من الأعضاء الحاضرين، يتم أيلولة الأملاك المنقولة والعقارية بقرار من الجمعية العامة، حسب التشريع المعمول به.

## الباب السادس — أحكام ختامية —

**المادة 43 :** يتم تعديل القانون الأساسي بعد مصادقة الجمعية العامة ، بناء على اقتراح مكتب الجمعية .  
لا يعتدّ بالتعديلات المقترحة إلا بحضور ( ضرورة تحديد النصاب ) ..... من أعضاء الجمعية العامة، وبعد مصادقة ( تحديد الأغلبية )  
( ..... من الأعضاء الحاضرين على كل تعديل.

**المادة 44 :** تبلغ الجمعية السلطة المختصة بكل التعديلات التي تطرأ على هيئتها القيادية والتعديلات التي تمس قانونها الأساسي في الآجال المحددة ضمن القانون المعمول به.  
**المادة 45 :** يبين النظام الداخلي بصورة عامة ، زيادة على الأحكام الواضحة المنصوص عليها أعلاه ، كل مسألة ترى الجمعية العامة ضرورة تسويتها في هذا الإطار.  
صيغ في ( يبين عدد النسخ ) .....أصلية.

— ( الإشارة إلى المكان ) ..... في ( الإشارة إلى التاريخ ) .....

الرئيس

الأمين العام

( ضرورة ذكر اسم ولقب الرئيس وتوقيعه )

( ضرورة ذكر اسم ولقب الأمين العام وتوقيعه )

ملاحظة: يتعين المصادقة المادية على التوقيعين على مستوى مصلحة الحالة المدنية بالبلدية.